مشروع دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار

وثيقة

سيناريوهات الصمود الفلسطيني

فلسطين 2021 - 2025

مشروع دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار

وثيقة سيناريوهات الصمود الفلسطيني

مشروع دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار

وثيقة سيناريوهات الصمود الفلسطيني

الطبعة الأولى: تموز/يوليو 2021

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-24-5

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات)
المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2
هاتف: 3816 297 2 970+
مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي
هاتف: 0020 288 8 970+
www.masarat.ps
masarat.ps@gmail.com

CMI MARTTI AHTISAARI PEACE FOUNDATION

المحتوى الوارد في هذا الإصدار
لا يعكس الرأي الرسمي لمؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (سي أم أي)

MASARAT
المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المحتوى الوارد في هذا الكتاب
لا يعبر بالضرورة عن موقف مركز مسارات

This Project is Funded by

EUROPEAN UNION

المحتوى الرسمي في هذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن موقف الاتحاد الأوروبي

مشروع دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار

وثيقة
سيناريوهات الصمود الفلسطيني
فلسطين 2021 - 2025

تأتي هذه الوثيقة ضمن

مشروع «دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار»

الذي ينفذه المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)

بالتعاون مع مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (سي أم أي)، **وبدعم من** الاتحاد الأوروبي

آذار/مارس 2021

الفريق البحثي

أ. خليل شاهين

د. رائد نعيرات

أ. سلطان ياسين

د. عبد الرحمن التميمي

د. عماد أبو رحمة

أ. هاني المصري

أ. هيلكا جوكنن

إعداد: د. عبد الرحمن التميمي

خبراء دوليون: ديموس هلسنكي

تحكيم علمي: أ. د. وليد عبد الحي

المحتويات

تمهيد 9
هدف الدراسة 11
المنهجية 11
الفرضيات 14
مراجعة الأدبيات 15

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية 19
الأوضاع السياسية 19
الأوضاع الاقتصادية 21
الأوضاع الاجتماعية 28

سمات المجتمع الفلسطيني 33
الفلسطينيون في أراضي 48 39
(الفلسطينيون الذين صمدوا وما زالوا في أرض فلسطين 1948) 39
الفلسطينيون في بلدان اللجوء والشتات 43

كيف يبدو المستقبل؟ 47
المنظومة المعرفية لحالة المجتمع الفلسطيني 50
المؤشر السياسي 50
المؤشر الاقتصادي 52
المؤشر الاجتماعي 55
المؤشر التكنولوجي 60
المؤشر البيئي 61
المؤشر الدولي 62
المؤشر العربي 64
المؤشر الإسرائيلي 66

مستقبل الصمود الفلسطيني 69

السيناريو الأول: الوضع القائم باستمرار الانقسام ومجتمع هش 71
الهشاشة السياسية 71
الهشاشة الاقتصادية الاجتماعية 72
هشاشة التأييد الدولي والإقليمي 73
احتمالية السيناريو 75

السيناريو الثاني: سيناريو الانهيار والفوضى (عمليًا سيناريو «لو») 77
المسرعات السياسية 77
المسرعات الاقتصادية والاجتماعية 78
المسرعات الإقليمية والدولية 80
احتمالية السيناريو 85

السيناريو الثالث: استمرار وتنامي الصمود 87
البيئة الفلسطينية 87
البيئة الإسرائيلية 87
البيئة الدولية والإقليمية 88
احتمالية السيناريو 90

الخلاصة 91

الخاتمة والتوصيات 97

الحال في العام 2025 101

قائمة المراجع 105

تمهيد

تأتي هذه الوثيقة ضمن مشروع «دعم الصمود الفلسطيني عبر الحوار»، الذي ينفذ بالتعاون بين المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات) ومؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (سي أم أي)، وبالشراكة مع مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة والأونروا).

وأعدت الوثيقة وفق مقاربة تشاركية واسعة، شملت انخراط قطاعات وفئات متنوعة في التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 48 وبلدان اللجوء والشتات، في بناء السيناريوهات ذات العلاقة بحالة الصمود الفلسطيني، إضافة إلى مشاورات مع شخصيات على المستويين الإقليمي والدولي.

وأخذت هذه العملية بعين الاعتبار دراسة الوضع القائم في السياق الفلسطيني، والعوامل والسياسات الخارجية المؤثرة فيه، استنادًا إلى فهم الأسباب والعوامل التي أوصلت الفلسطينيين إلى النقطة التي يقفون فيها اليوم، مع رصد المسارات المتوقعة وفق منهجية تتيح توظيف تقنيات الدراسات المستقبلية لدراسة البدائل المختلفة لمسارات الأحداث/ الظواهر الراهنة في سياق تطورها في المديين القريب والمتوسط حتى العام 2025، بما يترتب على ذلك من تحديد فرص تقدم أو تراجع كل من هذه المسارات/السيناريوهات انطلاقًا من العوامل والمؤشرات القائمة حاليًا، وديناميات تطورها، وتأثيرها على الاتجاه العام لكل سيناريو.

تكتسب هذه الوثيقة مزيدًا من الأهمية في هذا الوقت؛ إذ تتعرض حالة الصمود الفلسطيني لأخطر مراحلها، من حيث استمرار الانقسام الداخلي، وتعرض مخيمات الشتات للتهجير إلى مناطق بعيدة وتفتيت للمجتمعات الفلسطينية، وعزل قطاع غزة، وضعف الأداء السياسي الفلسطيني، وتوقف العملية السلمية في ظل زيادة حجم الاستيطان، وخطط الضم وخطة ترامب، إضافة إلى الضعف الاقتصادي والهشاشة الاجتماعية. وكل هذا يثير تساؤلًا كبيرًا حول إمكانيات وقدرة الشعب الفلسطيني، في كل أماكن تواجده، على الصمود والحفاظ على حقوقه

المشروعة، وعلى تعزيز وجوده الإيجابي في أماكن تواجده، وكذلك قدرته على مواجهة مشروع الضم وتهويد الأراضي الفلسطينية وشطب حقوقه المشروعة.

إن إشراك أكبر عدد من السياسيين والخبراء ومنظمات المجتمع المدني والنقابات، ورجال الأعمال، والنساء، والشباب، في الحوار كان أمرًا أساسيًا لمعرفة حالة الصمود الفلسطينية، وتحديد العوامل المؤثرة في هذا الصمود من خلال هذه الشرائح الاجتماعية في أماكن التواجد الفلسطيني، لاسيما أن الوضع الفلسطيني يتسم بالتغير المستمر نتيجة ارتباطه العضوي بالتغيرات الإقليمية والدولية، وما زالت ارتدادات «الربيع العربي» تعصف بكل المنطقة العربية، وكذلك التوتر في شرق المتوسط على خلفية التنافس الشديد على الغاز، والأزمة الأوروبية الأميركية، والتوتر الخليجي الإيراني، الأمر الذي يؤثر على الوضع الفلسطيني.

وأدت تداعيات جائحة كورونا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانشغال العالم بهذه الأزمة، إلى تأثيرات كبيرة على أولوية القضية الفلسطينية ضمن الأجندة العالمية، وتراجع الاهتمام بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الأمر الذي ترك آثاره الاقتصادية الاجتماعية والسياسية على الشعب الفلسطيني.

وشكلت خطة ترامب وما تلاها من طرح خطة الضم الإسرائيلية، وفتح الأبواب أمام التطبيع العربي الإسرائيلي، ومحاولة إعادة ترتيب التحالفات والأولويات في الشرق الأوسط، وما ينطوي عليه ذلك من تهديد للأمن والاستقرار في مجمل المنطقة، عاملًا محفزًا لإعادة النقاش حول القضية الفلسطينية، ولفت اهتمام العالم نحو النزاع العربي الإسرائيلي، حيث إن مواقف الغالبية العظمى من دول العالم ضد خطة ترامب وخطط الضم، وهو ما سيترك الأثر الكبير على تعزيز الصمود الفلسطيني في مواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية والمس بحقوق الشعب الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو أراضي 48، أو مخيمات وبلدان اللجوء.

ومع سقوط ترامب ونجاح بايدن تغيّرت المعادلة، حيث ستُسحب خطة ترامب من التداول ويحل محلها سياسة أميركية تدمج ما بين سياسة إدارة أوباما السابقة وما ستغيره إدارة بايدن وفق الحقائق والمستجدات الجديدة. غير أن الانتخابات الإسرائيلية المتوقع إجراؤها في أواخر آذار/مارس 2021 من المتوقع أن يسيطر اليمين أو اليمين المتطرف، وهذا سيجعل خطة الضم، بشكل أو بآخر، على الأجندة الإسرائيلية، وهو ما نشهده على الأرض من إجراءات استيطانية وتهويدية للأرض، إضافة الى البعد العربي التطبيعي.

تأتي هذه الوثيقة في الوقت المناسب لتسليط الضوء على مكونات الصمود والعوامل المؤثرة فيه، ولدراسة مدى تماسك الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، من خلال حوار مجتمعي يشمل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في التجمعات الفلسطينية المختلفة.

يبقى من المهم الإشارة إلى أن هذه الوثيقة أنجزت مسودتها الأولى خلال العام 2020، بينما تم إنجاز المسودة النهائية بداية العام 2021. وعلى الرغم من التطورات الكبيرة التي حصلت، وبخاصة في ظل سقوط ترامب وفوز بايدن، فإن الاستنتاجات الرئيسية الواردة في السيناريوهات ما زالت صحيحة، إذ جاء في الوثيقة أن السيناريو الأول (استمرار الانقسام ومجتمع هش) هو الأكثر احتمالًا، وهذا ما يعززه فوز بايدن وانعكاس سياسته لصالح بقاء السلطة الفلسطينية.

هدف الدراسة

الهدف الرئيسي هو دراسة حالة الصمود الفلسطيني عبر الحوار مع كافة الفاعلين في التجمعات الفلسطينية المختلفة (الضفة الغربية، قطاع غزة، أراضي 48، الشتات)، وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على حالة الصمود الفلسطيني.
- دراسة السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصمود الفلسطيني.
- دراسة الإمكانات والفرص والتهديدات التي يتعرض لها الصمود الفلسطيني في جميع أماكن تواجد الشعب الفلسطيني.
- معرفة البيئة الإقليمية والدولية، وتأثيراتها على حالة الصمود الفلسطيني.
- استنباط القضايا الأساسية التي يجب التركيز عليها لصناعة سياسات مستقبلية تدعم الصمود الفلسطيني.

المنهجية

اعتمدت الدراسة منهجية تشاركية ومقاربة تحليلية لعناصر الصمود الفلسطيني وعلاقتها مع بعضها البعض تأثيرًا وتأثرًا. وقد تم تطبيق المنهجية من خلال أدوات البحث الآتية:

- **مراجعة الأدبيات وجمع البيانات**

استفادت هذه الدراسة من أدبيات عديدة ركزت على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية. وسوف نذكر لاحقًا أهم الأدبيات ذات الصلة بموضوع الصمود الفلسطيني. كما تم الاعتماد على باحثين/ات مساعدين/ات في عملية جمع البيانات ذات العلاقة بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على مدى عشر سنوات (2009-2019).

- **إعداد تقارير مرجعية**

شارك عدد من خبراء في إعداد ستة تقارير مرجعية ذات صلة بموضوع الدراسة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئتين الإقليمية والدولية، والرؤى الإسرائيلية لحل الصراع، والمخاطر البيئية، ... وغيرها).

- **إعداد أوراق سياسات قطاعية**

شملت إعداد ست أوراق سياساتية تناولت تداعيات أزمة الكورونا على المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والمجتمع المدني والحريات والقانون والمرأة، وتم تطويرها في ضوء مخرجات ورش عمل مركزة نظمت لمناقشة كل منها.

- **استطلاع آراء خبراء إلكتروني**

شمل استكشاف آراء وتوجهات (Elicitation) مجموعة واسعة من الفاعلين/ات في مجالات السياسة والأكاديميا والقطاع الخاص والمجتمع المدني والبلديات والمرأة والشباب، من الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق 1948 وبلدان اللجوء والشتات، من خلال استمارة أعدت لهذا الغرض.

- **ورش عمل حوارية**

جرى تنظيم 9 ورشات حوارية بمشاركة ممثلين عن قطاعات وفئات مختلفة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وأراضي 48، والشتات، ركزت على تحديد الأولويات ذات العلاقة بمؤشرات الصمود الفلسطيني في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية، مع تحديد أوزانها، والحدث المحرك، والمستقبل المتخيل حتى العام 2025، إلى جانب تحديد مؤشرات إضافية تراعي خصوصيات الحالة الفلسطينية في كل من أراضي 48 والشتات.

- **استخدام النماذج الإحصائية ومناهج الدراسات المستقبلية الرئيسية مثل:**

- مصفوفة التأثير المتبادل (Cross Impact Matrix) لمعرفة أهم العوامل المؤثرة والمتأثرة وربط العلاقة بينها.

- دولاب المستقبل لمعرفة تداعيات أهم العوامل المؤثرة في الصمود الفلسطيني.

- تقنية بناء السيناريوهات: تم استخدام الإطار التحليلي (PESTEL) الذي يعتمد جمع أكبر قدر من المعلومات الكلية والتفصيلية (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية، القانونية، البيئية)، لا سيما تحديد المؤشرات والأحداث التي تتحول من اتجاهات فرعية إلى اتجاهات أوسع وأعظم وإلى الاتجاه الأعظم. وبالتالي، فإن تحليل هذه المؤشرات واتجاهاتها يعتمد على الخبرة التحليلية للباحث من جهة، وعلى القدرة في قراءة العلاقات بين المؤشرات من جهة ثانية؛ أي نهج بين الخيال التركيبي المستند إلى المعلومات التي تم جمعها عن كافة المجالات والخيال الإبداعي، وهو الذي لا يوجد معطيات كافية له، ولكن هناك إشارات بسيطة يمكن التعامل معها لرسم صورة تخيلية للمستقبل. وقد أعطيت أوزان لكل مجموعة من المؤشرات الخاصة بكل من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والقانونية، والبيئية، وتم أخذ معدل كل المؤشرات الفرعية لكل مكون، واحتسب الوزن النوعي لكل مكون بناء على وزنه.

- تقنية دلفي التي استفادت من لقاء الخبراء أكثر من مرة، وتوزيعهم للعوامل المؤثرة والمتأثرة.

- تقنية (5Ts) لتحليل المؤثرات وتأثيرها، التي تشمل (Trends, Tensions, Transition, Today, Tomorrow)، والضغوط الناتجة عنها، وما يمكن عمله اليوم ومرحليًا ومستقبليًا.

بناءً على ما سبق، تم استخدام أسلوب المسح الشامل للبيئة الداخلية والخارجية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والبيئية والقانونية) لتكوين منظومة معرفية شاملة عن المؤشرات التي تؤثر في الصمود الفلسطيني. ومن خلال هذه المؤشرات، يمكن تكوين صورة عن الاتجاه الأعظم والاتجاهات الفرعية التي ستكون السلوك العام لهذه المؤشرات التي تشكل القاعدة الأساسية لبناء السيناريو، وبالتالي ستحاكم هذه المؤشرات على أساس أهميتها ودورها في إكساب الشعب الفلسطيني أو إضعاف مناعته في حال التكيف أو التغير لبقاء صموده، أو خلق هشاشة مجتمعية خطرة في حال فشل كسب هذه المناعة، حيث سيتم

قياس هذه المؤشرات من خلال تتبع مسارها التاريخي، ونسبة التغير والتسارع، ثم إسقاط ذلك على المؤشر.

الفرضيات

بما أن الموضوع المطروح «الصمود» بمعنى «العيش الكريم في ظل النضال من أجل الحرية والاستقلال»، فإن التغيرات السريعة ضمن التجمعات السكانية الفلسطينية تجعل من الصعوبة التعامل مع كل المؤشرات في دراسة محدودة الزمن. ولهذا، يمكن استعراض أهم المخاطر والفرضيات التي اعتمدتها الدراسة، ومنها:

- عدم اليقين عن مدى وطبيعة تداعيات صفقة القرن (خطة ترامب) والقرار الحكومي الإسرائيلي بتنفيذ خطة الضم، أو أجزاء منها، أو عدم تنفيذها.

فرضية (1): خطة الضم سيتم، بشكل أو بآخر، تنفيذها كاملة أو تنفيذ جزء منها.

- مدة وطبيعة تطور أزمة الكورونا وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فرضية (2): أزمة كورونا وتداعياتها ستستمر سنوات عدة.

- التداعيات المستمرة والانعكاس السلبي للانقسام الفلسطيني على مستقبل الصمود الفلسطيني.

فرضية (3): الانقسام سيستمر وتتعمق انعكاساته السلبية على حالة الصمود الفلسطيني.

واستندت الدراسة إلى المرتكزات الأساسية الآتية:

- السنوات الخمس القادمة سيكون لها تأثير على مسار القضية الفلسطينية بشكل كبير.
- تنامي العلاقات العربية الإسرائيلية سيترك آثارًا سلبية على مستقبل الصمود.
- نتائج الانتخابات الأميركية قد تحدث مسارًا جديدًا في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية.
- الأوضاع الإسرائيلية الداخلية وطبيعة تطورها لها انعكاسات على الشعب الفلسطيني.
- استمرار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة النظام السياسي الفلسطيني، وتراجع الدعم المالي للشعب الفلسطيني.
- تطور وضع إيران في الإقليم، وطبيعة علاقاتها الدولية والإقليمية.

مراجعة الأدبيات

يكاد يكون النظام السياسي لا يزال قيد التشكل، وهو حالة ذات خصوصية عالية في ظل وجود احتلال تحته سلطة وطنية فلسطينية، ووجود منظمة تحرير مسؤولة وممثلة عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤدي إلى حالة أفرزت تحديات كبيرة في وجه الصمود الفلسطيني.[1]

ومن ملامح الحالة الفلسطينية، كما هو الحال في معظم حركات التحرر، افتقاد النظام السياسي لأهم المقومات، وهي السيادة. فقد رأت الباحثة سمر البرغوثي أن «هناك حالة من الفراغ بين الرؤيا السياسية التي قام عليها النظام وبين واقع النظام السياسي ومؤسساته، وأن النخبة الفلسطينية تشكلت قبل تشكل النظام».[2]

وترى معظم الأدبيات أن النظام السياسي الفلسطيني الحالي لا يعاني من مشكلة الشكل أو التصنيف، ولكنه يعاني من ناحية المضمون بالأساس. فالخلل جاء بعدم التأصيل له، وذلك كونه غير مستند إلى أسس وقواعد قانونية، الأمر الذي أوجد أزمات متعاقبة تعود إلى عوامل أساسية أشار إليها تقرير المراجعة الأدبية حول النظام السياسي الفلسطيني الذي أعده الباحث طلال أبو ركبة،[3] وهي: 1) أن النظام جاء باتفاق أطراف خارجية كحالة مؤقتة. 2) أنه جاء وليد اتفاق سياسي إسرائيل تملك كثيرًا من مفاتيحه ويمكنها إضعافه في أي وقت. 3) التداخل بين مرحلة التحرر الوطني (الثورة) ومرحلة بناء الدولة بعد قيام السلطة الفلسطينية.

كما يتسم النظام السياسي بالازدواجية المؤسساتية على مستوى منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، حيث يتشكل من هياكل عديدة (اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، المجلس الوطني، المجلس المركزي، القيادة الفلسطينية، المجلس التشريعي ...). وتعدّ السلطة الشكل التنظيمي والسياسي لإدارة شؤون جزء من الشعب الفلسطيني في المناطق الخاضعة لصلاحياتها بموجب اتفاق أوسلو في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أوجدت هذه الازدواجية حالة من التخبط وانحسار دور المنظمة لصالح السلطة الوطنية، ليصبح الخارج الفلسطيني مجرد تابع، ويعاني من إهمال الجاليات الفلسطينية، وهو نفس حال التنظيمات الشعبية والاتحادات في الخارج (اتّحادات المهندسين، والطلبة، والعمال، ... وغيرها).[4]

1 نادية أبو زاهر، متغيرات النظام السياسي الفلسطيني، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، 2013.

2 سمر البرغوثي، السلطة الفلسطينية وبنية النخبة السياسية، (رسالة دكتوراه)، جامعة القاهرة، 2008.

3 طلال أبو ركبة، مراجعة أدبية لسيناريوهات مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، ورقة مرجعية غير منشورة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، البيرة، 2020.

4 عاطف أبو سيف، النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير، مجلة سياسات، العدد 8، ربيع 2009.

أرادت إسرائيل من إنشاء السلطة الفلسطينية أن تكون أداة لفصل احتياجات الفلسطينيين اليومية عن مسؤوليات سلطة الاحتلال، حيث إن الهدف الذي كان متوقعًا منها فلسطينيًا هو تحقيق حل الدولتين عبر تسوية تفاوضية تفضي إلى تحول سلطة الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة، إلا أن إسرائيل قامت بتكريس وجودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال منظومة تحكّم أطلق عليها الأكاديمي والناشط الإسرائيلي جيف هالبر «مصفوفة السيطرة الإسرائيلية»، من استيطان، وإنشاء جدار عازل وطرق التفافية، وخنق اقتصادي، ... وغيرها. وبالتالي، استطاعت إسرائيل تحقيق هدفين:

- فصل السكان الفلسطينيين عنها، وإبقاء سيطرتها على الأراضي كافة، واستمرار وجود السلطة لتقديم الخدمات، ما يجعل الاحتلال غير مرئي في الحياة اليومية للفلسطينيين من ناحية الخدمات.[5]

- الانقسام: لعل أبرز مؤشرات أزمة النظام السياسي الفلسطيني هي الانقسام السياسي، حيث يرجع الخلاف بين حركتي حماس وفتح إلى جذور الخلافات العام 1987، وتحديدًا مع تأسيس حركة حماس، ومحاولتها إشغال حيز كبير أثناء الانتفاضة الأولى، وهي ترفض حتى الآن أن تكون داخل منظمة التحرير بشكل ميكانيكي، وفق البرنامج والأسس والقواعد المعتمدة فيها، ولكن هذا الانقسام بعد إنشاء السلطة الوطنية ازداد تعمقًا بعد انتخابات 2006، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انقسام جغرافي وسياسي ومؤسسي شكل ضربة قاسية لصمود الفلسطينيين.

يشير الكاتب والأكاديمي إبراهيم أبراش إلى أن للانقسام تأثيرًا سلبيًا على المشروع الوطني الفلسطيني بكل مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويحذر من إقامة الإمارة الإسلامية في غزة، وهذا سيؤدي إلى تراجع إمكانية قيام دولة فلسطين على الأراضي المحتلة العام 1967. وبالفعل، منذ العام 2006، لا يزال الانقسام الفلسطيني مسيطرًا على كل مناحي الحياة الفلسطينية. وأدى الفشل المتكرر الذي أصاب الجهود الرامية إلى إنهاء الانقسام إلى زعزعة حالة التماسك الاجتماعي والصمود السياسي والاقتصادي الفلسطيني، وأثر على الفلسطينيين في الداخل والخارج، إذ تعددت الأجندات الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي أضعف كذلك التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني.

5 علي الجرباوي، السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 106، ربيع 2016.

إن القلق من المستقبل، أيضًا، يساور إسرائيل، ويكاد يكون متلازمة التفكير الصهيوني الدائم. وقد اكتسبت أسئلة المستقبل هذه أهمية مضاعفة في سياق عدم اليقين الذي وسم فترة ما بعد الثورات العربية للعام 2011، واضطراب المشهد الإقليمي، وانفتاح مآلات المستقبل أمام سيناريوهات متعددة، لا سيما بالنسبة إلى دولةٍ مثل إسرائيل، سمتها الأساسية القلق الوجودي من المستقبل. فقد كان الربيع العربي ذا آثار جمّة –في بداياته على الأقلّ – في إسرائيل، وولّد لديها تخوّفات كبرى من مخاطر تحولات المنطقة، وبروز أنظمة عربية ديمقراطية تمثّل شعوبها حقًا؛ إذ إن الدوائر السياسية والفكرية والصحافية الإسرائيلية قد انكبّت على تتبّع ما يجري في المنطقة العربية بعامة، والشرق الأوسط بخاصة، وتتبع انعكاسات هذه التطورات على إسرائيل، وتقرير ما ينبغي للكيان الصهيوني عمله لمواجهة المخاطر الناجمة عن هذه التطورات.[6]

وليس صحيحًا أن إسرائيل تستطيع عمل ما تريد، فمثلًا رغم كل جهودها وضغوطها في كل الاتجاهات، لم تتمكن إسرائيل من إفشال انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كعضو مراقب، أو منع صدور القرار الخاص بالجدار من محكمة العدل الدولية العام 2004، أو القرار رقم 2334 الخاص بالاستيطان، والصادر عن مجلس الأمن في 23 كانون الأول/ديسمبر 2016.

لعل أهم ما يواجهه الشعب الفلسطيني، في الوقت الراهن، هو خطط الضم التي تنوي إسرائيل العمل على تنفيذها مستفيدة من الوضع العربي الهش، ومن انشغال العالم بأزماته الاقتصادية وأزمة الكورونا والدعم الأميركي التام. غير أن الأمر يمكن عكسه لصالح الشعب الفلسطيني بتبني سياسات فلسطينية جديدة، كما ورد في التقرير المقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع للمركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)- آب/أغسطس 2020 تحت عنوان «فلسطين بعد رؤية ترامب ... ما العمل؟»، من خلال التأكيد على ضرورة تبني إستراتيجية فلسطينية تعتمد، بالأساس، على الصمود الفلسطيني السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مستفيدة من الرفض العالمي لخطة ترامب وخطة الضم الإسرائيلية.[7]

تركز معظم الأدبيات التي تناولت الحالة الفلسطينية وإمكانية الصمود على أن العامل الذاتي هو المحرك الأساس في عجلة الصمود الفلسطيني، حيث كتب محسن صالح، مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: إذا كان مطلب «الوحدة الوطنية» مطلبًا شعبيًا عامًا، فإنه

6 إبراهيم أبراش، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، ربيع 2009.

7 التقرير الإستراتيجي «فلسطين بعد رؤية ترامب»، مقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع لمركز مسارات، آب/أغسطس 2020.

لا بد لهذه الوحدة من معايير؛ أولها الالتقاء على برنامج وطني يحافظ على الثوابت المتعلقة بالأرض والشعب والهوية والسيادة؛ وثانيها فتح المجال بجدية وإخلاص لإعادة بناء منظمة التحرير على أسس «وطنية» حقيقية؛ وثالثها تحديد أولويات المرحلة وإعادة الاعتبار لبرنامج المقاومة؛ ورابعها إيجاد الآليات المناسبة لتحقيق التمثيل الشعبي للفلسطينيين في الداخل والخارج، والتعبير عن إرادتهم في مؤسساتهم التمثيلية والدستورية. وهذا يمكننا من مواجهة خطة الضم.

وفي السياق نفسه، نشرت مقالات عديدة للكاتب السياسي هاني المصري، المدير العام لمركز مسارات، حيث أشار في مقال له بتاريخ 7 تموز/يوليو 2020 إلى «ضرورة الاتفاق على برنامج سياسي وطني يقطع الصلة مع أوهام التوصل إلى حل عبر المفاوضات في الوضع الحالي، ويجسد القواسم المشتركة، والاتفاق على أشكال النضال، إذ لا يعقل أن يقوم طرف بالنضال السلمي، وآخر بالمقاومة المسلحة، وهذا بات ممكنًا أكثر من السابق بعد أن وافق الطرفان على هدف إقامة الدولة على حدود 67، وبعد أن تجاوزت الأحداث اتفاق أوسلو، واتضح أن الجميع في مأزق، ولا أحد وحده يملك الحل ولا القدرة والضمانة لاستمرار الوضع الراهن، فضلًا عن أن الأسوأ قادم، وضرورة الشراكة على أسس موضوعية متفق عليها، إلى حين التمكن من إجراء الانتخابات، وهذا يعني التخلي عن كل ما من شأنه تعميق الانقسام، لا سيما محاولات «فتح» لإعادة السلطة التي تتحكم بها إلى غزة، وإبعاد «حماس» عنها، ومحاولات «حماس» للاحتفاظ بالسلطة في غزة، والسعي إلى الحصول على مكاسب جديدة، مثل الحصول على تمويل لسلطتها، والانضمام إلى منظمة التحرير، واعتبار الوحدة الميدانية مجرد البداية، ويجب أن يكون الهدف واضحًا ومتفقًا عليه، وهو العمل على تحقيق الوحدة الشاملة، وهذا يتطلب الشروع، بشكل موازٍ، في حوار فوري وطني شامل جادّ، وليس فصائليًا فقط، لتذليل كل العقبات وإرساء أسس وحدة صلبة».[8]

8 هاني المصري، «ما بعد مؤتمر الرجوب – العاروري؟»، مركز مسارات، 2020/7/7: bit.ly/2PkvCUm

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية

الأوضاع السياسية

بعد توقف عملية السلام التي ترافقت مع زيادة المساحات التي استولى عليها الاستيطان، وفي ظل انسداد الأفق السياسي الذي جعل إمكانية العودة إلى المفاوضات أمرًا في غاية الصعوبة، ومع استمرار الانقسام الفلسطيني، أصبح المشهد السياسي أكثر شؤمًا. ومن زاوية الصمود الفلسطيني، فقد أصبح الأمر في غاية السوء، حيث لا يلوح في الأفق حل لمشكلة الانقسام، وهناك تراجع كبير في الثقة بين المجتمع والسلطة الوطنية، وتراجع في مكانة منظمة التحرير في الداخل والخارج، ما قد يزعزع الصمود الفلسطيني، ويفتح الباب لكثير من السيناريوهات إذا قررت الولايات المتحدة وإسرائيل تنفيذ خطة الضم كجزء من صفقة القرن. إذ ترى إسرائيل في خطة الضم فرصةً تاريخيةً لا ينبغي تضييعها، لذا فهي تحاول حتى اللحظة حسم توجهاتها وتنفيذ جزء من مخططاتها خلال فترة غير بعيدة، لا سيما بعد فوز بايدن.

يعتقد البعض في إسرائيل أن نتنياهو كان يرفض الضم «حتى جاء ترامب للبيت الأبيض، وتم إلقاء العقل والمنطق من النافذة، وتحول الضم إلى تطبيق أحلام الأجيال».[9] فخطة ترامب أو «صفقة القرن»، كما تسمى في الإعلام، هي الخطة الأكثر انحيازًا لدولة الاحتلال منذ إنشائها، حيث ألغت أحد أهم أركان وثوابت الحلول السلمية السابقة، وهي الاعتماد على خطوط 1967 كحدود للدولة الفلسطينية المستقبلية، «الخطة تمنح إسرائيل ثلاث مناطق: السيادة على غور الأردن، السيادة على كل الكتل الاستيطانية، السيادة على 19 مستوطنة معزولة»، وذلك وفق نظرة الإجماع في إسرائيل.

وفي ورقة أعدها عبد الناصر عيسى بعنوان «الضم الإسرائيلي لأجزاء من الضفة الغربية: الدوافع،

9 عبد الرحمن التميمي، آثار الضم الإسرائيلي على المصادر الطبيعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، أيار/مايو 2020.

والسيناريوهات، والتداعيات» لمركز الزيتونة بتاريخ 2020/7/8، يرى أنه قد يكون اعتقاد نتنياهو صائبًا من وجهة نظره التوسعية والقومية، المرفوضة فلسطينيًا ودوليًا، فإدارة ترامب والثلاثية المشرفة على الملف الفلسطيني فيها منحازة بالكامل لـ«إسرائيل» وللمستوطنين، وتحديدًا السفير الأميركي في «إسرائيل» ديفيد فريدمان، الذي يدفع نتنياهو دفعًا لضم أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية مع أقل عدد من السكان الفلسطينيين، وذلك في مقابل مستشار وصهر الرئيس جاريد كوشنر الأكثر تأثيرًا على الرئيس، الذي بدأ يوصف في «مكتب رئيس الوزراء نتنياهو بأنه يساري»، نظرًا لمواقفه الحذرة من الضم، حيث يميل إلى تأجيل الضم إلى حين تحقيق توافق وطني إسرائيلي.

كمؤشر واضح على التغيرات في موقف الإدارة الأميركية من الضم ما أفاد به غيورا آيلاند (Giora Eiland) بأن «الظروف تغيرت؛ فأولًا ترامب يعاني من مشكلة كبيرة داخلية ومن المشكوك الاعتماد عليه»، ومن المعقول الاعتقاد أن أحد أهم معايير نتنياهو في مسألة كم يضم من الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ وكيف يضمها؟ ومتى يضمها؟ هو «أن هذا الأمر لن يمس بأحد أو كلا إنجازيه الكبيرين وهما: إبعاد الموضوع الفلسطيني عن رأس سلم الأجندة الدولية، وإنشاء حلف غير رسمي ضد إيران مع الأنظمة في الخليج».

يشار إلى أن الموقف الأميركي يحتل المكانة المركزية في قرار نتنياهو بالنسبة للضم، مقابل الموقف الأوروبي الثانوي نسبيًا، وهذا ما ظهر في الاتفاق الائتلافي الحكومي، الذي جعل الموافقة الأميركية وليست الدولية شرطًا لتنفيذ الضم.[10] وهنا تبرز بوضوح مدى أهمية معرفة دوافع نتنياهو وأهدافه من الضم من أجل تقدير موقف نتنياهو منه، ومن حيث الكم والكيف والمواعيد. ومن أهم العناصر المشجعة لنتنياهو للضم هي البيئة السياسية الدولية التي نشأت منذ خطة ترامب، واستعداد بعض الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل دون ثمن سياسي ملزم كما حدث مع الإمارات والبحرين. فتعليق الضم لا يرجع إلى التطبيع العربي فحسب، وإنما إلى أسباب أخرى.

غير أنه يمكن للشعب الفلسطيني، إذا تضافرت جهوده، وقف هذا القرار أو تجميده، من خلال التحركات المعارضة له، ومنها الاحتجاجات الشعبية وتصعيد المقاومة في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، ما سينعكس بشكل قوي على قرار نتنياهو والموقف الدولي.[11]

10 «التقرير الإستراتيجي «فلسطين ما بعد رؤية ترامب»، مصدر سابق.

11 رندة حيدر، الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2017.

الأوضاع الاقتصادية

لا يتمتع الاقتصاد الفلسطيني ببيئة سياسية وتنظيمية مستقرة، تزوده بمقومات القدرة الذاتية على النمو والتطور. فقد تشكل في رحم منظومة كاملة من التبعية والممارسات الإسرائيلية الاستعمارية التي حددت، بالتزامن مع السياقات السياسية والاقتصادية لاتفاق باريس، أداء الاقتصاد الفلسطيني، بل وتحكمت في مساراته من أجل الحفاظ على الهدف الإستراتيجي الإسرائيلي بمنع تطور الاقتصاد الفلسطيني، لإضعاف الجهود السياسية للوصول إلى الدولة الفلسطينية. فقد تميزت معدلات النمو بالتقلب، فهناك سنوات ارتفع فيها معدل النمو (الأعوام 2008-2011)، بينما سجل معدلًا سالبًا العام 2014، تأثرًا بتداعيات الاعتداء العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة. وهناك معدلات أخرى منخفضة، وبخاصة خلال المدة (2017-2019).

وحسب تقرير المراجعة الأدبية الذي أعده مازن العجلة بعنوان «الاقتصاد الفلسطيني: التطورات والمؤشرات ومتطلبات الصمود»، فإن هذه الحالة من تقلبات معدلات النمو، تعكس مدى تأثر الاقتصاد الفلسطيني بعوامل الضعف الناتجة عن منظومة كاملة من العوامل الداخلية والخارجية، التي تشكل البيئة الهشة والمناوئة التي يعمل فيها.[12]

تعرضت الأدبيات إلى طبيعة التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وقد ركزت في جلها، على اعتبار الاحتلال وإجراءاته التحدي الرئيسي الذي يواجه جهود التطور الاقتصادي والتنموي في فلسطين. وتتضمن أدبيات الموضوع استعراضًا وافيًا لطائفة من التحديات، يحاول بعضها تحليل هذه التحديات باعتبارها مشكلات اقتصادية نتجت، بشكل رئيسي، عن إجراءات الاحتلال، ويستعرض البعض الآخر مزيجًا من التحديات الاقتصادية، وتلك التي تتعلق بالاحتلال وممارساته بشكل مباشر. أما الفريق الثالث، فيكثف الحديث عن الاحتلال كمنظومة متكاملة من الإستراتيجيات التي تسببت في معظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.[13]

يرى نصر عبد الكريم، أن هناك ستة تحديات تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وهي: نمو متذبذب وغير تنموي وغير مستدام، استمرار التحدي المزدوج (البطالة والفقر)، اختلال التوازن الداخلي، تعاظم سيطرة قطاعات الخدمات والتجارة على حساب قطاعات الإنتاج السلعي، عجز متزايد في الميزان التجاري السلعي والخدمي.

12 مازن العجلة، الاقتصاد الفلسطيني: التطورات والمؤشرات ومتطلبات الصمود، ورقة مرجعية غير منشورة، مركز مسارات، آذار/مارس 2020.

13 نصر عبد الكريم وعبد الله مرار، التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء كورونا في فلسطين»، (ورقة غير منشورة قدمت خلال حلقة نقاش)، مركز مسارات، 2020/6/7، ومازن العجلة، مصدر سابق.

ويؤكد عبد الكريم، تعليقًا على التحديات، أنها تظهر أن الاقتصاد الفلسطيني ما زال هشًا، ويعاني من تشوهات بنيوية عديدة، إضافة إلى تجزئته وانكشافه لإسرائيل والمساعدات الدولية. بيد أن تتبع المصدر الرئيسي لجل التحديات المذكورة، يقود -حتمًا- إلى الاحتلال الاستعماري الذي أرسى منظومة كاملة من النظم وليس من الإجراءات فقط، لتوليد كافة أنواع التحديات التي يمكن أن توقف تقدم ونمو الاقتصاد الفلسطيني، حيث إن تجذر حالة التبعية وتشكلها البنيوي يجعل من غير السهل التخلص منها.

إن كافة آليات التبعية التي تحدثت عنها الأدبيات إبان الاحتلال أصبحت رسمية من خلال اتفاق أوسلو وملحقه الاقتصادي (بروتوكول باريس الاقتصادي). ولا بد في هذا المقام من الإشارة إلى خطوات الحكومة الفلسطينية في محاولة الانفكاك، بدءًا بعدم استيراد العجول ووقف التحويلات الطبية، والسعي إلى استيراد الوقود من الخارج بدلًا من إسرائيل. وتعد هذه الخطوات مشجعة إذا نجحت، مع أن معظمها لم ينجح ويجب أن تتم في إطار خطة شاملة تتعامل مع التبعية كمنظومة متكاملة. وهو ما يقتضي تبني أي حكومة يتم تشكيلها بعد الانتخابات الفلسطينية المزمع إجراؤها في أيار 2021 رؤية اقتصادية شاملة تعتمد على تمكين الاقتصاد الفلسطيني. ولا بأس هنا من مراجعة تستند إلى الإحصاءات ما أمكن ذلك لإثبات استمرار حالة التبعية، بل واستعصاؤها على الحل وفقًا للأساليب المتبعة رسميًا وشعبيًا.

إن أهم القضايا التي تزيد الاقتصاد الفلسطيني ضعفًا وتؤثر على مقومات الصمود، هي:

- **تراجع التمويل الدولي:** تؤكد الإحصاءات الرسمية أن المنح والمساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة والمجتمع الدولي، انخفضت بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية، حيث وصل حجمها أقصاه العام 2008 بمبلغ 1978 مليون دولار، لتشكل 52.6% من حجم الإيرادات الكلية، و21% من الناتج المحلي. وبدأت هذه المنح والمساعدات في الانخفاض لتصل العام 2019 إلى 492.1 مليون دولار، وبنسبة 13% من الإيرادات الكلية، ونسبة 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الانخفاض في تمويل المانحين الذي يمثل مصدرًا رئيسيًا لتمويل العجز، يؤدي بشكل تلقائي إلى عدم كفاية الاحتياجات التمويلية، الأمر الذي يدفع السلطة إلى تمويل الديون من القطاع المصرفي، واستخدام الممارسة غير النظامية أي زيادة المتأخرات لموردي القطاع الخاص وصندوق التقاعد العام، وخصم الرواتب، ما يساهم في تقويض قدرة المواطنين الشرائية والمعيشية، ومن ثم القدرة على استدامة الصمود.

- **الاستيطان:** من خلال السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية ومصادر المياه (تسيطر المستوطنات على حوالي 45% من أراضي الضفة، و85 %من مصادر المياه). الاستيطان المتسارع يشكل عقبة أساسية أمام احتمالية قيام دولة فلسطينية، حيث إن المخططات الإسرائيلية لتنفيذ الوحدات الاستيطانية في المستوطنات غير الشرعية يتم بتزايد يعكس الوتيرة العالية للبناء في المستوطنات. وشهد العام 2017 ازديادًا في هذه المخططات بعد الدعم الأميركي العلني المتمثل بإدارة ترامب لحكومة دولة الاحتلال، ووصلت خلال العام 2020 إلى أكثر من 12,150 مخططًا. وتترجم كمية المخططات كعطاءات لبناء الوحدات الاستيطانية، وخلال 2020 أيضًا تمت الموافقة على 3,512 عطاءً. وتزايدت أعداد العطاءات في مستوطنات القدس الشرقية العام 2020 مقارنة مع السنوات السابقة. وبسبب عدم التمكن من الحصول على رخصة بناء، يلجأ الفلسطينيون إلى البناء من غير ترخيص، الأمر الذي أدى إلى عمليات هدم لمنشآت ومبانٍ فلسطينية بشكل دوري. تم خلال العام 2020 هدم 152 وحدة سكنية فلسطينية، ما أدى إلى تشريد 627 فلسطينيًا منهم 325 طفلًا.[14]

- **تغول القطاع الخاص والاحتكارات:** يساهم القطاع الخاص بالدور الرئيسي في الأنشطة الاقتصادية، فهو مسؤول عن حوالي 70% من قيمة الناتج المحلي، وتشغيل حوالي 75% من الأيدي العاملة، وهو الذي يوفر السلع والخدمات في الأسواق. غير أن هدفه الرئيسي تحقيق الأرباح، الأمر الذي يفتح الباب للاستغلال والاحتكار والتلاعب في الأسواق.

- **هجرة الكفاءات ورأس المال:** تشير الإحصاءات من مصادر عدة إلى أن هناك نموًا متزايدًا في هجرة رأس المال والكفاءات، وبخاصة في أوساط الشباب، الأمر الذي يؤثر سلبًا على توظيف رأس المال البشري، ويزيد من النزف في القوة العاملة المؤهلة والمدربة، بما يضعف رأس المال الاجتماعي. كما أن هناك خروجًا لرأس المال أكثر من تدفقات الاستثمار إلى الداخل.

- **بطالة الخريجين/ات:** بلغت بطالة الخريجين/ات في فلسطين 36.3% (23.4% في الضفة، و53% في قطاع غزة) وذلك العام 2018، فيما بلغت بطالة الخريجات 54.5%. وأظهرت نتائج دراسات ميدانية أن بطالة الخريجين/ات خلفت آثارًا اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، وانخفضت معها مستويات المعيشة بشكل ملحوظ. كما أن أبرز الحقوق المنتهكة هي الحق في الزواج وتكوين أسرة، والحق في العمل، والحق في تولي الوظائف العامة.

14 Betselem; home demolotions data base: bit.ly/3zPwtPQ

- **الفساد:** أشار تقرير الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة–«أمان» إلى أن 63% من المستطلعين يعتقد أن حجم الفساد في مؤسسات السلطة كبير، وأن 26% يعتقد أن المحسوبية هي أكبر أشكال الفساد، في حين يعتقد 61% من المستطلعة آراؤهم أن مؤسسات الحكومة هي الأكثر فسادًا.[15]

وعلى الرغم من سوداوية المشهد الاقتصادي، فإن توفر رؤية وقيادة وطنية يمثل شرطًا ضروريًا لنجاح عملية الصمود، لكي تقود هذه القيادة إستراتيجية صمود تقوم بتعبئة الموارد والإمكانيات نحو تعزيزه، وذلك في إطار جامع لكل مكونات النسيج الوطني. إن الإرادة السياسية تستدعي إعادة التشديد على المهمة التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي تحرير الأرض والشعب، غير أن هذا التأكيد على المهمة الوطنية، بدون إنجاز المصالحة الوطنية التي تولي إنهاء الاحتلال الاستعماري الأولوية من جديد، سيكون تأكيدًا لفظيًا، ويتطلب ذلك تبني خطاب مختلف عن الوضع الحالي مرتكز على النضالات من أجل العدالة الاجتماعية والإنصاف الاقتصادي، تكون من أولوياته: إيلاء الأمن الغذائي أولوية أولى، ثم زيادة فرص العمل في الاقتصاد المحلي، وتقليص حجم الاستيراد من إسرائيل لتقليص التبعية لها، والانفتاح على الأسواق العربية المحاورة. ويؤكد كل من الخبير الاقتصادي فضل النقيب والورقة المرجعية التي أعدها نصر عبد الكريم أن تحقيق هذه الأولويات لا يتم إلا عن طريق التوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي.[16]

وجاءت أزمة وباء كورونا لتفاقم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو الحال في أراضي 48 وأماكن اللجوء والشتات. وحسب عبد الكريم، كان من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3% في العام 2020، بعد أن كان قد شهد نموًا بنسبة 2.9% في العام 2019، غير أن ظهور فيروس كورونا في الصين وامتداده ليتفشى في معظم دول العالم، أدى إلى انخفاض الاستهلاك العام والخاص وتباطؤ الطلب العالمي بسبب حالة الإغلاق وعدم اليقين التي تسود العالم في هذه الفترة. نتيجة لذلك، خفضت المنظمات الدولية توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي بعد تفشي الفيروس، حيث أكد صندوق النقد الدولي دخول الاقتصاد مرحلة كساد أعمق من تلك التي كانت العام 2008، ومرحلة الكساد العظيم خلال الأعوام 1929 إلى 1939. إن الخسارة التراكمية للناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم خلال العامين 2020 و2021 من أزمة وباء كورونا تبلغ

15 Transparency international, Palestine: www.transparency.org/en/countries/palestine

16 نصر عبد الكريم، مصدر سابق.

حوالي 9 تريليونات دولار، وهي مبالغ ضخمة جدًا، لدرجة أنها أكبر من اقتصاد اليابان وألمانيا معًا. عربيًا، توقعت منظمة الأمم المتحدة لغرب آسيا أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بما لا يقلّ عن 42 مليار دولار، أي حجم الاقتصاد الفلسطيني ثلاثة أضعاف.

وبُعيد انتشار الوباء، أعلنت الحكومة الفلسطينية الإغلاق الشامل بتاريخ 2020/3/5، وذلك من أجل العمل على منع انتشار فيروس كورونا. وبتاريخ 2020/3/11، أعلنت منظمة الصحة العالمية الجائحة كوباء عالمي. وقد بلغ عدد الإصابات حتى تاريخ 2021/2/15 ما يزيد على 169000 إصابة، إضافة إلى 1942 حالة وفاة، علمًا أن ازدياد الحالات في تصاعد مستمر، وبخاصة بعد دخول الفيروس المتحور.

وإضافة إلى ما تشهده دول العالم بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص من أزمة اقتصادية بسبب كورونا، فإن الاقتصاد الفلسطيني مرهق أصلًا بسبب ما شهده خلال العام 2019 من مصادرة ووقف تحويل أموال المقاصة إلى وقف الدعم الخارجي. وتعاني الموازنة العامة الفلسطينية أصلًا من وضع مالي هش وغير مستدام، إذ تعاني دائمًا من عجز في الرصيد الجاري، وبخاصة أن 75% من إيراداتها تخضع للظروف السياسية. جاء الإغلاق، ووقف حركة التنقلات الداخلية والتنقلات بين المدن، وتباطؤ عملية الإنتاج في القطاعات كافة، ليزيد الوضع الاقتصادي سوءًا، وليضع قدرة صمود الاقتصاد على المحك. وبينما لم يكتمل بعد كيف ومتى سيتم احتواء تفشي الفيروس، أصبح من الضرورة القصوى تبني سياسة اقتصادية ذات كفاءة عالية تتجنب قدر الإمكان الإجراءات الشاملة؛ بمعنى أن الهدف هو تقليل الخسائر إلى أدنى درجاتها على الاقتصاد الفلسطيني مع السيطرة القصوى على انتشار الوباء، وليس فرض إجراءات وقيود شاملة على كل القطاعات وفي كل المناطق.

وأشار عبد الكريم إلى أن أزمة وباء كورونا قد تسببت في تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى الوراء مدة خمس سنوات؛ أي بخسائر متوقعة حوالي 2.5 مليار دولار للعام 2020 مقارنة مع العام 2019، وقد أثر وباء الكورونا سلبًا على معظم القطاعات الإنتاجية وبنسب متفاوتة، أكثرها قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 47%، والإنشاءات 20%، والصناعة 18%، والزراعة 14%. نتيجة لذلك، فإن مدينة بيت لحم وما حولها كانت خلال فترة الإغلاق أكثر المدن الفلسطينية تأثرًا من الناحية الاقتصادية، إذ إن القطاعات الاقتصادية المهمة للمدينة كانت أكثر القطاعات تأثرًا من الناحية الاقتصادية مثل السياحة والحجر والمنسوجات.

وخلص إلى أن الربع الأول من العام 2020 شهد ارتفاعًا في الدين الحكومي الداخلي والدين الخارجي وقروض البنوك التي هي جزء من الدين الداخلي، وكذلك ارتفاع متأخرات القطاع

الخاص مقارنة مع الفترة نفسها للسنوات السابقة. واستنتجت الدراسة أن إغلاق المدن والمنشآت قد شل ما نسبته 74% من الأنشطة والخدمات، ما يرفع حجم البطالة إلى مستويات مرتفعة هي بالأساس تشكل أعلى نسبة بطالة على مستوى العالم بحسب تقارير منظمة العمل الدولية، والمواقع الاقتصادية الدولية. يذكر مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الاقتصاد الدكتور أسامة نوفل أن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها انكماش بنسبة 8% منذ العام 2002 الذي شهد انكماشًا بنسبة 12% بسبب انتفاضة الأقصى.

ويتحدث نوفل لوكالة «صفا» عن توقعات بوصول الانكماش إلى أكثر من 15% خلال الشهور القليلة المقبلة، في حال لم يتم المضي بخطة تعافٍ جدية، وأن خسائر الاقتصاد الفلسطيني تفوق الـ 2.5 مليار شيكل بسبب هذا الانكماش. ويقول نوفل «نتج عن الانكماش ارتفاع كبير في معدلات البطالة والفقر وعجز المصانع عن العمل في ظل الوضع الاقتصادي السيئ، وبالتالي ضعف الناتج المحلي بالتزامن مع تراجع الصادرات وضعف الأجور، وكذلك تعثر في دورة النشاط الاقتصادي وتأثر القطاع المصرفي الذي تراجعت أرباحه بأكثر من 50%".

إلا أن حالة الوباء التي تسود فلسطين كان ولا يزال لها أثر واضح على الاقتصاد الفلسطيني، بحيث لم تشابهها حالة سابقة بمفردها. ربما أقرب ما يكون هو محاكاة حالة اجتياح الاحتلال الإسرائيلي المدن الفلسطينية العام 2002، مضافًا إليها حالة تراجع المساعدات الدولية. وانعكست آثار الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا منذ مطلع شهر آذار 2020، بشكل مباشر، على مختلف فئات المجتمع، لا سيما فئة الشباب، الأمر الذي فاقم من معدلات البطالة، المرتفعة أصلًا، بينهم، إذ بلغ معدل البطالة بين الشباب في فلسطين 38% العام 2019 (31% بين الذكور، و63% بين الإناث) بواقع 63% في قطاع غزة، و23% في الضفة الغربية. كما تظهر البيانات أن أعلى معدلات بطالة بين الشباب سجلت بين الشباب الذين يحملون مؤهلًا علميًا؛ أي دبلوم متوسط فأعلى، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب الخريجين (18-29 سنة) من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى 52% خلال العام 2019 (35% للذكور، و68% للإناث).

ولتدعيم الصمود الفلسطيني، توصي دراسة عبد الكريم: يتوجب على صناع القرار والمؤسسات المانحة ومؤسسات الدعم الاجتماعي بتوجيه أموال المساعدات للطبقة الفقيرة، وبخاصة التي تضررت بشكل واضح وفي مناطق معينة. أيضًا ضرورة العمل على إعداد خطة إنعاش الاقتصاد، وعدم تراكم متأخرات القطاع الخاص، وضرورة صرف مستحقات المتأخرات، وفي الوقت نفسه منح قروض للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة التي تنتج سلعًا وخدمات ملائمة لهذه

الفترة بشروط ميسرة، مثل البدء بتسديدها بعد فترة انقضاء الوباء ... وهكذا. وأخيرًا، تشدد الدراسة على ضرورة حماية المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية والتوعية المجتمعة تجاه هذه المؤسسات، وبخاصة البنوك، التي هي العامل الأساسي في تحفيز الاقتصاد في فترة الانكماش الحالية والقادمة.

ويسلط تقرير المراقبة الاقتصادية الجديد للبنك الدولي الضوء على التحديات الحاسمة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. فقد ينكمش الاقتصاد بنسبة 7.6% على الأقل إذا عادت الأوضاع الطبيعية تدريجيًا بعد حالة الاحتواء، وبنسبة تصل إلى 11% إذا كان الانتعاش الاقتصادي أبطأ أو فُرضت قيود إضافية. ومن المتوقع أن يزداد وضع المالية العامة للسلطة الفلسطينية صعوبة، وذلك بسبب تراجع الإيرادات والزيادة الملموسة في الإنفاق العام على احتياجات المواطنين الطبية والاجتماعية والاقتصادية. وحتى مع إعادة تخصيص بعض المصروفات، يمكن أن ترتفع الفجوة التمويلية بشكل مثير للقلق من 800 مليون دولار –وهو مستوى مرتفع بالفعل- العام 2019، إلى أكثر من 1.5 مليار دولار العام 2020، وذلك لتلبية هذه الاحتياجات بالشكل الملائم.[17]

وحسب تقرير للبنك الدولي حول الآفاق المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني والفقر، وبخاصة في ظل استمرار القيود الإسرائيلية والفجوة الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فمن المتوقع انخفاض الإنتاج القومي المحلي للاقتصاد الفلسطيني إلى 2.3% على المدى المتوسط. وينطوي هذا النمو المتواضع على انخفاض في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وزيادة معدلات البطالة. ونظرًا لتوقعات النمو المنخفض، من غير المرجح انخفاض معدلات الفقر، وستسجل معدلات الفقر في غزة أعلى منها في الضفة الغربية.

وفي دراسة مستقبلية، تَبين أن التركيبة العمرية للسكان في فلسطين سانحة لتحقيق تنمية وتطور اقتصادي.[18] لكن ذلك مرهون بالاحتلال ومعيقاته، وتشديد الحركة على السكان والبضائع، وهذا يؤدي إلى نشوء اقتصاديات محلية مفتتة ومشوهة وذات قدرة محدودة على النمو، ولا يزال الفقر يشكل تحديًا في فلسطين، لأن مستوياته مرتفعة عند 26% وتتزايد نتيجة الاضطراب والتراجع في النشاط الاقتصادي، وانخفاض الأجور، وفقدان فرص العمل بسبب الإغلاق، وانخفاض القدرة على توفير فرص العمل في القطاعين الخاص والعام، وتقييد فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية، وتراجع الاستقرار في فرص العمل.

17 الاقتصاد الفلسطيني يعاني وجائحة فيروس كورونا تكبده الخسائر، البنك الدولي، 2020/1/6: bit.ly/2P0iwfd

18 الأراضي الفلسطينية: الآفاق الاقتصادية، البنك الدولي، نيسان/أبريل 2020.

الأوضاع الاجتماعية

فرضت إسرائيل الحصار على غزة منذ حزيران 2007، وهو أقسى تجليات سياسات تقييد الحركة بشكل غير قانوني، وشكل من أشكال تقييد حرية تنقل الأشخاص والبضائع التي ما زالت إسرائيل تنتهجها منذ زمن طويل كعقاب جماعي، حيث تسيطر إسرائيل على المعابر البرية والبحرية والجوية إلى غزة باستثناء معبر رفح. وقد حال الحصار دون التنمية في غزة، بل وأدى إلى نكوص التنمية، إضافة إلى تعطيل جهود إعادة الإعمار بعد الهجمات العسكرية المتكررة. ويشمل الحصار مجموعة من الإجراءات، منها إغلاق كافة المنافذ من وإلى القطاع برًا وجوًا وبحرًا، وفرض مناطق يحظر الدخول إليها «مناطق عازلة»، وإعاقة عبور الأشخاص والبضائع من وإلى غزة، وقد أدى هذا الحصار إلى تراجع حاد في معظم المؤشرات الاجتماعية (الفقر، البطالة، العنف، الجريمة، الهجرة، ... وغيرها).

وكان رئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتية أشار في لقائه مع سفراء وقناصل وممثلي مختلف دول العالم لدى فلسطين إلى عمق الأزمة الاقتصادية وتأثر النشاط الاقتصادي جراء الانتشار الوبائي لفيروس كورونا، حيث قال إن قيمة الخسائر الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني للعام 2020 تبلغ حوالي 3.8 مليار دولار (أي ما مقداره 27%) من أصل حوالي 14 مليارًا قيمة الناتج المحلي الإجمالي.[19] هذا الانخفاض الكبير في قيمة الناتج المحلي له تداعيات اقتصادية واجتماعية عميقة؛ سواء بانخفاض أجور العمال أو في زيادة نسبة البطالة وارتفاع نسبة الفقر في البلاد وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية متعددة.

وفي حال استمرت الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة للحد من انتشار فيروس كورونا، والمتعلقة بتوقف النشاط الاقتصادي، فإن الخسائر ستتضاعف على مجمل الاقتصاد، فيما خسائر الأفراد ستتعاظم، وبخاصة الفئات المهمشة كالأسر الفقيرة التي تعتمد على المساعدات، والعمال، سواء في القطاع غير المنظم أو القطاعات المنظمة، لاسيما أن دخول نسبة عالية منهم أقل من الحد الأدنى للفقر.

بالإشارة إلى هذه التوقعات، هناك إمكانية لحدوث اضطرابات اجتماعية ناجمة عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة[20]، التي يواجهها الفلسطينيون ناجمة عن ضعف القدرات الاقتصادية نتاج السياسات الاستعمارية للحكومات الإسرائيلية الدافعة إلى إفقار الفلسطينيين، وإضعاف

19 اشتية: 137 مليون دولار تكلفة خطة مواجهة «كورونا» و3.8 مليار دولار خسائر، وكالة معا، 2020/4/9: bit.ly/3vVtbs2

20 جهاد حرب، التداعيات السياسية لجائحة كورونا على الوضع الفلسطيني، (ورقة غير منشورة قدمت خلال حلقة نقاش)، مركز مسارات، 2020/5/13.

حكومتهم، والحد من قدرتهم على استثمار الثروات المحدودة في الأراضي المحتلة العام 1967 من ناحية، وسياسات الحكومات المتعاقبة على مدار أكثر من ربع قرن من ناحية ثانية.

هذه الاضطرابات قد تتحول في حال تنامت معدلات الفقر والبطالة إلى انفجار اجتماعي،[21] من خلال مظاهرات واسعة قد تؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية، وبخاصة في ظل عدم قدرة الحكومة على توفير دعم مالي يهدئ من المطالبات المتزايدة للقطاعات المختلفة لتجاوز الأزمة المالية التي وقعت بها بسبب الإجراءات المتخذة لمواجهة الانتشار الوبائي لفيروس كورونا، وضعف بنية الاقتصاد الفلسطيني المعتمد، بشكل واسع، على الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر غير القادرة على تحمل الصدمات، أو التوقف عن العمل، وعدم قدرتها على دفع رواتب العاملين فيها، ناهيك عن غياب الثقة من قبل رجال الأعمال بالسلطة الذي تجلّى بشكل واضح في عدم المشاركة الفاعلة في تمويل صندوق «وقفة عز» الذي أعلنت عنه الحكومة للمساهمة في تمويل الجهاز الصحي، وتعويض العمال، ومساعدة الأسر الفقيرة.

في الورقة المرجعية التي أعدها أحمد عز الدين أسعد لهذه الدراسة، لخص الأوضاع الاجتماعية على النحو الآتي:[22]

جدول 1: الأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين[23]

الفعل الإجرامي	النسبة	
	الضفة	غزة
نسبة الأسر التي تعرضت للفعل الإجرامي	5.3	10.1
السرقة بدون سرقة السيارات	3.6	
سرقة السيارات	4	
إتلاف ممتلكات	4	
اعتداء على الأسر	9	
تحرش المستوطنين	1.3 [4]	
تهديد معلوماتي	3	

21 المصدر السابق.

22 أحمد أسعد، الأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين، ورقة مرجعية غير منشورة، مركز مسارات، 2020.

23 تشير تقارير منظمة المساعدات الإنسانية (أوتشا) التابعة للأمم المتحدة إلى زيادة ملحوظة في هذه النسبة خلال الأشهر الأولى من العام 2021، انظر: 33 حادثة اعتداء من المستوطنين على مزارعين فلسطينيين خلال الأسابيع الأولى من موسم قطف الزيتون، أخبار الأمم المتحدة، 2020/11/5: bit.ly/3dfmjxx

وفي دراسة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مسح للضحية العام 2016، تبين أن نسبة الأسر ضحايا الأفعال الإجرامية بلغت 7.0% من الأسر في فلسطين التي تعرضت لأفعال إجرامية، بواقع 5.3% في الضفة الغربية، و10.1% في قطاع غزة، وبلغت نسبة الأسر التي تعرضت لسرقة (باستثناء سرقة السيارات) في فلسطين 3.6%، وبلغت نسبة الأسر التي تعرضت لسرقة السيارة أو بعض قطع السيارة 4.0%، وبلغت نسبة الأسر التي تعرضت ممتلكاتها إلى إتلاف 0.4%، وبلغت نسبة الأسر التي تعرض أفرادها للاعتداء 0.9%، وأما نسبة الأسر التي تعرضت لتحرشات واعتداءات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين فبلغت 1.3%. وبلغت نسبة الأسر التي تعرض أحد أفرادها لتهديد معلوماتي واحد على الأقل 3.8% بواقع 2.9% في الضفة الغربية و5.4% في قطاع غزة. أما الأفراد ضحايا الأفعال الإجرامية فقد كانوا بنسبة 1.4%، بواقع 1.8% في قطاع غزة، و1.1% في الضفة الغربية.[24]

وأشارت النتائج إلى أن السرقة هي أكثر الأفعال الإجرامية ضد الأفراد، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تعرضوا لها من إجمالي الأفراد الضحايا في فلسطين 58.0%، يليها اعتداءات وتحرشات جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين بواقع 15.7%،[25] في حين بلغت نسبة الاعتداء بالضرب 10.7%، ونسبة إتلاف الممتلكات 3.7% من مجمل الأفعال الإجرامية ضد الأفراد. وتتفاوت هذه النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين تعرضوا للسرقة 43.9% و71.0% من إجمالي الأفراد ضحايا الأفعال الإجرامية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، ونسبة إتلاف الممتلكات 4.1% و3.3% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وبلغت نسبة الأفراد الذين تعرضوا لاعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة الغربية 32.5% مقابل 0.3% في قطاع غزة، في حين أن نسبة الأفراد ضحايا الاعتداء بالضرب في قطاع غزة بلغت 15.5% مقارنة بـ 5.4% في الضفة الغربية.[26]

أما بخصوص الأمن والعدالة، فقد بلغ عدد الأفعال الجرمية المبلغ عنها في الضفة الغربية 32647 (2000-2018) فعلًا جرميًا. وبلغت نسبة الأفعال الإجرامية في الاعتداء على الغير 25.9%، وإبداء أفعال غير أخلاقية 24.6%، والسرقة 14.7%، والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة 9.6%، وتتوزع باقي الأفعال الإجرامية على الخطف، ومحاولات الخطف، والتهديد،

24 الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح الضحية 2016، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017/3/16: bit.ly/397sHFH

25 يشمل هذا الرقم اعتداءات الجيش والمستوطنين، منها 1.3% اعتداءات من المستوطنين.

26 الإحصاء الفلسطيني يستعرض مؤشرات واقع سوق العمل والمنشآت في دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/4/13: bit.ly/3sh33FV

والاحتيال، والتزوير، والمخدرات، والقتل، ومحاولات القتل ... إلخ. وعلى صعيد المحافظات من حيث الأعمال الإجرامية، سجلت محافظة الخليل 5922 فعلًا، وجنين 5211 فعلًا، ورام الله والبيرة 4453 فعلًا، ونابلس 4307 فعلًا، وأقل المحافظات كانت طوباس والأغوار الشمالية بواقع 775 فعلًا. وقد بلغ عدد الأحداث الذين أودعوا في المؤسسات الإصلاحية في فلسطين 1007 أحداث، بواقع 222 في الضفة الغربية، و785 في قطاع غزة في العام 2018.

سمات المجتمع الفلسطيني

يمكن إجمال بعض سمات المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من الناحية السوسيولوجية بأنه:

- مجتمع فتي غالبية أفراده من الشباب؛ وترتفع فيه نسبة التعليم وتنخفض نسب الأمية، كما ترتفع فيه نسب اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا إثر النكبة والنكسة. هناك فجوة كبيرة في البطالة والفقر والكثافة السكانية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فترتفع تلك المؤشرات الاجتماعية والسكانية في قطاع غزة عما هي في الضفة الغربية.
- بالمجمل، المجتمع الفلسطيني مكون من ثلاث طبقات رئيسية هي الطبقة الوسطى، وهي ربما أكبر طبقة في المجتمع، والطبقة العمالية والمستخدمين بأجر، والطبقة الرأسمالية من كبار المستثمرين وأصحاب الشركات الكبرى. ويوجد تفاوت طبقي كبير داخل المجتمع الفلسطيني نتيجة نمو شرائح وفئات اجتماعية بشكل متسارع وبوتيرة عالية في الأرباح، وبخاصة جزء من المستثمرين والقطاع الخاص وبعض النخب السياسية والأمنية. ويتبين من مؤشر جيني (GINI Index) أن العدالة في توزيع الدخل هي -إلى حد ما- مقبولة، حيث بلغت 33.7 في العام 2016. وبخصوص الطبقة الرأسمالية، فلا حراك لها في المجال العام سوى استثماراتها وأرباحها الاقتصادية، وهي لا ضامن لصمودها الاجتماعي والسياسي، كون غالبية استثماراتها في القطاع الخدمي، وغير مستثمرة في القطاع الزراعي أو الصناعي بشكل كبير، ما يجعلها بمعزل عن المجتمع في حالات الرخاء والشدة.
- تعاني الطبقة الوسطى الفلسطينية من التشرذم الاجتماعي والثقافي، وعلى الرغم من حجمها الكبير الذي يصعب حصره، فإن هذه الطبقة فقدت دورها الفعال في التغيير والحراك، كونها مرتبطة أساسًا بالمؤسسات بمعناها العام (مؤسسات حكومة، قطاع خاص، مجتمع مدني، جامعات، نقابات ... الخ)، وهذه المؤسسات، أو أفرادها من الطبقة الوسطى، باتوا يخشون أي تغير أو حراك؛ كون الحراك أو نتائجه قد تطيح بهم ويخسرون وظائفهم وأموالهم، ويتم التشهير بهم بأنهم يعملون لأجندات معينة.

- في المقابل، تمثل الطبقة العاملة طاقة مهدورة في المجتمع الفلسطيني، ومن غير الممكن التعويل عليها في أي حراك أو تغيير نظرًا لارتهان جزء كبير منها بالمشغل الإسرائيلي وتصريح العمل. ويجني العامل في إسرائيل أجرة يومية تتراوح ما بين 200-700 شيقل، تتراوح بين كونه عاملًا عاديًا أو عاملًا ماهرًا أو صاحب صنعة، وأحيانًا الأجرة تكون أكثر من ذلك. وهذه الطبقة لا تشارك في الحياة العامة الفلسطينية إلا بمدخولها الشهري الذي يبقي عجلة الاقتصاد الفلسطيني تدور. وتستثمر هذه الطبقة في تعليم أولادها، فغالبيتهم لهم أولاد وبنات يدرسون في الجامعات، ربما يكون لأبنائهم دور في عملية التغيير من خلال الأطر النقابية والشبابية والنسوية. وهذه الطبقة تشكل هشاشة في المبنى الاجتماعي الفلسطيني طالما ظل جزء كبير منها مرتهنًا للعمل في إسرائيل.

- بلغ عدد الشباب (18-29 سنة) العاملين في القطاع غير المنظم 123,700، بواقع 115,500 عامل مقابل 8,200 عاملة. وتمثل نسبة الشباب العاملين في هذا القطاع نحو 37% من إجمالي الشباب العاملين في فلسطين، مع العلم أن نسبة الشباب العاملين عمالة غير منظمة في فلسطين (بمعنى الشباب العاملين في القطاع غير المنظم، إضافة إلى المستخدمين بأجر في القطاع المنظم، والذين لا يحصلون على أيٍّ من الحقوق في سوق العمل، سواء مكافأة نهاية الخدمة/التقاعد، أو إجازة سنوية مدفوعة الأجر، أو إجازة مرضية مدفوعة الأجر) قد بلغت 59% من مجمل الشباب العاملين، منهم 62% من الذكور، و38% من الإناث، وبواقع 58% في الضفة الغربية، و62% في قطاع غزة.

- برزت في المجتمع الفلسطيني تعبيرات هوياتية جديدة لها علاقة بالمكان أو الجهوية كضفة مقابل غزة، وقدس مقابل ضفة، و48 وقدس، وشمال الضفة مقابل جنوب الضفة، وبرزت رام الله والبيرة كعاصمة سياسية وفي مكانة مختلفة عن باقي المدن الفلسطينية، وبرزت نزعات محافظاتية أو مدينية مثل الخليل أولًا، طولكرم أولًا. هذه التشرذمات الهوياتية مردها إلى تراجع دور الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير والنظام السياسي الفلسطيني في إحياء الهوية الفلسطينية الجامعة، نتيجة غياب مشروع وطني فلسطيني جامع.

- تعززت العشائرية والعائلية في المجتمع الفلسطيني، وزادت قوتها من خلال الدواوين العشائرية والقضاء العشائري وسلطة رجال العشائر في ظل هشاشة النظام السياسي القائم وأجهزته على فرض سيادة القانون.

- شهد النظام السياسي الفلسطيني تبدلات في نخبته الحاكمة على مستوى رئاسة الوزراء

والوزراء، فمرت الحكومات بعد رحيل ياسر عرفات بمنعطفات عديدة بين حكومة حزبية لفتح، وحكومة لحماس، وحكومة وحدة وطنية، وحكومة طوارئ وتكنوقراط، وحكومة وفاق وطني، وحكومة حزبية لفتح، وتحالف الفصائل المنضوية القريبة من حركة فتح مثل حزب الشعب وجبهة النضال الشعبي وغيرهما. ويمكن تفسير ذلك بأن معايير انتقاء النخب الحاكمة الفلسطينية لا تخضع لعملية رقابية أو تشريعية؛ وإنما لثقافة العرف السياسي الفلسطيني السائد من حيث مدى قرب السياسيين ونخبهم من الهرم السياسي الفلسطيني. وهذا التبدل أثر في العديد من المناحي الاجتماعية في التشريعات، وتبني نظام ليبرالي، وحداثية، وانفتاح اقتصادي، وقروض، وشيوع ثقافة الاستهلاك الاستعراضي. وظهرت أزمة بنيوية لدى النخب الفلسطينية، وبخاصة السياسية منها، تمثلت في فقدان الثقة مع الجمهور الفلسطيني. وهناك صراع بدأ يظهر على السطح بين مكونات «فتح» في محاولة لحسم الخلافة على الرئاسة، وبخاصة في ظل تمتع الرئيس بصلاحيات واسعة مغرية للخلافة.

- إن حل المجلس التشريعي واستمرار «حماس» في السيطرة على قطاع غزة، يزيد الأمر سوءًا، ويجعل النظام السياسي والمنظومة الاجتماعية في أسوأ أوضاعها.

- يعاني المجتمع المدني الفلسطيني من هشاشة بنيوية كونه يعتمد بالأساس على التمويل الخارجي، ولا توجد شبكة أمان في التمويل لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وهناك أزمة ثقة بين المواطن والمجتمع المدني الفلسطيني، وأزمة ثقة متبادلة بين المجتمع المدني الفلسطيني والنظام السياسي الفلسطيني، وذلك بسبب تضييق الحيز للمجتمع المدني وخلق مؤسسات بديلة في الضفة وغزة، والتنافس على التمويل، وخوف السلطة وحماس من نشوء قوى منظمة بديلة، وبخاصة بعد نمو الحراكات الاجتماعية وتوسع نشاطها بعيدًا عن الفصائل.

- بخصوص الحالة الحزبية الفلسطينية، لا تستطيع الأحزاب الفلسطينية الصغيرة واليسارية قيادة حراك فاعل وجامع في المجتمع الفلسطيني لعدم عملها المشترك، أو توحدها، أما حركتا فتح وحماس فهما قادرتان على القيام بحراك سياسي واجتماعي فاعل في المجتمع الفلسطيني. كما أن هناك تحالفًا سياسيًا اجتماعيًا قويًا يمكن ملاحظته بين كبرى عشائر مدينة الخليل وحزب التحرير، وكان له دور ما في الحراك ضد اتفاقية سيداو، ومسودة قانون حماية الأسرة من العنف، وضد الضمان الاجتماعي، وحراك المعلمين.

- تعاني النقابات والاتحادات من ضعف بنيوي وعدم فاعلية، وعدم انتظام الانتخابات، وانقسام بعضها، وغلبة التسييس على دورها النقابي في الدفاع عن حقوق الفئات والشرائح التي يفترض أن تمثلها، كونها مرهونة ومهيمنًا عليها من قبل النظام السياسي الفلسطيني.

- تعتبر الأسرة الفلسطينية أحد مقومات الصمود الفلسطيني، وهي القادرة على التكيف المقاوم، ولديها شبكة علاقات وخبرات قادرة على الصمود من أجل البقاء بقدرة تفوق مؤسسات المجتمع المدني، والنقابات، وبعض الأحزاب السياسية الفلسطينية.

- تعتبر الحركات النسوية الفلسطينية من أكثر الحركات المهمشة، رغم عدم توقف النضال النسوي المنظم لتوسيع نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وقبلها في منظمة التحرير، ولكن النتائج التي حصدتها المرأة على صعيد المشاركة بقيت متواضعة وغير ثابتة، وهي لا تتناسب إطلاقًا مع الدور النضالي الوطني الذي لعبته المرأة الفلسطينية في سياق العملية التحررية على مدار قرن وأكثر، حسب ورقة السياسات التي أعدتها الكاتبة والناشطة ريما نزال لغرض هذه الدراسة بعنوان «المرأة الفلسطينية بعد الكورونا ... نظرة مستقبلية». وتحاول الحركات النسوية قيادة حراك نسوي داخل المجتمع الفلسطيني، وقد برز حراك «طالعات» العام 2019 كحراك ضد الأبوية والذكورية والاستعمار، وما يميز هذا الحراك أنه تجاوز الجغرافيا الاستعمارية، وشمل أغلب التجمعات الفلسطينية، وربما يحمل الحراك النسوي مؤشرًا على إمكانيات التفاعل والتحرك المستقبلي.

- من الممكن القول إن الشباب كفئة اجتماعية هي القنبلة الموقوتة القابلة للانفجار في أي لحظة بسبب البطالة وانعدام الفرص واللامساواة الاجتماعية، كون هذه الفئة كبيرة في المجتمع الفلسطيني، وهي متحررة من الالتزامات التي تكبلت بها الطبقة الوسطى الفلسطينية (قروض، عائلة كبيرة، أجرة شقة، مصاريف جامعات ... إلخ)، وتاريخيًا الشباب هم محرك أي عملية للتغيير والحراك، وهم أكثر انخراطًا في الحركات الطلابية والمنظمات المجتمعية، وهم الذي يطمحون إلى عملية التغيير.

- في موضوع المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، لا يبدو أن له دورًا تنمويًا فعالًا، وإنما دور إغاثي، وبذلك لا يتم تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية.

- تعتبر الحركات الاجتماعية من أهم التيارات القادرة على التغيير والفعل والصمود في

المجتمع الفلسطيني، التي يمكن التعويل عليها في التغيير؛ كونها تتسم بالقوة والفاعلية وهي عابرة للأحزاب والطوائف والطبقات الاجتماعية والعشائرية والمناطقية، فربما إذا توحدت بعض الحركات الاجتماعية مع مؤسسات المجتمع المدني في حراك شعبي ديمقراطي لأهداف وطنية مقنعة للجمهور الفلسطيني، ستكون قادرة على التحرك والتغيير والصمود. ومن الصعب، في الظروف الفلسطينية الراهنة، ولادة أحزاب فلسطينية، لكن من الممكن ولادة حركات اجتماعية جديدة أو حراكات وحركات اجتماعية لتحقيق أهداف مطلبية أو نقابية أو وطنية، لكن المطلوب ديمومة الحركات الاجتماعية أو تأخذ بنى أكثر تنظيمية وصلابة وجماهيرية مثل الحركة الطلابية التي لها شكلها شبه المؤسساتي، والتي تخرّج كوادر باستمرار؛ وهي مرتبطة ببنى مؤسساتية. ومن الجدير قوله هنا إن قادة الحركات الاجتماعية وجمهورها هم من الشباب والطبقة الوسطى والفئات المهمشة والأكثر تضررًا في المجتمع.

- يصنف حوالي 1.9 مليون فلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة، على أنهم بحاجة ماسة إلى الحماية (35% من السكان) وأن 350 ألف شخص يعيشون في 67 تجمعًا عرضة لعنف المستوطنين، وأن أكثر من 860 ألف طفل معرضون للخطر بسبب الضغط النفسي وغياب سبل العيش الاقتصادية. وفي العام 2018 وحده، قتل الاحتلال الإسرائيلي 295 مواطنًا فلسطينيًا في قطاع غزة، 61% منهم استشهدوا أثناء مسيرات العودة السلمية، وأصابت وجرحت أكثر من 29 ألفًا، منهم 79% أثناء مسيرات العودة.[27]

- إن سيطرة إسرائيل، بوصفها دولة محتلة، تحول دون قدرة المجتمع الفلسطيني على الاستعداد للمخاطر والكوارث الطبيعية، لسبب رئيسي وهو سيطرة إسرائيل على الحدود والمعابر البرية والبحرية والجوية لدولة فلسطين، ما يشكل عائقًا أمام قدرة السلطات الرسمية على التعامل مع هذه المخاطر، ويحول دون القدرة على تلقي المساعدات الدولية.[28] وقد شهد العام 2020 نشاطًا استيطانيًا عالي الوتيرة، وبخاصة في مدينة القدس ومحيطها. ففي شباط 2020، وافقت حكومة الاحتلال على مخطط لبناء مدينة استيطانية قوامها 3500 وحدة استيطانية في أراضي العيسوية وعناتا والطور شرقي القدس المحتلة في المنطقة المعروفة بـ«E1»، لتشكل بذلك حاجزًا وجدارًا من الوحدات الاستيطانية في وسط الضفة الغربية يقسمها إلى قسم شمالي وآخر جنوبي، وبالتالي العمل على خلق

27 Humanitarian Response Plan, ocha, 2020: bit.ly/39bmzvY

28 Ibid.

معازل فلسطينية منفصلة جغرافيًا. وفي الشهر نفسه، أعلنت حكومة الاحتلال عن عطاء لبناء 1257 وحدة استيطانية في مستوطنة «جفعات هاماتوس» جنوب القدس المحتلة، التي تعمل مجتمعة مع مستوطنتي جيلو وهار حوما لعزل القدس عن مدينة بيت لحم وجنوب الضفة الغربية. وإضافة إلى تلك المشاريع، بدأت سلطات الاحتلال، أيضًا، خلال شباط 2020، بالتخطيط لبناء 9000 وحدة استيطانية، إضافة إلى مراكز تجارية بمساحة 300 ألف متر مربع، و45 ألف متر مربع ستُخَصَّص لـ«مناطق تشغيل» وفندق وخزانات مياه ... وغيرها من المنشآت في محيط المطار سابقًا (مطار قلنديا) في منطقة «عطروت»، المقام على أراضي قريتي «قلنديا البلد»، و«بيت حنينا» الفلسطينيتين شمال القدس المحتلة. ويهدف المخطط إلى فصل القدس المحتلة عن شمال ووسط الضفة الغربية، والسيطرة على الطريق الحيوي والوحيد من بين القدس وعمقها الفلسطيني في الشمال. وتعمل هذه المشاريع مجتمعة على عزل مدينة القدس بالكامل من الجهات الشمالية والشرقية والجنوبية عن باقي الضفة الغربية. ومن المشاريع الاستيطانية التي يجب تسليط الضوء عليها، المخطط الهيكلي الجزئي المقترح لمدينة القدس، وشارع الطوق، والشارع الأميركي.

الفلسطينيون في أراضي 48

(الفلسطينيون الذين صمدوا وما زالوا في أرض فلسطين 1948)

فلسطينيو 48 هم جزء أصيل من الشعب العربي الفلسطيني، وهم جزء من سكّان فلسطين التاريخية، الذين تسنّى لهم البقاء في البلاد ضمن حدود الهدنة العام 1949، وحافظوا على كيانهم وهويتهم الوطنية. كان عددهم لا يتجاوز 120 ألف نسمة في حينه؛ بينما هجّر نحو 80% من أخوتهم من أهل فلسطين إبان النكبة العام 1948؛ إذ اقتلعوا من قراهم ومدنهم، وشُرّدوا في بقاع الأرض، واحتلّوا هامش المجتمعات التي أقاموا بين ظهرانيها، لاجئين أو مقيمين أو مواطنين.[29]

فلسطينيو 1948 هم الجزء الحي من الشعب الفلسطيني، الذين ما زالوا شوكة في حلق الاحتلال، صامدين في قراهم ومدنهم وأحيائهم، رغم كل محاولات الاقتلاع والإقصاء والتهميش والإنكار التي مارستها السلطات الإسرائيلية بحقهم منذ العام 1948 حتى اللحظة؛ فلم يرضخوا، ولم يستسلموا، بل تمسكوا بأرضهم فقدموا الشهداء في «يوم الأرض» العام 1976؛ تمسكوا بمقدساتهم، فكانوا في طليعة المدافعين عن المسجد الأقصى والمواجهين للمخططات التهويدية في القدس المحتلة؛ خرج من بين ظهرانيهم شعراء المقاومة (محمود درويش، وسميح القاسم، وتوفيق زياد). وبلغ تعدادهم 1.597 مليون نسمة وفقًا لبيان صحافي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نشر في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ما يقارب 20% من سكان إسرائيل.[30]

وأشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، في نهاية العام الماضي 2020، بلغ 6.8 مليون نسمة، وأن عدد اليهود وفق التقديرات بلغ 6.88 مليون نسمة، وسيتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود مع نهاية العام 2022، حيث سيصبح عدد الفلسطينيين واليهود حوالي 7.1 مليون نسمة لكل منهما.[31]

يواجه فلسطينيو 1948 تمييزًا عنصريًا شاملًا مخططًا له في غالبية المجالات الحياتية في إسرائيل؛ ففي دراسة لنديم روحانا بعنوان «التحول السياسي للفلسطينيين في إسرائيل: من الإذعان إلى التحدي»، أشار إلى أن السياسات الإسرائيلية اتجاه الفلسطينيين في حدود أراضي

29 فلسطينيو 1948 واقع وتحديات، موقع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، 2018/8/4: bit.ly/3nLB7rF

30 رازي نابلسي، فلسطينيو 48 والصمود الفلسطيني، ورقة مرجعية غير منشورة، مركز مسارات، 2020.

31 عوض تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية العام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/12/31: bit.ly/3zF4wKo

فلسطين التي احتلت العام 1948 تتمركز في:

- الإمساك بزمام الموارد العربية، من أراضٍ وعمالة، وتسخيرها لمصلحة السكان اليهود.
- استبعاد العرب من الأهداف، والمشاريع، والعديد من المؤسسات القومية.
- الهيمنة والرقابة على السكان العرب من خلال تشجيع التجزئة الاجتماعية للمجتمع العربي واعتماده على الأغلبية اليهودية، واسترضاء زعاماته كلما تسنى ذلك.
- الحيلولة دون تنمية المنظمات والمؤسسات القومية (العربية).
- نشر نظام أمني شامل، يوجَّه بادئ ذي بدء نحو منع النشاطات المناهضة لإسرائيل.
- ممارسة التمييز الصريح، الراسخ في القانون ذاته، في منح حق المواطنة لليهود.
- عدم المساواة في توزيع الموارد والخدمات.
- التمييز التنظيمي في الخدمات الاجتماعية (وإنْ لم يكن ذلك متأصلًا في النظام القانوني).

غير أن الأقلية العربية استطاعت تشكيل تنظيماتها السياسية من الجبهة الشعبية العربية العام 1958، وحركة الأرض، والحركة الإسلامية، وحركة أبناء البلد، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الديمقراطي، والحزب الديمقراطي العربي، والحركة العربية للتغيير، وقد شكلت انتخابات 2019 فرصة لتشكيل القائمة المشتركة لخوض الانتخابات كتطور نوعي في التوحد العربي في مواجهة المد اليميني في المجتمع الإسرائيلي.

ونتيجة للسياسات الإسرائيلية في التمييز، تفتقر الكثير من التجمعات السكانية العربية إلى الخدمات الصحية، والتربوية، والبنى التحتية الأساسية؛ وترتفع نسبة الفقر وتتفشى البطالة بينهم. وينظر صنّاع القرار في إسرائيل إلى السكّان العرب بصفتهم أقليّة؛ ومواطنون من الدرجة الثانية.

ومع مرور أكثر من ستين عامًا على نكبة العام 1948، باتت الأقلية العربية داخل الخط الأخضر في مواجهة تحديات مهمة، في مقدمتها دعوة بعض الإسرائيليين -وعلى رأسهم وزير الخارجية الإسرائيلي العنصري السابق أفيغدور ليبرمان- إلى طرد أكبر عدد ممكن من العرب الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر إلى الضفة الغربية، أو إلى خارج حدود فلسطين التاريخية، كما دعا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى طرد الأقلية العربية من إسرائيل، وسجل ذلك عبر

توصيات عديدة في مؤتمرات إسرائيلية، وفي المقدمة منها مؤتمرات هرتسيليا التي عقدت بشكل دوري منذ العام .2000

وبالعودة إلى أدبيات الحركة الصهيونية، نرى أن نجاح مشروعها في إنشاء الدولة اليهودية بفلسطين واستمرارها، كان يكمن في القدرة على طرد السكان الفلسطينيين من ديارهم وإحلال المستوطنين اليهود من كافة بقاع الأرض عوضًا عنهم، واستطاعت الحركة الصهيونية -بعد 49 عامًا من انعقاد المؤتمر الصهيوني في مدينة بازل السويسرية من إنشاء الدولة؛ أي يوم 15 أيار/مايو 1948- إقامة إسرائيل على نحو 78% من مساحة فلسطين البالغة 27009 كلم^2، وتم طرد نحو 850 ألفًا من الفلسطينيين خارج أرضهم، كانوا يمثلون 61% من مجموع السكان العرب الفلسطينيين في العام 1948.[32]

ومنذ العام المذكور، اعتبر أصحاب القرار في إسرائيل مجرد وجود الأقلية العربية في أرضها خطرًا عليها، فانتهجت حيالها إستراتيجية استهدفت الاستمرار في الإرهاب والتمييز العنصري لإجبار الفلسطينيين على الرحيل وإفراغ الأرض من أهلها الشرعيين، وتبعًا لذلك قام الجيش الإسرائيلي وقبله العصابات الصهيونية: الشتيرن، والهاغاناة، والإيتسل، بارتكاب العديد من المجازر كمجزرة اللد، والرملة، وكفر قاسم، وقبية، والطنطورة، وبلد الشيخ، لدفع العرب خارج أرضهم.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر شارك في مراحل العمل الوطني الفلسطيني كافة وفق تعبيرات مختلفة ممكنة، كان أهمها التعبير عن الوحدة الوطنية في بداية انتفاضة الأقصى في نهاية سبتمبر/أيلول 2000، حيث سقط في الناصرة 13 شهيدًا برصاص الجيش الإسرائيلي، كما أن الأحزاب العربية ترفع شعارات ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس الشريف، هذا في الوقت التي تسعى فيه إلى تحقيق شعارات مطلبية في المقدمة منها المساوة في العمل والدخل والموازنات التي تخصص للمدن والقرى اليهودية من جهة، والعربية من جهة أخرى.

لكن يبقى الوجود العربي المادي الكثيف وتعزيزه داخل المناطق المحتلة العام 1948، وتحسين الظروف المختلفة، هو الأهم في المدى البعيد، وذلك بغية تفويت الفرصة لتحقيق أي أهداف إسرائيلية، وبخاصة القوانين العنصرية التي تعتبر مقدمات لعمليات الطرد التي دعا إلى

32 الأونروا، موقع وكالة الأونروا: bit.ly/2QyPi7G

تنفيذها أكثر من مسؤول إسرائيلي خلال مؤتمرات هرتسيليا السنوية، وأن استشعار الخطر الوجودي تجلى في وحدة الأحزاب العربية في تشكيل كتلة مشتركة لخوض الانتخابات بشكل جماعي حصلت على 15 مقعدًا، الأمر الذي يعزز وجودهم في الكنيست، وقد يحققون مكاسب حياتية جيدة، إلا أن سعيهم نحو المساواة لا يتساوق مع رؤية إسرائيل ليهودية الدولة.

الفلسطينيون في بلدان اللجوء والشتات

من الصعب تحديد الفترة الزمنية التي ساد فيها مفهوم الشتات الفلسطيني، ولكنه بالضرورة له ارتباط وثيق بالنكبة الفلسطينية، وهو وصف لحال أبناء فلسطين الذي تركوا أوطانهم في سياق إرهاصات ما قبل النكبة ومن آثار النكبة نفسها، ولذلك فإن مفهوم الشتات مفهوم بالبعد القانوني والإنساني. بعبارة أخرى، هو وصف لحالة الفلسطينيين خارج محيط الوطن الطبيعي والانتشار في أصقاع الأرض لعدم تمكنه من العودة إلى موطنه الأصلي.

إن حالة اللجوء واللاجئين هي الوصف الذي اعترفت به الأمم المتحدة في الفقرة 11 من القرار 194 الذي يتحدث عن الذين أُجبروا على مغادرة وطنهم في العام 1948-1949، وهنا يعرف اللاجئ بأنه أي شخص أُجبر على ترك وطنه (هو وأبناؤه وأحفاده والأجيال المتعاقبة) والذي هجرته إسرائيل عنوة خلال نكبة 1948 وخلال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية العام 1967، ثم تم منعه من العودة. أما اللاجئون الفلسطينيون الذين هجرتهم إسرائيل العام 1948 بمنع بقائهم في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو رحلوا من قراهم إلى قرى أخرى فهم، أيضًا، لاجئون في السياق الفلسطيني، لأنهم أُجبروا على ترك بيوتهم وممتلكاتهم.

لقد عانى اللاجئون الفلسطينيون، وبخاصة في لبنان والعراق وسوريا، من الصراعات الداخلية. وقد أعلنت وكالة الأونروا في ندائها الطارئ لسنة 2020 بشأن أزمة سوريا، أن 438 ألفًا من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ظلوا داخل البلاد (من أصل 631.1 ألف لاجئ)، في حين تعرض ثلثاهم للتهجير مرة واحدة على الأقل منذ بدء النزاع إلى مناطق داخلية أخرى، وما زال حوالي 40% منهم مهجرين كما هو حال أغلب سكان مخيم اليرموك. كما أن 91% من أسر اللاجئين تعاني من الفقر. وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين غادروا سوريا وصل إلى 200 ألف لاجئ منذ العام 2011.[33]

وأيضًا الحال مشابه في لبنان، حيث أشارت الأونروا إلى أن عدد اللاجئين المسجلين في لبنان 524 ألفًا، في حين أن أرقام الحكومة اللبنانية تشير إلى 270 ألفًا فقط. وأشارت نتائج إحصاء الفلسطينيين في لبنان الذي أجري العام 2017 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن عدد الفلسطينيين في لبنان بلغ 174422 فردًا، يعيشون في 12 مخيمًا و156 تجمعًا. وهذا يشير إلى تراجع الوجود الفلسطيني نتيجة التهجير الناتج عن صعوبة الحياة. أما في العراق،

33 هناك اختلاف كبير في الأرقام بسبب الأوضاع غير المستقرة في سوريا، ولا يوجد إحصاء دقيق.

فقد تراجع عدد الفلسطينيين منذ سقوط النظام العراقي العام 2003، من 42 ألفًا إلى أقل من خمسة آلاف يعيشون في ظروف صعبة للغاية.[34]

وفي الأردن، قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين بنحو 4,29 مليون نسمة، معظمهم يحملون الجنسية الأردنية.

ومن أهم المؤشرات التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني في الشتات والداخل ما يلي:

- أن أعلى نسبة لكبار السن هي 65 فأعلى في لبنان.
- يشكل اللاجئون الفلسطينيون مكونًا مهمًا في الشعب الفلسطيني، حيث وصل عدد اللاجئين إلى 8.7 مليون لاجئ في العام 2018، أي ما يقارب 66.9%. بينما يقدر عدد الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم حوالي 13.3 مليون نسمة في العام 2019.[35]
- بدأت العلاقات بين فلسطينيّي «الخارج» و«الداخل» تأخذ منحى مختلفًا عقبَ نكسة 1967 والاحتِلال الإسرائيليّ للضفّة الغربيّة وقطاع غزة. ففي الوقت الذي ظهر فيه الفلسطينيّون كلاعِبين أساسيّين على الصعيدَين الإقليميّ والدوليّ، بعد انطلاق الكفاح المسلح العام 1965، قلصت الأحداث التاريخية قدرتُهم على خوضِ كفاحٍ مسلّح ضدَ إسرائيل منذ خروج منظمة التحرير من الأردن العام 1971، ومن لبنان العام 1982. كان اندلاعُ احتجاجات يومِ الأرض الفلسطينيّ العام 1976 في إسرائيل والانتِفاضة الفلسطينيّة العام 1987 في الأراضي المحتلّة إيذانًا بانتِقال مركز الصراع إلى الداخل. كما نتجَ عن اتفاقيّات أوسلو المُبرَمة العام 1993 وقيامِ السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في المناطق الخاضعة لحكم ذاتي فلسطيني تهميشُ فلسطينيّي المهجر، لا سيِّما لاجئي أراضي 48. في واقع الأمر، كان من أبرز آثار عمليّة أوسلو تدهورٌ مستمرٌّ لمؤسَّسات منظمة التحرير الفلسطينية، واستئثارُ جهاز السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بعمليّة صنع القرار السياسي. وعلى الرغم من هذا التهميش للخارج، لا يزال الشتات الفلسطيني يضمُّ في رِحابه شريحة عريضة من النشطاء، لاسيَّما الشباب، الذين يدعمون الحركات والحملات التضامنيّة في جميع أنحاء العالم، إضافة إلى دورهم الفعَّال في تنظيم المظاهرات والفاعليّات ردًا على الجرائم الإسرائيليّة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، وكذلك في التعبير عن المطالب

34 الأونروا، مصدر سابق.

35 الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/6/20: bit.ly/3tOzXxY

السياسيّة الفلسطينية، وبخاصة المتعلّقة بحقّ العودة، إضافة إلى الأطر النقابية والمنظمات المدنية والجمعيات الخيرية التي تعنى بشؤون اللاجئين والجاليات في العديد من بلدان اللجوء. وهم يَكتبون مقالات رأي ويُدلون بتصريحات صحافيّة ويستخدمون شبكاتِ التواصل الاجتماعيّ بانتظام لإسماع أصواتهم. إلى جانب ذلك، فهم يواظبون على إحياء الذكرى السنويّة لقضاياهم الوطنيّة (النكبة، ويوم الأرض على سبيل المثال)، وتنظيمِ البرامج التثقيفيّة، وممارسةِ العمل الاجتماعي، من أجل المساهَمة في بناء المجتمَع، والحفاظ على الإرث الفلسطينيّ. وتتسم الجاليات الفلسطينية في الدول الغربية بالتباين الشديد من حيث الطبقة الاجتماعية، والخلفية الثقافية، والوضع المدني والقانوني، ومكان النشأة، والميول السياسية والدينية. إن الاستفادة من الطاقات البشرية والمالية لشتات الفلسطيني قد تساهم -إلى حد كبير- في الصمود الفلسطيني وتساعد اقتصاديًا وسياسيًا.

كيف يبدو المستقبل؟

إن الوعي بالمستقبل واستشراف آفاقه وإدراك تحدياته وفرصه، من المرتكزات الأساسية والمهمة لصناعة أي نجاح، فإذا لم تمتلك المجتمعات رؤية واضحة للمستقبل الذي يريدونه، فإنهم سيفشلون ويتحولون إلى مجرد رد فعل على الآخرين الذين سيتحكمون بالمستقبل. في ظل هذه الظروف التي تتسم بالتغير والاضطراب الشديدين، تبرز أهمية الاستشراف الإستراتيجي ووضع السيناريوهات الملائمة للتعامل مع سرعة التغير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

من المهم عند ممارسة الاستشراف، التفريق بين التنبؤ الذي يعتمد على توفر المعلومات والفهم الدقيق للعوامل المؤثرة، في حين يعتمد بناء السيناريوهات على مدى واسع من التنبؤات التي تتراوح بين الأفضل والأسوأ وما بينهما، والتي يمكن استخراج سيناريوهات أخرى عديدة منها، وفي بعض الأحيان يتحيز صناع القرار إلى أحد السيناريوهات.[36]

ولعل أبرز الفروق بينهما أن بناء السيناريو يستوجب تقنيات نوعية وكمية وتأثيرهما على بعضهما البعض، في حين أن التنبؤ يستند إلى تقنيات كمية رياضية بحتة، تصب، في كثير من الأحيان، في بناء علاقات بينها وبين الواقع المنوي دراسته.

لقد أصبحت تقنية بناء السيناريوهات مقبولة على نطاق واسع من قبل العسكريين والسياسيين، وهي عملية ليست سهلة وتحتاج ممارسة كبيرة، وليست مجرد خيال، بل يعتمد بناء السيناريوهات منهجًا محددًا يستخدمه كاتب السيناريو، ويفكر بما هو محتمل وبما لا يمكن حدوثه، بحيث يضع خطوطًا عريضة للتغير بأبعاد عدة، ومن ثم يجري تحليلها منطقيًا بالاستناد إلى مؤشرات مقاسة.

36 Scenario forecasting, otexts: bit.ly/3tFBsi6

السيناريوهات المستقبلية في السياق الفلسطيني

كما أشرنا سابقًا، فإن الدراسات المستقبلية لها تقنيات، من أهمها تقنيات بناء السيناريوهات[37] التي يمكننا من خلالها استنباط العديد من التصورات المستقبلية التوقعية، فالسيناريو يعتمد على منظومة كبيرة من البيانات المترابطة والمتغيرة وفقًا لزمانها ومكانها.

يشكل وضع السيناريوهات جزءًا أساسيًا من معظم العمل المستقبلي، فالسيناريو هو مجموعة من المؤشرات والأحداث التي نتصورها في المستقبل، مع وصف لما قد يكون المستقبل عليه حينها. ومن المهم أن يتسم كل سيناريو بالاتساق والواقعية، وتسهل قراءته من قبل المؤثرين والمتأثرين.

وترتبط عملية بناء السيناريوهات ارتباطًا عضويًا بالاتجاهات العامة للمؤشرات، وبخاصة الاتجاه الأعظم الذي يتكون ويدعم من اتجاهات فرعية تساهم في مسار الاتجاه الأعظم بنسب ومدة زمنية مختلفة.

إن عامل الزمن هو العامل الأكثر أهمية في تحديد الاتجاهات الكبرى والفرعية لأي مؤشر، فالزمن ليس تغييرًا وقتيًا، بل هو تغيير كمي ونوعي للمؤشر. وهذا التغيير له دلالات وله تأثير قد يقاس كمًا ونوعًا، وكل مؤشر مهم بشدة تأثيره ووقعه بطريقة تتناسب مع شدة التغيير في تحديد المسار الأعظم لأي مؤشر، سواء كان اقتصاديًا، أو سياسيًا، أو اجتماعيًا، أو غير ذلك.

السيناريو هو المنتج النهائي لتحديد الاتجاهات والمتغيرات والسلاسل الزمنية واستخدام التحليل التقاطعي والعلاقات المتوقعة بين الاتجاهات كافة.[38]

إن الحالة سريعة التغير التي تمر بها القضية الفلسطينية تتسم بعدم اليقين إزاء التصورات المستقبلية؛ فهذه الحالة هي نتاج تفاعلات محلية وإقليمية ودولية تجعل القضية الفلسطينية، ومسألة صمود الشعب الفلسطيني تتأثر بشكل كبير بهذه التفاعلات. وبالتالي، فإن بناء السيناريوهات في الحالة الفلسطينية يكتسب أهمية كبيرة، ومن شأنه أن يساعد على:

- التنبيه إلى المشكلات المحتملة وتعبئة المجتمع على الإسهام في مواجهة هذه المشكلات.
- تحديد المؤشرات الإستراتيجية وتحليل العوامل الرئيسية التي ستؤثر في مستقبل الشعب الفلسطيني.

37 Ibid.

38 Political stability - Country rankings, The Global Economy: bit.ly/2PiF4b0

- التحفيز العقلي والسياساتي واستدعاء الأفكار غير التقليدية لخلق منظومة معرفية جديدة تساهم في صمود الشعب الفلسطيني.
- المساهمة في دعم صناعة القرار على أسس علمية وواقعية (ليست غرائزية).

ولعل انتخاب بايدن وإعلان السلطة الفلسطينية إجراء انتخابات في أيار/مايو 2021، قد يزيدان من احتمالية سيناريو الوضع الراهن، ولكن هذا مرهون برؤية بايدن وسلوكه اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأداء حكومة اليمين المتوقع تشكيلها بعد الانتخابات الإسرائيلية في آذار/مارس 2021. غير أن المؤشرات حول سلوك بايدن غير مشجعة، حيث أعلن أنه يقبل بإبقاء السفارة الأميركية في القدس.

مفهوم الصمود الفلسطيني

يعني مفهوم الصمود الفلسطيني وحدة الشعب على أساس مشروع وطني جمعي، يحافظ على الهوية والثقافة والشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، ويهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية في تقرير المصير، والحرية، والاستقلال، والعودة. ويشكل مفهوم الصمود منظومة كاملة للمناعة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تمكنه من البقاء في أرضه، مستغلًا طاقاته الكامنة في الدفاع عن حقوقه ووجوده، وبما يشمل:

- تعزيز مقدرة الفلسطينيين على مواجهة الضغوطات والتحديات الداخلية والخارجية، والبقاء والاستمرار والمقاومة.
- تماسك النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات رغم واقع التجزئة، وعلى أساس رفض الأمر الواقع الاستعماري الاستيطاني.
- التماسك الوجودي في ظل مؤشرات الوضع القائم يرتبط بشكل جدلي مع تعزيز فرص إحداث تغيير مستقبلي في ميزان القوى لصالح القضية الفلسطينية.

المنظومة المعرفية لحالة المجتمع الفلسطيني

كما أشرنا سابقًا، فإن منظومة المعرفة أو الإطار المنطقي لتحليل المنظومة، ستتركز على المؤشرات الأساسية للحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والبيئية والقانونية، التي يشكل فهمها وتحليلها منصة علمية لتحليل البيئة الداخلية والخارجية لمجمل مكوناتها، لتخدم هذه المنصة في الإجابة عن سؤال: ما مستقبل حالة الصمود الفلسطيني؟

المؤشر السياسي[39]

المؤشرات السياسية في الحالة الفلسطينية وتشابكها مع النظامين الإقليمي والدولي هي الأكثر تعقيدًا من باب انعكاسها على القضية الفلسطينية، وعلى الصمود بشكل خاص.

جاء تشكيل السلطة الفلسطينية من وجهة نظر القيادة الفلسطينية باعتبارها وسيلة على طريق الوصول إلى الدولة المستقبلية، وعلى أساس أنها مرحلة انتقالية، إلا أن السلوك الإسرائيلي وجملة من التداعيات الأخرى جعلت الأداة غاية. إذ برز العديد من الأزمات في طريق السلطة حتى أصبحت بمثابة عورة في تشكيل نظام سياسي ديمقراطي يتطور إلى دولة. هناك مدارس مختلفة في الوضع الفلسطيني إزاء كيفية التعامل مع الوضع القائم للسلطة، فهناك من يطرح خيار حل السلطة، وتصاعدت هذه الآراء بعد إعلان صفقة القرن، ولكن الإطار الرسمي يستخدم هذه الورقة في إطار التلويح والتهديد فقط، ولا أحد يعتبره خيارًا جديًا، وهناك من يطرح تغيير شكل السلطة ووظائفها، أو الإعلان عن الدولة تحت الاحتلال، وتشكيل مجلس تأسيسي. وفي هذه الأثناء تطرح سيناريوهات كثيرة مثل الخيار الأردني، والدولة الواحدة، على اعتبار أن حل الدولتين لم يعد عمليًا، وخيار الإبقاء على الوضع الراهن.

غير أن المؤشرات السياسية توضح أن الأزمة عميقة داخل النظام السياسي الفلسطيني من حيث:

- الصورة الباهتة في المجتمع لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- ضعف الأحزاب السياسية وخلافاتها.
- الانقسام السياسي السياسي والجغرافي والبنيوي.
- سياسة الانتظار وعدم أخذ زمام المبادرة السياسية.
- احتكار السلطة من قبل فصيل واحد في الضفة وآخر في غزة.

39 هناك تقرير مفصل عن البعد السياسي.

- عدم فاعلية المؤسسات التمثيلية للشتات.
- تراجع الدعم المعنوي والمادي للسلطة، وبخاصة بعد «الربيع العربي» وتراجع القضية الفلسطينية كأولوية عربية (لدى الأنظمة وهو ما نشهده من تنامي التطبيع) وعالمية، وأخيرًا أزمة الكورونا.

وهناك العديد من المؤشرات الفرعية، ولكنها تساهم -إلى حد كبير- في هشاشة النظام السياسي.

وبناء على المسح الميداني (الاستبيان الاستكشافي) الذي أجراه الفريق البحثي لغايات هذه الدراسة، تبين أن هناك 32 مؤشرًا سياسيًا (من العدد الإجمالي للمؤشرات البالغة 72) لها تأثير مباشر أعلى على حالة الصمود الفلسطيني، معظمها له تأثير سلبي على الاتجاه الأعظم للوضع السياسي الفلسطيني، ومتوسط المؤشرات السياسية كميًا هو 3.6،[40] بينما يتبين من الاستطلاع أن قدرة الشعب الفلسطيني على تغيير سلوك هذه المؤشرات منخفضة، في حين أن التأثير لهذه المؤشرات هو أقرب إلى السلبي المنخفض.

إن التداعيات السياسية المؤثرة على المجتمع الفلسطيني بعد أزمة الكورونا هي في غاية الخطورة من حيث التغول في استخدام القوانين في إطار صراع النخبة الحاكمة في إدارة الحكم[41]، وفي استخدام قوانين الطوارئ وتمديدها مرات عدة دون وجود شروط موجبة، وتحول النظام إلى نظام شمولي تحكمه فئة من حزب حاكم، وتكاد تكون الحياة الديمقراطية والحزبية والشراكة الاجتماعية قضية غائبة تمامًا. ويضاف إلى ذلك، استحواذ السلطة على الحيز العام، ووجود سيطرة كبيرة للقطاع الخاص على القرار السياسي. وأدى هذا إلى تضاؤل الثقة بين النظام السياسي والمجتمع، ومن أبرز مظاهرها تراجع الحريات العامة بكل تجلياتها.

وفي هذا الصدد، فإن الانقسام يشكل العامل الأكثر تأثيرًا من حيث إضعافه للموقف السياسي الفلسطيني بكل تجلياته (القدرة على ممارسة الديبلوماسية الفاعلة، الثقة بالنظام السياسي، انعكاس الانقسام السياسي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتهديد السلم الأهلي، حالة الاستقطاب الشديدة والانحراف عن الهدف السياسي الأصلي وهو تحرير الأرض الفلسطينية).

إن معدل الاستقرار السياسي وفقًا للمقاييس الدولية: (مقياس كوفمان + 2.5 و-2.5) في

40 هذا المؤشر هو من مقياس 7، حيث إن 1 منخفض جدًا، و7 مرتفع جدًا.

41 جهاد حرب، التداعيات السياسية لجائحة كورونا على الوضع الفلسطيني، (ورقة غير منشورة قدمت خلال حلقة نقاش)، مركز مسارات، 2020/5/13.

فلسطين هو (-1.74)، بينما في العام 2000 كان (-1.55)، أي بتراجع قيمته 0.19. أما في مؤشر الديمقراطية في الفترة نفسها فبلغ 10/3.89، وهذان المؤشران يوضحان بشكل قاطع أن الأمور لا توحي بأننا نسير باتجاه صمود أكثر متانة[42]؛ أي أن الأوضاع السياسية مقلقة ومفتوحة لدرجة كبيرة على احتمالات الفوضى والعنف، وبخاصة بسبب الصراعات داخل حركة فتح، وهذا متلازم مع الرغبة في إبقاء سيطرة الحزب الواحد، وتراجع البنية الديمقراطية، وبخاصة غياب المجلس التشريعي.

المؤشر الاقتصادي

إن هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته، وقيود اتفاق باريس، وهجرة الكفاءات، وتمركز الاستثمار في قطاع الإنشاءات، وتغول القطاع الخاص، وتنامي وتيرة الاستيطان، في الأعوام الأخيرة، أمر يضيق الحيز العام للاقتصاد الفلسطيني، حيث إن السيطرة تشمل أهم مقومات الصمود (الأرض والمياه). وقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن إسرائيل حتى العام 2019 صادرت 40 في المائة من أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية بوسائل مختلفة. ومنذ العام 1967، لجأت إسرائيل إلى عدد من الإجراءات في محاولتها انتزاع أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية في المناطق التي تحتلها، وبخاصة في الضفة الغربية. ومن هذه الإجراءات إعلان أراضي دولة، أو مناطق عسكرية، أو وضع اليد على أملاك الغائبين، أو المصادرة تحت ذريعة المصلحة العامة ... وغيرها.

لا يبدو هناك تباين ذو أهمية بين ما تشير إليه الأدبيات حول الموضوع الاقتصادي وبين آراء الخبراء والمبحوثين، ويكاد الاتفاق ينعقد على كل المسببات والتداعيات.

ويشير الشكل رقم (1) استنادًا إلى بيانات الإحصاء الفلسطيني أن الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2020 قبل وجود وباء كورونا بلغ 16,137 مليار دولار. أما بعد هذا الوباء، فإن التوقع قد أصبح 13,638 مليار دولار، أي بخسائر اقتصادية متوقعة حتى نهاية العام بنحو 2.5 مليار دولار. وعند النظر إلى مبلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020، فإنه يتقارب مع الناتج المحلي للعام 2015، أي أن هذا الوباء قد أرجع الناتج المحلي إلى الوراء بخمس سنوات. وقد تم بناء هذه التوقعات على أساس استمرار وباء كورونا فقط لمدة ثلاثة أشهر من العام. وبالتالي، إذا استمر هذا الوباء أكثر خلال العام، فإن الناتج المحلي الإجمالي حتمًا سيشهد انخفاضًا أعمق.

42 Democracy Index 2020: In sickness and in health?, THE ECONOMIST: bit.ly/3vMZZDP

شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي من العام 2000 – 2020 في ظل وجود كورونا

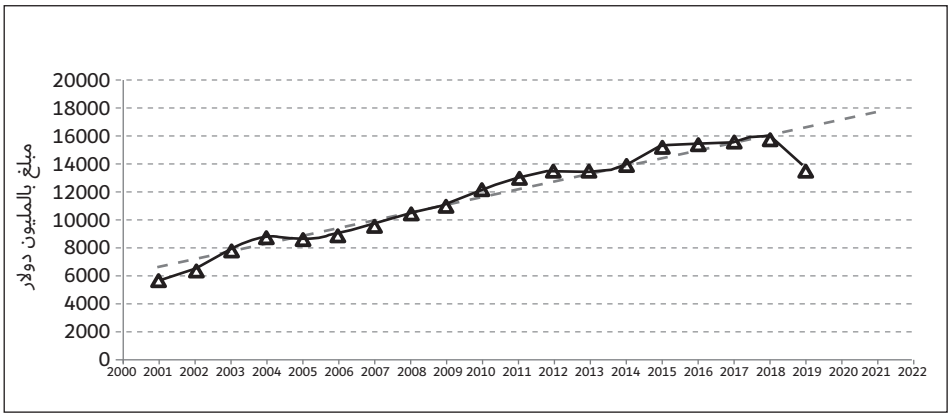

المصدر: حسابات الباحثين نصر عبد الكريم وعبد الله مرار
بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وانعكاسًا لتباطؤ مؤشرات الاقتصاد الكلي، شهد العام 2018 ارتفاعًا في معدل البطالة في فلسطين إلى 31% مقابل 29% في العام 2017، حيث بلغ في قطاع غزة 52%، وترافق ذلك مع تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي في فلسطين تفوق قيمة الاستثمار المباشر للفلسطينيين في الخارج. وفي العام 2018، وصلت أرصدة الاستثمار الأجنبي 2.7 مليار دولار، فيما بلغت أرصدة الاستثمار المباشرة للفلسطينيين في الخارج 347 مليون دولار.

ويشكل الدين العام الإجمالي 16% من الناتج المحلي، وارتفع إجمالي الودائع في القطاع المصرفي خلال العام 2018 إلى ما يقارب 12.2 مليار دولار. وترتفع نسبة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي إلى 114%، في حين أن نسبة التضخم وصلت إلى (سالب 19%) خلال العام 2019. وفي حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2% مقارنة مع العام 2018، وبالرغم من ذلك، تراجع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بنسبة 1.3%، وذلك بسبب التوسع الاستيطاني، وتراجع المنح والمساعدات الأجنبية، واحتجاز أموال المقاصة الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال. وسجل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال العام 2019 ارتفاعًا بنسبة 1.6% مقارنة مع العام 2018.

ويتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاض قيمة نصيب الفرد في العام 2020 بنسبة 4.5%، وانخفاض قيمة إجمالي الاستهلاك بنسبة 1.2%، وانخفاض قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 3.8%.

وفي ضوء تعمق الأزمة الاقتصادية بسبب تفشي وباء كورونا، فإن الاقتصاد الفلسطيني المرهق أصلًا بسبب ما شهده العام 2019 من مصادرة أموال المقاصة، وتراجع الدعم الخارجي، بات يعاني مزيدًا من الضعف المالي غير المستدام والهش للموازنة العامة الفلسطينية، ومعاناتها من عجز متراكم في الرصيد الجاري، وبخاصة أن 75% من إيراداتها تخضع للظروف السياسية العامة. وجاء الإغلاق، ووقف حركة التنقلات الداخلية، وتباطؤ عملية الإنتاج في القطاعات كافة، ليزيد الوضع الاقتصادي سوءًا، وليضع قدرة صمود الاقتصاد الفلسطيني على المحك، بينما لم يكمل بعد كيفية احتواء الفيروس، الأمر الذي يحدث تدهورًا متسارعًا.

وقد أظهرت نتائج دراسة لنصر عبد الكريم حول التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء كورونا في فلسطين أن أزمة الوباء تسببت في تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى الوراء 5 سنوات، أي خسارة 2.5 مليار دولار للعام 2020 (مقارنة مع العام 2019). وبينت الدراسة أن الربع الأول من العام 2020، شهد ارتفاعًا في الدين الحكومي الداخلي والخارجي، وأن توقف الأنشطة في القطاعات كافة سيرفع نسبة البطالة لتصبح من أعلى النسب في العالم، وبخاصة في قطاع غزة. وخلصت الدراسة إلى أن حالة الوباء التي تسود فلسطين سيكون لها أثر كبير وبنيوي على الاقتصاد الفلسطيني.[43]

وأظهرت نتائج التقارير المرجعية التي أعدت لغرض هذه الدراسة، أن الاتجاه العام للاقتصاد الفلسطيني ستكون كالآتي:

- تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى الوراء 5 سنوات بخسائر 2.5 مليار دولار (أي ما يعادل 8.7 مليار شيكل).
- بلغت نسبة المساعدات التي قدمتها السلطة الفلسطينية للحالات الاجتماعية 3.3 مليار شيكل، وهذا يدل على تنامي معدلات الفقر واتساع قاعدة عدد العائلات الفقيرة.
- ارتفاع الدين الداخلي والخارجي بنسبة 24%، ما يعادل 313 مليون شيكل في العام 2020.
- 74% من الأنشطة والخدمات تعاني من الشلل العام أو الشلل الجزئي.
- انخفاض كل من الصادرات والواردات بنسبة 9% و11% على التوالي.

43 نصر عبد الكريم وعبد الله مرار، التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء كورونا في فلسطين، مصدر سابق.

وقد أظهرت نتائج استبيان استكشاف التوجهات الذي أجراه الفريق البحثي في الفترة ما بين (2020/5-2020/6) من خلال دراسة 72 عاملًا تُزعزع الصمود الفلسطيني، أن 18 عاملًا هي عوامل اقتصادية بنسبة 25% من مجموع العوامل، وأن هذه العوامل التي تدعم إمكانيات الصمود في الشق الاقتصادي هي بمعدل 3.08 من 5، في حين عوامل الشد العكسي هي متوسطة (3.9)؛ أي أن عوامل الشد العكسي تفوق عوامل الصمود بـ 27% تقريبًا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الإرادة السياسية الجادة تستطيع تدعيم ركائز الصمود الفلسطيني، من خلال دعم القطاع الزراعي ورفع مخصصاته في الموازنة العامة، والتركيز في دعم المشاريع الصغيرة والابتكارية والريادية، ووضع حد لتغول الاحتكارات وإطلاق طاقات الشباب من خلال سياسات اقتصادية تحفيزية تشجع الشباب، وبخاصة الخريجين، على بناء مشاريع، والاعتناء الكبير بالقطاع التكنولوجي (حيث لدينا الطاقة البشرية المؤهلة) من خلال تشكيل الحاضنات التكنولوجية.

إن التنامي السلبي السريع في مؤشرات الفقر والبطالة، وتراجع الصادرات، وآثار جائحة الكورونا يعد من أهم الضغوطات ذات الوزن العالي في التأثير في حالة الصمود.

المؤشر الاجتماعي

بينت ورش العمل التي عقدت في سياق إعداد هذه الدراسة، وأيضًا البحث الميداني الاستكشافي، أن من أهم المخاطر الاجتماعية التي تهدد الصمود الفلسطيني: ارتفاع مستويات الفقر والبطالة التي تترافق مع ارتفاع مستويات الجريمة والعنف، إضافة إلى هجرة الشباب والخريجين بشكل خاص، وتنامي العشائرية والجهوية وهويات فرعية أخرى في ظل تراجع الدور التعبوي والتوعوي لفصائل منظمة التحرير، وعدم العدالة في توزيع إشغال الوظائف، والتمييز السلبي ضد فلسطينيي 1948، وإغلاق باب سوق العمل أمام الفلسطينيين في لبنان، والتشتت الأسري لفلسطينيي سوريا، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية.

ولدى المجتمع الفلسطيني سمات مشتركة في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات (لبنان وسوريا خاصة)، وهناك بعض الاختلافات الطفيفة في المؤشرات الاجتماعية وفقًا لأماكن تواجد المجتمعات الفلسطينية، ولكن يمكن إجمال بعض سمات المجتمع على أنه مجتمع فتي وترتفع فيه نسبة التعليم، إلا أن هناك نسبًا كبيرة من البطالة والفقر والكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللاجئين في لبنان، وهي الأعلى في كل من لبنان وقطاع غزة.

وتشير تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2020، إلى أنه «على الرغم من تشريد أكثر من 800 ألف فلسطيني في العام 1948، ونزوح أكثر من 200 ألف فلسطيني، غالبيتهم إلى الأردن، بعد حرب حزيران 1967، فقد بلغ عدد الفلسطينيين الإجمالي في العالم في نهاية العام 2019 حوالي 13.4 مليون نسمة، ما يشير إلى تضاعف عدد الفلسطينيين أكثر من 9 مرات منذ أحداث نكبة 1948، أكثر من نصفهم (6.64 مليون نسمة) في فلسطين التاريخية (1.60 مليون نسمة في المناطق المحتلة العام 1948). وتشير التقديرات السكانية إلى أن عدد السكان نهاية 2019 في الضفة الغربية «بما فيها القدس»، بلغ 3.02 مليون نسمة، وحوالي 2.02 مليون نسمة في قطاع غزة. وفيما يتعلق بمحافظة القدس، فقد بلغ عدد السكان حوالي 457 ألف نسمة في نهاية العام 2019، منهم حوالي 65% (حوالي 295 ألف نسمة) يقيمون في مناطق القدس، التي ضمها الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بُعيد احتلاله الضفة الغربية العام 1967.

وبناءً على هذه المعطيات، فإن الفلسطينيين يشكلون حوالي 49.7% من السكان المقيمين في فلسطين التاريخية، فيما يشكل اليهود ما نسبته 50.3% من مجموع السكان ويستغلون أكثر من 85% من المساحة الكلية لفلسطين التاريخية (البالغة 27,000 كم^2)، بما فيها من موارد وما عليها من سكان، وما تبقى من هذه المساحة لا تخلو من فرض السيطرة والنفوذ من قبل الاحتلال عليها. وتجدر الإشارة إلى أن اليهود في عهد الانتداب البريطاني استغلوا فقط 1,682 كم^2 من أرض فلسطين التاريخية، وتشكل ما نسبته 6.2%».

هناك تباين كبير في الكثافة السكانية، حيث يعيش حوالي 15% من السكان في محافظة الخليل، ومحافظة غزة 13.6%، أي أن محافظتي غزة والخليل يسكن فيها ما يقارب 28.6% من السكان، في حين أن الأغوار التي تشكل 25% من مساحة الضفة الغربية لا يسكنها سوى 1%، علمًا أنها تشكل ما يقارب 42% من الزراعة المروية في فلسطين.

ومن السمات المقلقة في الأعوام الثلاثة الماضية، ارتفاع نسبة الطلاق وانخفاض نسبة الزواج، وانخفاض معدلات المواليد من 45.9 لكل ألف العام 2000، إلى 30.2 لكل ألف العام 2019. وفي أراضي فلسطين التي احتلت العام 1948، تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الخصوبة هي 3.04 مواليد لكل امرأة، ومتوسط حجم الأسرة 4.5، ومعدل المواليد هو 23.3 مولود لكل ألف؛ أي ما يقل عن 7 مواليد في الألف عن الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما في الأردن، فيبلغ معدل النمو السكاني بين الفلسطينيين 2.47%، ومعدل الخصوبة 3.3 مواليد لكل امرأة. وتشير دراسة مؤسسة «فافو» النرويجية إلى أن 39.9% من سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ضمن فئة ما دون سن 15 عامًا. وحسب دراسة للأونروا، هناك 2.3 مليون لاجئ مسجل في العام 2019، يعيش منهم حوالي 17% في المخيمات. أما في سوريا، فقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين 643.100 العام 2019، مقارنة مع 631.111 في العام 2018.

وبسبب الأوضاع السياسية الراهنة في الحرب على سوريا، فإن البيانات الاجتماعية حول اللاجئين الفلسطينيين متغيرة بسرعة هائلة، وهناك هجرة كبيرة باتجاه أوروبا وكندا والولايات المتحدة، إضافة إلى الهجرة الداخلية إلى مناطق أخرى في سوريا، دون التمكن من العودة إلى بعض المخيمات التي تعرضت لدمار واسع. أما في لبنان، فقد بلغ عدد المسجلين كلاجئين 533.800 نسمة، يعيش 50.7% منهم في المخيمات، في حين تشير معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض عدد المقيمين فعليًا في لبنان بشكل كبير كما ورد أعلاه. وقد سببت الإجراءات الحكومية اللبنانية العام 2019 الخاصة بالعمالة الوافدة ضررًا كبيرًا اجتماعيًا واقتصاديًا، كما سببت هجرة بين الشباب الفلسطيني إلى خارج لبنان، ما أدى إلى ارتفاع نسب الأسر التي تترأسها نساء إلى 17.5%.

جدول 2: نسبة عدد الفلسطينيين حسب أماكن تواجدهم

البلد	(%)
الأراضي الفلسطينية المحتلة	39.2
الأردن	27.2
الدول العربية (وبخاصة سوريا ولبنان)	16.2
دول أجنبية	11.2
إسرائيل	5.7

يمكن تلخيص المؤشرات الاجتماعية التي لها علاقة بالتماسك الاجتماعي والصمود الفلسطيني كالآتي:

- تنامي العنف غير السياسي في المجتمع. ففي داخل الأسرة، أظهرت نتائج المسح الذي

أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019 أن امرأة من بين كل ثلاث نساء (27%) تعرضت لواحد من أشكال العنف على يد الزوج، بواقع 17.8% عنف جسدي، و56.6% تعرضن لعنف نفسي، و8.8% لعنف جنسي. أما غير المتزوجين، فقد أظهرت النتائج أن 39% من أفراد المجتمع (18-64 عامًا) تعرضوا لعنف نفسي من قبل أحد أفراد الأسرة، فيما بلغت نسبة من تعرضوا للعنف الجسدي 15.6%.

- رغم التفاوت الملحوظ في التعرض للعنف بين الذكور والإناث في المراحل العمرية المتقدمة، فإن المعادلة تكون مقلوبة في عمر الطفولة (أقل من 18 عامًا)، سواء في المدرسة أو في المنزل.

- الأطفال الذكور تحت عمر 11 عامًا، هم الأكثر عرضة للعنف من قبل الشخص المسؤول عن رعايتهم، إذ تعرض نحو 68% من الذكور ضمن هذه الفئة العمرية إلى العنف الجسدي خلال العام 2019، مقابل 62% للإناث، ويلاحظ أن الأمهات أكثر عنفًا من الآباء ضد الأطفال.

- أظهر المسح نتائج مقلقة للعنف في المدارس، وبخاصة ضد التلاميذ الذكور، إذ بينت أن 17% من الأطفال بين 12-17 عامًا تعرضوا للعنف الجسدي من قبل أحد المعلمين أو المعلمات، بواقع 26% للذكور، تنخفض إلى 7% للإناث.

- ترأس النساء في فلسطين حوالي 11% من الأسر، بواقع 12% في الضفة الغربية، و9% في قطاع غزة، وذلك بناءً على بيانات مسح القوى العاملة للعام 2019.

- ارتفاع نسبة الجريمة في الضفة الغربية، حيث بلغت العام 2019 (298) جريمة (قتل واعتداء).

- ارتفاع نسبة الطلاق لتصل إلى 1.8% العام 2019، وهذا مؤشر على سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ففي العام 2019 سجل في قطاع غزه (3216)، وفي الضفة الغربية 8500 حالة طلاق.

- يمكن الإشارة إلى مزيد من التدهور في العديد من المؤشرات مع انتشار وباء كورونا العام 2020. وتشير ورقة السياسات التي أعدتها ريما نزال لغايات هذه الدراسة، إلى «ارتفاع مظاهر العنف الأسري بجميع أشكاله المعروفة خلال الجائحة مقارنة بمعدلاته في الشهر

المماثل من العام 2019. وهذا له أسباب عدة منها الوضع العام المترتب عن أزمة كورونا، وما سببه من ضغط نفسي واجتماعي واقتصادي، والخوف من «الفيروس»، والحد من حرية الحركة، وكذلك عدم اليقين الاقتصادي والصحي، وإيجاد فرص العمل، وكلها أسباب مولِّدة للتوتر والعنف في عموم المجتمع، إضافة إلى أن المُعَنِّفين المتواجدين مع الضحايا معًا في المنزل قد زادت أزمتهم بسبب الأزمة العامة، كما أنهم بعيدون عن مراكز الشكوى والحماية، أخذًا بالاعتبار انعكاسات الإغلاق والحواجز، وكذلك إغلاق المحاكم الشرعية وتعقيدات الإجراءات المتبعة لدخول بيوت الأمان ممثلة بالحجر المسبق، إضافة إلى صعوبة التواصل للشكوى أو الاستشارة حتى عبر التقنيات التكنولوجية بسبب اختراقها من المُعتدي، ناهيكم عن حقيقة أن النساء عادة يضعن أولويات أسرهن في مقدمة اعتباراتهن، بل يقدِّمنها على احتياجاتهن وأمنهن الشخصي، ومن هنا كانت قوانين الصمت أقوى من القانون الحقيقي للأسباب الثقافية والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية».

- حسب آخر منشورات موقع المؤشرات الاقتصادية العالمي الشهير للعام 2019، فإن فلسطين بلغت أعلى نسبة بطالة على مستوى قارة آسيا، ومستوى دول الوطن العربي على الإطلاق بنسبة 29%. كذلك أشارت منظمة العمل الدولية في تقريرها في العام 2018 إلى أن فلسطين هي أعلى معدل بطالة على مستوى العالم. وأكد الموقع الكندي «ميتشل جرانت» في العام 2019، أن فلسطين هي فعلًا الأعلى بطالة على مستوى العالم. وكان أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل البطالة في فلسطين للعام 2019 بلغ 31%، ومعدل البطالة بين خريجي الجامعات كمتوسط لجميع التخصصات بلغ 56%.[44] كل هذه البيانات هي قبل وجود وباء كورونا، وبالتالي فإنه بعد تفشي هذا الوباء، وإغلاق المناطق الفلسطينية، قد أصبحت نسبة البطالة ومستوى الفقر أكثر من هذه المستويات بكثير.

- بالنسبة لفلسطينيي الـ48، فحسب الإحصاء الإسرائيلي، فإن عدد اليهود يبلغ 6 ملايين و772 ألفًا، ويشكلون نسبة 74.1% من مجمل السكان، بينما يبلغ عدد العرب **مليون** و916 ألفًا (21%)، وآخرين 448 ألفًا (4.9%)، وهم المهاجرون غير اليهود. وفي حال عدم احتساب الفلسطينيين في القدس من الإحصاء الإسرائيلي، فإن عدد العرب في إسرائيل يقارب مليون و600 ألف نسمة، ما يعني أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية أكثر

44 البطالة في فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): bit.ly/31bwzkM

من 6.6 مليون نسمة، بينما عدد اليهود يبقى 6 و772 ألفًا. وعلى الرغم من كل السمات والمؤشرات التي تسير في الاتجاه السلبي، فإنه يمكن العمل على القضايا الاجتماعية لعكس الأمر لتصبح بعض هذه العوامل مقومات لصمود الفلسطيني، من خلال تعزيز نطاق التواصل بين الوطن والشتات، واستنهاض طاقات الشباب، وتفعيل مكونات الهوية الجامعة، وتعزيز المنهاج التربوي، وإعادة قيم العمل التطوعي، ... وغيرها.

المؤشر التكنولوجي[45]

أشارت نتائج الاستبيان الاستكشافي وورش العمل إلى أن هذا المؤشر قد يكون إحدى ركائز الصمود الفلسطيني من خلال القدرة البشرية المؤهلة في كل أماكن التواجد الفلسطيني، وهناك إمكانية لتسخير هذه الطاقات في إنشاء علاقات مع شبكات تكنولوجية عالمية مهتمة بتطوير البرامج والذكاء الاصطناعي وغيرها، وهذا قد يجعل فلسطين إحدى قواعد إنتاج المعرفة وتسويقها، وسيكون لذلك عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة تساهم في دعم الصمود وتقليل الهجرة. وقد يكون هذا، أيضًا، عاملًا سلبيًا، حيث إن التعليم يتيح الفرص للخريجين للهجرة بحثًا عن فرص أفضل.

البعد التكنولوجي يكاد يكون الأهم لتلبية تطلعات الخريجين من الجامعات والمعاهد في التخصصات التي تستخدم التكنولوجيا بشكل عام، حيث تشير الإحصاءات إلى أن هناك أكثر من 15 ألف حاصل على شهادات لها علاقة بالتكنولوجيا ونظم المعلومات والتسويق الإلكتروني، وهذا يشكل عنصرًا قويًا في تعزيز الصمود الفلسطيني. فالزخم البشري المؤهل والكبير، قد يفتح آفاقًا جديدة من التميز والإبداع والقدرة على فتح آفاق عمل جديدة للشباب، حيث هناك أكثر من 5000 شاب من قطاع غزه فقط يعملون عن بعد مع شركات أجنبية.

إن انفتاح الجامعات الفلسطينية على التخصصات الحديثة سيساهم، بشكل كبير، في رفع كفاءة الخريجين من جهة، وقدرتهم على إيجاد فرص عمل من جهة ثانية، وهذا يساهم بشكل مباشر في صمودهم ويعكس نفسه على أوضاع الشباب الاقتصادية والاجتماعية. وقد يزيد هذا العامل قدرة الصمود الفلسطيني بنسبة 11% من مجموع العوامل التي تؤثر عليه، إلا أنه قد يكون عاملًا سلبيًا حيث يؤهل الشباب للهجرة.

45 هناك تقرير مفصل عن البعدين البيئي والتكنولوجي.

المؤشر البيئي

الظروف البيئية في فلسطين هي نتيجة سياسات الاحتلال المتراكمة، وضعف أداء الهيئات المحلية الفلسطينية، لا سيما أن الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية مسّت جميع جوانب الحياة، الطبيعية والبشرية على حد سواء. وتعمل الإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية على إحداث تغييرات جوهرية في المصادر الطبيعية الفلسطينية، بما يلحق ضررًا فادحًا وعاجلًا بالخارطة البيئية الفلسطينية، ويطال بيئات الدول العربية المجاورة أيضًا. وعلى عكس الإيقاع البطيء للتدهور البيئي العالمي، فإن النظام البيئي الفلسطيني يتدهور بمعدلات قياسية، ما يجعل من إحلال البيئة في سلم أولويات مقاومة الاحتلال مهمة ضرورية وملحة.

ويرصد بحث بعنوان «الاحتلال الإسرائيلي والتدهور البيئي في فلسطين» (أكرم أبو عمرو، **مجلة رؤية**، 2001) أوجه العدوان الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية من مصادرة وتجريف أراض، وإزالة الغطاء النباتي، وسرقة الغلاف الرملي، وضخ المياه العادمة، وإلقاء النفايات الصلبة والسامة، والاستيلاء على المياه الجوفية، والقضاء على الغابات، وخلخلة الحياة الحيوانية البرية، وتلويث السواحل والمسطحات المائية، ويشخص انعكاسات السلوك الاحتلالي على البيئة الفلسطينية والموارد الطبيعية، ليثبت أن السياسة الاحتلالية، بما تنطوي عليه من تدابير أمنية وعقابية ضد الشعب الفلسطيني، لا يمكن إلا أن تشكل خطرًا على البيئة الفلسطينية والحياة الفلسطينية بوجه عام. وتعد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وكذلك في قطاع غزة (قبل إعادة الانتشار الإسرائيلي في محيطه) من أبرز مظاهر التدمير والتشويه للبيئة الفلسطينية، بل وأخطرها على الإطلاق، فالاستيطان يعني السيطرة على الأرض والموارد، وهو بهذا يشكل ذروة الاحتلال وجوهر الفلسفة التي قامت عليها دولة إسرائيل. وهو مشكلة سياسية (قتل إمكانية الدولة) واقتصادية (السيطرة على الموارد) واجتماعية، حيث إن 23% من الفلسطينيين يعملون في المستوطنات. وتعتبر الأراضي الفلسطينية مكبًّا للنفايات الصلبة الإسرائيلية، ومعظمها نفايات خطرة، إضافة إلى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية لجدار الفصل العنصري.

أقامت إسرائيل عددًا كبيرًا من المستوطنات في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، وركزتها في مناطق معينة لتتمكن بسهولة من تجزئة الأراضي الفلسطينية إلى أجزاء يصعب معها التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية الفلسطينية تحت أي ظرف من الظروف، كما يحدث هذه الأيام.

إن انتشار أكثر من 194 مستوطنة ونقطة استيطانية على طول محاور وكتل وأحزمة استيطانية حول المدن الفلسطينية، أدى إلى تدهور البيئة الفلسطينية وتجزئتها، فالمحاور الاستيطانية التي تفصل الأراضي الفلسطينية عن محيطها البيئي مثل المحور الاستيطاني في الغور الذي يفصل أراضي الغور عن باقي أراضي الضفة الغربية من جهة، ويفصل الضفة الغربية عن عمقها الطبيعي شرقي نهر الأردن من جهة أخرى، والمحور الاستيطاني الممتد على طول خط الهدنة الذي يفصل بين الضفة الغربية وباقي فلسطين، وكذلك محور أريئيل «عابر السامرة»، قد قسم الضفة الغربية إلى قسمين، شمالي يضم محافظات جنين، وقلقيلية، وطولكرم، ونابلس، وطوباس، وجنوبي يضم محافظات أريحا، والقدس، وبيت لحم، والخليل، فيما ستترك الكتل الاستيطانية الأخرى حول المدن الفلسطينية آثارها على التنوع الحيوي، إذ تحول، في كثير من الأحيان، دون انتقال النباتات والحيوانات البرية، وتمنعها من إتمام عملية التزاوج للتكاثر، والسبب يكمن في أن إنشاء هذه المستوطنات رافقه العديد من الممارسات التي أدت إلى تدهور البيئة الفلسطينية، هذا إضافة إلى تراجع كميات المياه، ونوعيتها، ومشاكل الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، والاكتظاظ السكاني في قطاع غزة، كلها عوامل تزداد تعقيدًا وسلبية مع مرور الزمن، الأمر الذي يجعلها عوامل ضاغطة سلبيًا على القدرة في الصمود.

المؤشر الدولي

أشارت النقاشات التي دارت في ورش العمل المختصة، وفي ورقة المرجعية لمعين رباني، إلى أن الأوضاع العالمية، والانشغال بالأزمة الاقتصادية والعالمية وأزمة الكورونا، والتوتر الصيني الأميركي، وكذلك الأميركي الإيراني، والصراع على غاز شرق المتوسط والحروب الاقتصادية، أدت إلى تراجع القضية الفلسطينية على سلم الأولويات العالمية. إلا أن الشعب الفلسطيني يستطيع تسخير بعض المؤشرات الدولية لصالح الصمود الفلسطيني وتقوية مناعته السياسية والاقتصادية، مستفيدًا من مواقف الرفض العالمي لسياسات ترامب وخطة الضم، ومواقف الدول العربية والإسلامية الرافضة للتطبيع مع إسرائيل على حساب حل القضية الفلسطينية. ويشار في هذا السياق إلى الموقف الأوروبي المركزي الإيجابي سياسيًا بالتمسك بمبدأ «حل الدولتين» (فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا)، إضافة إلى مواقف دول أوروبية تدعو إلى اتخاذ إجراءات عملية رادعة لإسرائيل في حال تنفيذها للضم (لوكسمبورغ، أيرلندا)، والموقف الصيني والروسي المتمسك بضرورة وجود تسوية عادلة تضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أن حملات التضامن العامي والتشجيع والدعم العالمي، وبخاصة في الأوساط الأكاديمية، تعزز

الصمود الفلسطيني وتقوي المواقف السياسية الرافضة للضم ولخطة ترامب، شريطة وجود ديبلوماسية رسمية وشعبية نشطة.

في دراسة للمختص بالدراسات المستقبلية وليد عبد الحي بعنوان «المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية» صدرت في العام 2017، يشير إلى أهمية الانتباه إلى الإجماع الدولي على قضايا مهمة تخص القضية الفلسطينية، ومنها: إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 بما فيها القدس؛ رفض المستعمرات الإسرائيلية في المناطق المحتلة سنة 1967؛ حقّ «إسرائيل» في الوجود الآمن ضمن حدود معترف بها؛ تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية شرط ضروري لـ«السلام»، وذلك يعني من الناحية النظرية أن العالم بقواه الرئيسية يرفض مطالب الحركات الفلسطينية الداعية لتحرير فلسطين، كما يرفض استخدام القوة المسلحة بدلًا من التفاوض بين الطرفين.

غير أن الواقع يتغير بدرجة متسارعة تؤثر، بشكل كبير، على قدرة الصمود، إذ إن الطرف الإسرائيلي يتوسع من الناحية الفعلية في سيطرته على الأراضي الفلسطينية وتهويد القدس، ما جعل النظرة الدولية ترى أن للفلسطينيين حقّ إقامة الدولة، لكن الواقع الميداني يجعل من إقامتها أمرًا مستحيلًا، وهو ما أكدته دراسات الاتحاد الأوروبي وما قاله بشكل واضح وزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري في محاضرة له العام 2016.

ويرى عبد الحي أن الحل النهائي سيكون مواجهة بين موقف دولي ينادي بإقامة دولة فلسطينية من ناحية، وواقع ميداني يجعل تنفيذ ذلك مستحيلًا من ناحية أخرى، ما يعني العودة إلى المواجهة من جديد بكل الأشكال التي عهدها الصراع منذ بدايته.[46]

وعلى هذا الأساس، فإن فنّ توظيف متغيرات القوة (المادية والمعنوية وإدارتهما) هو الذي سيحسم الموقف، لكن المؤشرات في الفترة القادمة (خمس سنوات) تشير إلى أن الطرفين العربي والفلسطيني غير مؤهلين لذلك، وهو ما سيجعل الطرف الإسرائيلي يضغط بشكل تدريجي باتجاه جعل حلّ الموضوع الفلسطيني وفق مقاربة «دول الجوار أولًا» كأحد جوانب التفاوض، ثم يبدأ بتحييد بقية الاقتراحات لصالح هذا الاقتراح، مستفيدًا من «خوار عربي» بعد فترة من الاضطرابات السياسية المنهكة.

46 وليد عبد الحي، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية: نظرة مستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2017.

المؤشر العربي

يكاد يكون التقارب العربي الإسرائيلي هو الأكثر قلقًا للشعب الفلسطيني، إذ يبدو أن الجدار العربي الذي كان يستند عليه الفلسطينيون بدأ يتصدع، وبخاصة من خاصرته الخليجية الأكثر دعمًا ماليًا لهم في السابق، حيث يمكن اعتبار سنة 2020 نقطة تحول في الجهود الأميركية لتقريب دول مجلس التعاون الخليجي من إسرائيل. ولعل انتقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أيار/مايو 2017 من السعودية مباشرة إلى إسرائيل في رحلته الأخيرة إلى الخليج يمثل جزءًا من علاقات خليجية إسرائيلية «صامتة». وتتجلى هذه العلاقات في عدد من المؤشرات؛ مثل ظهور شخصيات أكاديمية سعودية ذات صلات سابقة بالأجهزة الأمنية السعودية في إسرائيل، وما ذكرته صحيفة «هآرتس» عن مشاركة الإمارات العربية قبل التطبيع الرسمي في مناورات عسكرية مع إسرائيل والولايات المتحدة ودول أوروبية في اليونان. وقبل ذلك بعام، شاركت الإمارات في مناورات أخرى مشتركة مع إسرائيل ودول غربية في نيفادا في الولايات المتحدة. كما أن إسرائيل فتحت في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 مكتبًا ديبلوماسيًا في أبو ظبي تحت ظل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وذكرت بلومبيرج بيزنسويك (Bloomberg Businessweek) في شباط/ فبراير 2017 أن هذا المكتب يمكن أن يقوم بدور السفارة لتعميق العلاقة بين إسرائيل وبقية دول الخليج، وقد تطور الحال في التطبيع بعد توقيع دولة الإمارات اتفاق سلام مع إسرائيل.

كما أشارت صحيفة تايمز أوف إسرائيل (Times of Israel) إلى سلسلة لقاءات سرية سعودية إسرائيلية؛ ناهيك عن أن قسم وسائل الاتصال في وزارة الخارجية الإسرائيلية بدأ منذ فترة في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك والتويتر ... إلخ)، حيث أنشأ «سفارة افتراضية» (virtual embassy) لإسرائيل في كل دولة خليجية (اسمها السفارة الافتراضية في دول الخليج) منذ 2013. ويتم التواصل مع أفراد في الخليج من خلال هذه السفارة الافتراضية التي يديرها ييغال بالمور، المتحدث السابق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية. ويتم في عمليات التواصل هذه التشجيع على العلاقات التجارية -عبر طرف ثالث- وهو ما جعل حجم التبادل التجاري (عبر طرف ثالث بين الخليج وإسرائيل) يصل إلى نحو نصف مليار دولار طبقًا لتقديرات يتسحاق غال، أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة تل أبيب، في حوار له مع صحيفة فايننشال تايمز. وأظهرت الإحصاءات الإسرائيلية أن حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وشركائها الاقتصاديين العرب الأبرز سجل نموًا بنسبة 10% بين سنتي 2017-2018، وتراجعًا بنسبة 5.6% بين العامين 2018-2019.[47]

47 تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة، بيروت، تموز/يوليو 2017: bit.ly/317HA6y

والجدول التالي يظهر حجم التبادل التجاري العربي الإسرائيلي في العامين 2018-2019. إضافة إلى ذلك، هناك إشارات باتجاه التطبيع من عمان والسودان، بعد التطبيع الرسمي من قبل الإمارات والبحرين.

جدول (3): التبادل التجاري الإسرائيلي مع بعض الدول العربية 2018-2019 (بالمليون دولار)[48]

البلد	الصادرات الإسرائيلية		الواردات الإسرائيلية	
	2018	2019	2018	2019
مصر	112.1	109	72.2	75.1
الأردن	71.5	99.8	346	283
المعرب	4.9	3.8	8	9.8

وهناك تبادل زيارات شعبية وإعلامية بين الجانبين، في حين أن العلاقات الفلسطينية الخليجية ليست على ما يرام، وتراجع الدعم المالي الخليجي بشكل ملحوظ، وهناك 15 دولة عربية تقيم علاقات مباشرة وغير مباشرة مع إسرائيل. وإن رفض الجامعة العربية في جلسة وزراء الخارجية بتاريخ 9 أيلول 2020 إدانة التطبيع، دلالة على هذا التوجه العربي نحو شرعنة التطبيع.

ومن ناحية أخرى، فإن انعكاس صفقة القرن على أوضاع اللاجئين هو في غاية الخطورة على تماسك وصمود الشعب الفلسطيني، وبخاصة لاجئي لبنان. وبينت آراء كثير من المفكرين الذين شاركوا في ندوة حول صفقة القرن ولبنان عقدت في بيروت من تنظيم مركز الزيتونة بتاريخ 16 تموز/يوليو 2019، أن هناك ضرورة لمواجهة «صفقة القرن» من خلال تحصين البيت الفلسطيني؛ أي الحصول على إجماع فلسطيني واضح في مواجهة هذ الصفقة، وفي تقوية اللحمة الفلسطينية الداخلية والخارجية، وهذا قد يشد من الموقف العربي ويحدث إجماعًا حقيقيًا على مواجهة مشاريع تصفية القضية الفلسطينية، وأن توضع برامج وخططًا واضحة لتحصين الموقف العربي، من خلال رفض التطبيع والتوطين، لاسيما أن التضامن الشعبي ومقاومة التطبيع وتشكيل لجان لذلك (الأردن والمغرب وتونس) وموقف الأحزاب العربية والبرلمانيين العرب والأكاديميين العرب، تشكل ركائز لدعم الصمود الفلسطيني، وتجعله يرتكز على حاضنة شعبية عربية.

48 التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2018-2019، مركز الزيتونة، بيروت، 2020، ص 330 (نقلًا عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية).

المؤشر الإسرائيلي

شكَّلت الانتخابات الإسرائيلية التي أُجريت في 9 نيسان/أبريل 2019، إلى حد ما، استفتاء على حكم نتنياهو كرئيس للوزراء والمستمر منذ العام 2009، حيث لم يضع أي من المرشحين الرئيسيين التسوية مع الفلسطينيين عنصرًا أساسيًّا في حملته الانتخابية. وأظهرت نتائج الانتخابات فوزًا واضحًا لقوى اليمين واليمين المتطرف وهو ما سوف يرسخ هيمنتها على المشهد السياسي الإسرائيلي خلال السنوات القادمة. وقد عكست نتائج هذه الانتخابات نفسها على الوضع الإسرائيلي الداخلي، وفرص التسوية السلمية مع الفلسطينيين، والعلاقات العربية-الإسرائيلية في ضوء التنازع الإقليمي مع إيران وحلفائها في المنطقة. إن المجتمع الإسرائيلي يتجه أكثر من أي وقت مضى منذ توقيع اتفاق أوسلو العام 1993 نحو اليمين، وهو ما سيعمل على إذابة فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة مع تجاهل الدول العربية الفاعلة لذلك.

في الورقة المرجعية حول «الرؤى الإسرائيلية لحل الصراع» التي أعدها رازي نابلسي، تبين أنه وعلى الرغم من الاتجاه اليميني الصاعد في الحياه الحزبية ومراكز البحوث، وعلى الرغم من استفادة إسرائيل من تداعيات الربيع العربي، فإن المشهد الإسرائيلي يمكن استغلاله لصالح الصمود الفلسطيني، وبخاصة إبراز العنصرية الممارسة ضد فلسطينيي 1948، وممارسات المستوطنين الفاشية ضد أهل الضفة الغربية، والحالة المعيشية البائسة لقطاع غزة بسبب الحصار والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة، والتركيز في الديبلوماسية العامة الفلسطينية على المجموعات الإرهابية للمستوطنين مثل «شباب التلال» وغيرها، والعمل مع المؤرخين الجدد ومناهضي الصهيونية والعنصرية مثل إيلان بابيه لدحض الرواية الإسرائيلية، كما أن دعم مراكز الأبحاث والتفكير الفلسطينية لإنتاج معرفة تدحض الرواية الإسرائيلية في كل المجالات أمر في غاية الأهمية لتعزيز الصمود الفلسطيني.[49]

وتعاني إسرائيل من مشاكل عدة كما ورد في دراسة وليد عبد الحي «ثقوب في بيت العنكبوت: نقاط الضعف في الكيان الإسرائيلي»، حيث أورد ثمانية عشر عيبًا في هيكل هذا الكيان؛ مثل: فقدان العمق الإستراتيجي (ضيق الحيز الجغرافي)، الخلل الديموغرافي، التخوف من تحول موقف الدول الكبرى اتجاه إسرائيل، انعكاسات التحولات الإقليمية، مشاعية التكنولوجيا وإمكانات امتلاكها من تنظيمات صغيرة، إنهاء الاحتكار النووي في الشرق الأوسط، الخوف من

49 رازي نابلسي، فلسطينيو 48 والصمود الفلسطيني، مصدر سابق.

انعكاسات العولمة، التباينات الطبقية في المجتمع، نموذج اختفاء الاحتلال التقليدي، غياب القيادات الكاريزمية، تزايد نسب الفساد، الحساسية ضد خسائر العنصر البشري في الحروب، القلق من الصورة الذهنية لإسرائيل واليهود في العالم، المكانة الدينية للقدس، تدني مستوى الاستقرار السياسي. ويخلص عبد الحي إلى أن ثقوب بيت العنكبوت تنتظر من يستغلها.[50]

يدل تتبع المقاييس الدولية على أن مستوى الاستقرار السياسي في إسرائيل ما زال سالبًا، فطبقًا لمقياس كوفمان للاستقرار السياسي الذي يتراوح بين +2.5 إلى –2.5، فإن إسرائيل سجلت -0.88، واحتلت في الترتيب العالمي المرتبة 161 من بين 195 دولة. وفي مقياس آخر، احتلت المرتبة 146 من بين 163 دولة. أما في الحريات المدنية، فقد احتلت إسرائيل المرتبة 101 من بين 167 دولة بمعدل 5.88 من عشرة. وفي العنف المدني سجلت إسرائيل 4 نقاط على مقياس من 7 درجات (حيث 7 تمثل الأعلى في العنف المدني).[51]

50 وليد عبد الحي، ثقوب في بيت العنكبوت: عناصر الضعف في الكيان الإسرائيلي، مركز الزيتونة، 2020/2/5: bit.ly/3shoMxs

51 المصدر السابق.

مستقبل الصمود الفلسطيني

استخدمت مناهج الدراسة المستقبلية وأدوات البحث الخاصة بها (تقنية دلفي، تقنية مصفوفة التأثير المتبادل، تقنية دولاب المستقبل) لمعرفة السيناريوهات المحتملة والممكنة، حيث استخدمت تقنية دولاب المستقبل كأداة مكملة لأدوات استخدمت لغرض هذه الدراسة. وتم وضع الحدث الأهم في مركز الدولاب، وهو الانقسام، وعند تحريك الدولاب دفعة واحدة تبين أن الانقسام له تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية بشكل كبير ومباشرة، وفي الدفعة الثانية تبين أن هناك تشابكًا بين العوامل المحلية والعوامل الإقليمية والدولية، فهو يؤدي إلى استقطاب بين الأطراف إزاء الانقسام، ويزيد الهوة (هناك أطراف تدعم حماس، وأخرى تدعم فتح).

وبالتالي، فإن الانقسام سيتعمق أكثر في حال تناقص المساعدات (وهو الواقع حاليًا) حيث تشير الأرقام إلى أن التمويل لكل من السلطة وحماس والمنظمات الأهلية في تراجع مستمر، وهذا سيؤدي إلى الهجرة، وبخاصة من لاجئي لبنان ومن قطاع غزة، حيث غادر غزة أكثر من 11 ألف شخص من حملة الشهادات العليا في العام 2018، وقد أشارت صحيفة الشرق الأوسط نقلًا عن هآرتس الإسرائيلية إلى أن حوالي 35 ألفًا غادروا قطاع غزة العام 2018،[52] والآلاف غادروا لبنان وسوريا، وهذا يضعف حق العودة، ويساعد في التوطين، وتزداد نسبة التأثير العشائري داخليًا في ظل ضعف الفصائل الفلسطينية، وهشاشة السلطة وحماس في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا، فإن التداعي الأخير لدورة «دولاب المستقبل» هي **«مجتمع هش اقتصاديًا وسياسيًا».**

وعند استخدام التقنية نفسها (دولاب المستقبل) في وضع أهم عناصر القوة لدى المجتمع الفلسطيني، وهو عدالة ومشروعية القضية الفلسطينية وتراجع الصورة الذهنية لإسرائيل في العالم، يتبين أن الدفعة الأولى للدولاب تشير إلى أن حملة المقاطعة وتراجع الصورة الذهنية

52 تقرير: 35 ألف فلسطيني غادروا غزة العام الماضي دون رجعة، الشرق الأوسط، 2019/5/20: bit.ly/3d0zr9p

لإسرائيل ستستمر وتتفاقم، والأمر الذي يزيد من التضامن مع الشعب الفلسطيني. وهذا يعزز **سيناريو الصمود.**

وبعد الدورة الثانية، فإن مشروع الضم الإسرائيلي سيزيد من عزلتها وتنامي حملات المقاطعة ضد إسرائيل، ولكن بالمقابل هناك عملية شد عكسي لهذه العزلة الإسرائيلية، وهي في حالة زيادة التطبيع العربي، حيث سوف تتراجع عزلة إسرائيل. وهذا سيغير الأوضاع في غير الصالح الفلسطيني، علمًا أن المؤشرات تشير إلى تنامي التطبيع العربي كما أشير سابقًا، وهذا سيشكل عامل ضغط سلبي على الفلسطينيين.

وتطبيقًا لتقنية دولاب المستقبل على التغير المتمثل في تصاعد سياسات الاستيطان واتساع مساحات الضم، يتبين أن التداعي النهائي لهذا الحدث هو انهيار السلطة، وحدوث حالة من الفوضى قد تستطيع إسرائيل معها خلق قيادة جديدة لها مصالح ويمكنها أن تتعايش مع الاحتلال، أو يمكن أن يحدث نوع من الانتفاضة الشعبية تؤدي إلى خلق قيادة جديدة موحدة، أو أن تنشأ قيادات/مراكز قوى تتنازع في ما بينها.

مما سبق، يمكن أن نستخلص أن السيناريوهات التي يمكن أن تحدث من زاوية علاقتها بالصمود الفلسطيني ستكون على النحو الآتي: سيناريو الوضع القائم باستمرار الانقسام ومجتمع هش، سيناريو الانهيار والفوضى (عمليًا سيناريو «لو»)، سيناريو استمرار وتنامي الصمود.

السيناريو الأول: الوضع القائم باستمرار الانقسام ومجتمع هش

هذا السيناريو يحاكي الوضع الراهن الذي هو حصيلة الأوضاع السياسية بالدرجة الأولى، التي تعكس نفسها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات التي تجعل هذا السيناريو وضعًا مستمرًا مرجحًا في المنظور القصير:

الهشاشة السياسية

كما أشرنا سابقًا، فإن المؤشرات السياسية هي الأكثر تأثيرًا في استمرار هذا السيناريو وتعمقه لصالح سيناريو أكثر سلبية، حيث تشكل هذه المؤشرات المحرك الرئيسي لمعظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. كما كان واضحًا من الاستبيان وورش العمل وأوراق المرجعيات، أن الانقسام هو المؤشر الأكثر تأثيرًا في استمرار وتعميق سيناريو الوضع القائم، وللانقسام تأثيرات اجتماعية واقتصادية تؤدي إلى اتجاه هذه المؤشرات نحو سلوك سلبي، حيث ستزيد من نسب الفقر والبطالة والعنف، في وقت أصبح فيه الانقسام بنيويًا ومتعمقًا ومتكئًا على الجغرافيا وهيمنة الفصيل الواحد في كل من غزة والضفة.

ويساعد على استمرار هذا الوضع: تراجع صورة التنظيمات وقوتها وعزوف الشباب عن الانخراط في هذه التنظيمات، ضعف وهشاشة منظمة التحرير لصالح سلطة وطنية تقدم خدمات ودورها السياسي محدود، وبالتالي لم تعد المنظمة قادرة على قيادة فعل سياسي مبادر يستطيع إعادة اللحمة للنظام السياسي. إن وضع المنظمة الضعيف يؤدي إلى ضعف التأثير الإيجابي للشتات الفلسطيني (الاتحادات والنقابات والجاليات) التي بدأت تشعر أن المنظمة عاجزة عن أن تكون المدخل الرئيسي للفعل الفلسطيني على الساحتين العربية والدولية، الأمر الذي استنسخ، أيضًا، الانقسام السياسي في أوساط الجاليات الفلسطينية، وبخاصة في أميركا اللاتينية وأوروبا. كما أدى الانقسام إلى سلبيات في المؤشرات السياسية الفرعية ذات الأهمية مثل: تراجع الدعم العربي المالي والسياسي، وخروج التطبيع مع إسرائيل إلى العلن، واستقطاب طرفي الانقسام -إلى حد ما- من قبل محاور إقليمية (مثال: قطر وتركيا مع حماس، مصر والأردن وغيرها مع فتح). وكذلك استفادت إسرائيل من بيئة الانقسام والبيئة الإقليمية ولدوافع دينية يمينية متطرفة في إسرائيل لتسريع خطة الضم.

وقد أثر الانقسام على قدرة فلسطينيي أراضي 1948 على المساعدة في التأثير في الشارع الإسرائيلي، رغم الاصطفاف المهم والتوحد في القائمة العربية المشتركة الذي قد يكون دعامة

في الصمود الفلسطيني بشكل عام، وفي أراضي 1948 بشكل خاص، من زاوية الوزن النوعي للتأثير السياسي إلى حد ما.

الهشاشة الاقتصادية الاجتماعية

لعل أهم الآثار السلبية للانقسام هو استفادة الاحتلال من الوضع القائم، وزيادة عزلة غزة واستمرار حصارها لمدة أكثر من 15 عامًا. وقد يكون سيطرة حماس وغياب نظام سياسي شرعي في غزة أحد العوامل التي توظفها إسرائيل أمام الرأي العام العالمي لتبرير الحصار بذرائع أمنية. وتشير الأدبيات إلى أن هذا الحصار أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي سوءًا، فقد أدى حصار غزة إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة والهجرة والعنف، الأمر الذي زاد المجتمع هشاشة وقلة مناعة. ويوضح الشكل التالي حجم المساعدات الاجتماعية المقدمة من السلطة.

شكل 2: المساعدات الاجتماعية المقدمة من الحكومة
في الربع الأول من 2015 إلى العام 2020

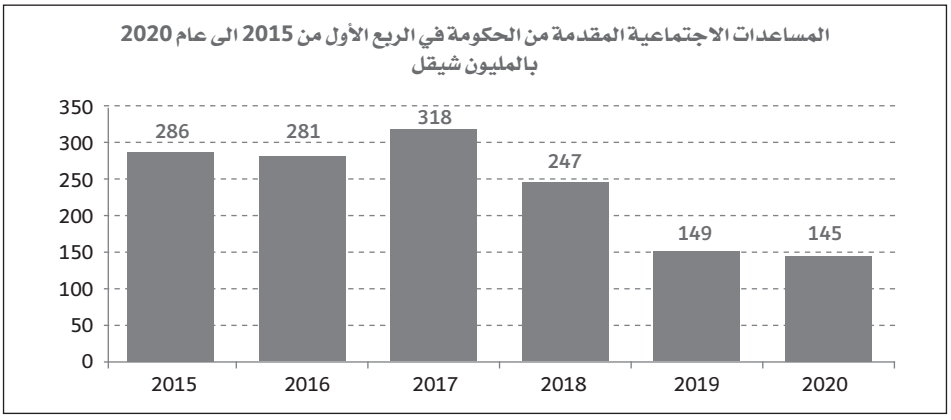

مصدر البيانات من حسابات الباحث نصر عبد الكريم في ورقته المرجعية حول تأثير الكورونا الاقتصادي بناء على التقارير الشهرية والربعية لوزارة المالية الفلسطينية.

ويبدو أن موضوع الهشاشة سيزداد في الارتفاع، فقد تبين من تقارير وزارة المالية الشهرية أنه على الرغم من ثبات الإيرادات للحكومة الفلسطينية في الربع الأول من العام 2020، فإن بنود البطالة والمساعدات الاجتماعية والعوائل الفقيرة لم تتلق زيادة في الصرف كما حدث في معظم

الدول. فقد بلغت إيرادات الربع الأول من العام 2020 حوالي 3,367 مليون شيكل؛ أي أنه لا تغيير في إجمالي إيرادات الحكومة الفلسطينية كما يشير نصر عبد الكريم في ورقة المرجعية.[53] وهي ضمن الوضع الطبيعي.

كذلك فقد بلغت قيمة المساعدات الاجتماعية المقدمة من الحكومة حسب تقارير وزارة المالية 145 مليون شيكل خلال الربع الأول من العام 2020، وهي أقل مستوى مقارنة مع الفترة نفسها في السنوات الماضية. أما بالنسبة إلى إعانات البطالة تحديدًا، فقد أنفقت الحكومة الفلسطينية 52 مليون شيكل في الربع الأول من العام 2020، وهي تكاد تكون مستويات الإنفاق نفسها السابقة. وبالتالي، لم ترافق زيادة في الإنفاق الحكومي على بنود دعم البطالة على الرغم من أن الموازنة المعلنة هي موازنة طوارئ، وأن جميع الدول، بلا استثناء، قد تنبهت إلى أهمية هذا الإنفاق في هذه الفترة بالذات؛ سواء على تخفيف العبء عن العائلات الفقيرة، أو زيادة السيولة النقدية في السوق.

ومما يزيد هشاشة المجتمع الفلسطيني تعمقًا، تراجع تقديم الخدمات من قبل هيئات الحكم المحلي، وبخاصة في قطاع غزة، في مجالات عديدة مثل النفايات الصلبة والمياه العادمة، وتراجع نوعية الخدمات المقدمة من وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في أماكن اللجوء الفلسطيني في الوطن والشتات. وتتمثّل سياسة التقليصات الجديدة التي تتبعها «الأونروا»، منذ العام 2014، في إغلاق بعض المدارس، وضمّ بعضها إلى بعض، وزيادة عدد الطلبة في الفصول الدراسية، والاستغناء عن 13% من الموظفين معظمهم أطباء، وتحويل 57% إلى دوام جزئي، وتحويل ما تبقى إلى عقود، تنتهي بنهاية العام 2020، فضلًا عن إيقاف ألعاب الصيف التي تستهدف أطفال اللاجئين الفلسطينيين في المناطق كافة، وإلغاء برنامج الإغاثة الطارئة «الكابونة»، الذي تستفيد منه أعداد كبيرة من اللاجئين، واستبدالها بقسائم شرائية.

هشاشة التأييد الدولي والإقليمي

تؤدي توجهات وضغوط الإدارة الأميركية لتطبيق صفقة القرن إلى تحفيز دول عربية على تقليص الدعم المالي العربي إلى الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تشديد الإجراءات العقابية الإسرائيلية، وانشغال العالم في تداعيات أزمة الكورونا، ما يخلق أوضاعًا اقتصادية واجتماعية في

53 بلغت إيرادات الربع الأول من العام 2020 حوالي 3,367 مليون شيكل، أي ارتفاع بنسبة 38% مقارنة مع إيرادات الفترة نفس من سنة 2019. ولكن بسبب عدم صحة المقارنة، وضرورة الاسترشاد بمتوسط الفترة نفسها للسنوات الثلاث السابقة، يمكن القول إنه لا تغيير في إجمالي إيرادات الحكومة الفلسطينية في الربع الأول من العام 2020.

غاية الصعوبة. ويهدف كل ذلك إلى جعل المجتمع الفلسطيني والسلطة الوطنية أكثر طواعية في قبول صفقة القرن، وبخاصة إذا (تسارع التطبيع العربي وتزايدت الضغوط الدولية وبرزت قيادات محلية مستعدة لذلك). وقد يكون ذلك تحصيل حاصل لحالة الانتظار والشلل التي يعاني منها الوضع السياسي الفلسطيني، وانسداد أفق الحل السلمي، وتراجع التدخل الدولي لصالح حل عادل للقضية الفلسطينية (حتى وإن لم تقبل القيادة الفلسطينية صفقة القرن).

إن سيرورة الأحداث التي أشارت إليها التقارير المرجعية والمسح الميداني، تبين أن سلوك المؤشرات يجعل المجتمع الفلسطيني يعيش بالفعل في هذا السيناريو، وأن استمرار مكونات بيئة هذا السيناريو (الانقسام، تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الترهل في الموقف العربي، تداعيات أزمة الكورونا، ... وغيرها) سيؤدي إلى الانتقال إلى سيناريو أكثر سوءًا، وهو سيناريو انهيار السلطة، والتشظي الاجتماعي.

غير أن هذا السيناريو نفسه يحتوي على مكونات قد تولد تغييرًا في الوضع، مثل تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وخوف كل من حماس وفتح من حراك سياسي اقتصادي اجتماعي يهدد سيطرة كل منهما، إضافة إلى إمكانية تنفيذ المزيد من أجزاء «صفقة القرن» وخطة الضم، ما يجعل إنهاء الانقسام الطريق الوحيد أمام الشعب الفلسطيني والانتفاض على الوضع السيئ الذي سينشأ. ولا يستبعد ذلك احتمال تحقيق خطوات لإنهاء الانقسام شكليًا، مثل تشكيل حكومة توافق أو إطار قيادي، أو إجراء انتخابات في ظل الانقسام،[54] ولكن مع بقاء سيطرة فتح وحماس في كل من الضفة والقطاع.

في مثل واقع كهذا، قد يقع **الحدث قليل الاحتمال عالي التأثير**، وهو انتفاضة شعبية عارمة تعيد القضية الفلسطينية للأجندتين العربية والعالمية، وقد تشكل لها زخمًا كبيرًا حالةُ الاحتقان العربي والدولي الناتجة عن التوحش النيوليبرالي، وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية العربية. تكفي الإشارة إلى أن الطبقة الوسطى في العالم العربي بدأت تتلاشي لصالح سماكة طبقة الفقراء والعاطلين عن العمل، وهذا بحد ذاته يشكل بيئة قابلة للانفجار في بعض البلدان العربية، التي قد تترافق مطالبها في العدالة والسيادة مع مطالب الانتفاضة الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى تشكل بيئة إقليمية مهمة لصالح القضية الفلسطينية.

وهناك حدث آخر قد يفتح آفاقًا جديدة في النظام السياسي الفلسطيني، وهو غياب الرئيس

54 هو ما يجري الإعداد له وما تم الاتفاق عليه في حوار الفصائل في القاهرة في شباط 2021، وهو أن تجري الانتخابات دون إنهاء الانقسام.

الفلسطيني محمود عباس عن المشهد السياسي، وذلك بانفتاح قيادات فتح على حماس للتوافق على متطلبات وآليات مرحلة خلافة الرئيس، ولكن تداعيات هذا الحدث قد تكون في الاتجاه المعاكس وهو التناحر على الخلافة داخل حركة فتح، مع تدخلات إسرائيلية وإقليمية ودولية تزيد من حدة الاستقطاب والصراع الداخلي وحالة الفوضى، أو تسعى إلى فرض قيادة جديدة مستعدة للتعاطي مع صفقة القرن ومخططات الضم. وهذا سيحدث حالة في غاية الخطورة على النسيج السياسي والاجتماعي. وفي ظل هذا الوضع، تفتح الانتخابات نافذة أمل صغيرة إذا خاضتها قوائم وطنية وحققت فوزًا يغير خارطة القوى الفلسطينية.

احتمالية السيناريو

إن القياس الكمي الذي تم احتسابه لمؤشرات هذا السيناريو يبين أن الوضع الراهن لهذه المؤشرات وسلوكها الممكن أو المحتمل يشير إلى:

- استمرار الوضع الفلسطيني السياسي في حالة من الجمود والسكون السلبي واستمرار التدهور في ظل التطبيع العربي الذي يفتح شهية إسرائيل لتهميش القضية الفلسطينية، وتنامي الاستيطان، وعزل غزة، والانشغال العالمي والعربي في تداعيات الربيع العربي، وحرب الغاز الإقليمية، ... وغيرها.

- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الضغوط الناتجة عن البطالة، وبخاصة بين خريجي الجامعات، وتعمّق الانقسام، كما ستأخذ حالة التعافي من أزمة الكورونا وقتًا ليس بقصير وستستمر في السنوات الخمس القادمة.

- ضعف أداء السلطة وسلوكها في حال تدهور حالة السلم الاجتماعي وتنامي القوى العشائرية والجهوية.

- تدهور الأوضاع في سوريا ولبنان، الأمر الذي يزيد من حدة الهجرة الفلسطينية منهما، وقد ينعكس ضعف منظمة التحرير على التواجد السياسي في لبنان وسوريا والشتات بشكل عام.

- تراجع الترابط السياسي بين فلسطينيي 48 والشتات والأراضي المحتلة العام 67، لأن ضعف منظمة التحرير سيصعب على القيادة السياسية التعامل مع احتمالات نشوء جسم فلسطيني بديل.

كل ما ذكر يشير إلى أن هذا السيناريو سيستمر ويطول عمره في أحسن الأحوال، أي في حال عدم التدهور السريع في المؤشرات، لأن تسارع التدهور سيقصر فترة هذا السيناريو لصالح الانتقال إلى السيناريو الثاني وهو الفوضى، الأمر الذي قد يفضي إلى تطور **سيناريوهات فرعية عديدة، منها:**

- دعم خليجي وإسرائيلي وأميركي لخلق قيادات بديلة بدعم اقتصادي يحسن حالة المجتمع المنهك (على نمط سنوات أوسلو الأولى).
- فوضى تنتج بيئة لتدخل إسرائيلي كبير يقسم الضفة الغربية إلى كانتونات يناط فيها بالبلديات أو قوى محلية إدارة الأمور الخدمية.
- تناحر سياسي فلسطيني تتنازعه قوى إقليمية ودولية تحسم لصالح طرف معين.

تزداد قوة احتمالية السيناريوهات الفرعية في حال فوز نتنياهو أو ترامب أو كليهما، إذ ستعود صفقة القرن ومخططات الضم ومحاولات تغيير القيادة الفلسطينية إلى صدارة المشهد. وعلى الرغم من أن فوز بايدن قد يفتح بابًا لإعادة ما سمي بمسار السلام، فإنه سيكون مشغولًا بالهموم الداخلية الأميركية وترميم ما دمره ترامب (الأزمة الاقتصادية، العلاقات مع أوروبا والصين وإيران، ... وغيرها)، ولكنه أعرب عن توجهات إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تتعلق بدعم «حل الدولتين»، ومعارضة الضم، واستئناف تقديم المساعدات الأميركية للسلطة والشعب الفلسطيني ووكالة الغوث، وافتتاح قنصلية أميركية في القدس الشرقية، وإعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير في واشنطن. وهو ما يشير إلى إمكانية العودة لاستئناف العملية السياسية وفق مقاربات شبيهة بما اعتمدته إدارة أوباما السابقة، والسعي إلى الحفاظ على سيناريو الوضع القائم لأطول فترة ممكنة.

السيناريو الثاني: سيناريو الانهيار والفوضى (عمليًا سيناريو «لو»)

قد يكون أحد مسارات السيناريو الأول، في حالة حدوث متغيرات تجعل من الصعب الحفاظ على الوضع القائم، وهو هذا المسار الذي قد يتطور بفعل العوامل والمسرعات الآتية:

المسرعات السياسية

قد يتنامى السلوك السلبي الشديد لمؤشرات الحالة السياسية (تعمق الانقسام، زيادة عدد الدول العربية والإسلامية المطبعة مع إسرائيل، اضمحلال الدور الرئيسي لمنظمة التحرير، حدوث تغيرات سلبية في الأوضاع السياسية).

على الرغم من أن عددًا كبيرًا من الفلسطينيين يرون أن السلطة الفلسطينية هي إنجاز وطني، فإن عوامل تفككها ما زالت قائمة، ومنها الانقسام الجغرافي والسياسي، الذي قد يؤدي إلى انفصال قطاع غزة ونشوء كيان تشجعه بعض دول الخليج وإسرائيل والولايات المتحدة، وقد يحدث هذا إذا أُجبرت حركة حماس على تغيير سلوكها، وتم إقناع مصر بهذا الخيار تحت مغريات اقتصادية كما هو حال اقتراح السعودية بإنشاء مدينة جديدة (مدينة نيوم). وهناك عوامل أخرى قد تزيد من إضعاف السلطة الفلسطينية وتُسرّع من التدهور في الضفة الغربية، مثل التنفيذ الفعلي لخطة الضم، وتوسع الاستيطان، وسيطرة إسرائيل على مزيد من الموارد الطبيعية، وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتزايد العزل لمناطق جغرافية، وتسارع تهويد القدس.

وقد يترافق كل ذلك مع عوامل سلبية في البيئة الإقليمية تضعف من تماسك القرار المركزي الفلسطيني، سواء على مستوى منظمة التحرير المعنية برعاية شؤون الفلسطينيين في الخارج، أو السلطة المعنية بإدارة شؤون الفلسطينيين تحت الاحتلال، مثل تهجير المزيد من اللاجئين، وبخاصة من لبنان، وتعرض الأردن لضغوطات سياسية واقتصادية تضعف من معارضته لمخططات الضم في الضفة الغربية وتهويد القدس وتصفية قضية اللاجئين، وانشغال الدول المؤثرة بأولوياتها بعيدًا عن القضية الفلسطينية.

ومن شأن غياب السلطة الفلسطينية أن يؤثر على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل ملحوظ، إضافة إلى تأثيره على الأوضاع في قطاع غزة، وقدرة حماس على الاستمرار في إدارته، مع توقف إنفاق السلطة على الرواتب والخدمات في غزة. وغني عن القول، أن أسوأ السيناريوهات

سيكون نتاجًا لانهيار المنظومة القانونية، وتهتك النسيج الاجتماعي، واختفاء الإنفاق العام (3 مليارات دولار).

المسرعات الاقتصادية والاجتماعية

تشير كافة الدراسات وأوراق المرجعيات وما خلص له البحث الميداني والمعطيات الكمية والكيفية، إلى التراجع في مظاهر التكافل الاجتماعي، وزيادة عوامل تجزئة الهوية الفلسطينية ما بين غزة والضفة والـ 48 والخارج، وتراجع دور الشباب في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها، وتزايد مستويات العنف بين العائلات وبين الأطفال في المدارس، تراجع الوعي حول الهوية الفلسطينية، وتراجع دور الأحزاب في التعبئة حول الهوية الفلسطينية، وهجرة واغتراب الشباب، وغياب أنشطة ثقافية جامعة بين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم، والعنف الأسري وحالات قتل النساء والفتيات، ونشوء هويات فرعية غير الهوية الفلسطينية الجامعة، وتفشي البطالة بين فئة الشباب، وتراجع الحريات العامة، وغياب العدالة الاجتماعية، وغياب خارطة واضحة وخطة محددة من قبل مؤسسات المجتمع المدني لدمج مكونات المجتمع الفلسطيني.

في الوقت نفسه، تشير توقعات البنك الدولي إلى انكماش في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2020 قد يصل إلى 7% في حال تفاقمت الأزمة الناتجة عن تفشي فيروس «كورونا»، وأن الاقتصاد الفلسطيني يواجه وضعًا بالغ الخطورة مع توقف مختلف القطاعات عن العمل، في وقت يفتقر إلى أية أدوات للتحفيز المالي، أو ضخ السيولة، أو الاقتراض الخارجي، يضاف إليها بيان منظمة الصليب الأحمر الخاص بتداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد في منطقة الشرق الأوسط، الذي يهدد -حسب وصفها- بتدمير حياة ملايين الأشخاص ممن يعانون بالفعل في مناطق الصراعات، وقد يفجر اضطرابات اجتماعية واقتصادية. وقد يؤدي تفاقم تفشي الكورونا في إسرائيل إلى **تقليص إسرائيل نسبة كبيرة من العاملين الفلسطينيين** لديها خوفًا من انتشار العدوى من العمال الوافدين من الضفة والقطاع، وهو ما سيزيد الوضع الاقتصادي الفلسطيني سوءًا، كذلك سيكون من الصعب تواصل إسرائيل مع المستوطنات في الضفة الغربية في حالة حدوث تفشي عالي النسبة لفيروس كورونا في الضفة.

وعلى مستوى الأسر المعيشية، أدت عمليات الإغلاق والحجر الصحي إلى زيادة مواطن الضعف الاقتصادي من خلال انخفاض دخل العمالة. وتؤثر خسائر الدخل هذه، بما فيها خسائر العمالة

المهاجرة التي لا تستطيع العودة إلى أماكن عملها في بلدان أخرى، بشدة، على مصادر كسب الرزق. وإضافة إلى فقدان دخل الأسر المعيشية بسبب البطالة الكاملة أو الجزئية، ستقلص الأزمة الاقتصادية القوة الشرائية من خلال ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة تعطل سلاسل القيمة.[55] وكان الفقراء بالفعل أكثر تعرضًا للتأثر قبل حدوث هذه الحالة الصحية الطارئة، ومن المنتظر أن تستمر أوضاعهم في التدهور. علاوة على هذا التحدي، تؤدي الجائحة إلى ظهور فئة من الفلسطينيين «حديثي العهد بالفقر»، تتألف من العمال الذين فقدوا مصدر دخلهم الأساسي أو سيفقدونه.

ومن المرجح أن يفقد العمال العاملون في الاقتصاد غير الرسمي، الذين يمثلون حوالي 60% من القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، وظائفهم نتيجة تدابير الإغلاق، ولا يتمتعون بأي شكل من أشكال الحماية من ذلك. ويتركز هؤلاء العمال غير الرسميين في الأسر المعيشية الفقيرة وشبه الفقيرة أكثر من غيرها. وتشير أحدث التقديرات إلى أن 29% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، وأن 39% منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ونصف هؤلاء يعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020). وتؤثر أوضاع الفقر بشدة على سوق العمل في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي، ففي غياب أي شكل من أشكال المساندة، ستدفع صدمة دخل العمل الكثير من الأسر المعيشية شبه الفقيرة إلى السقوط في هوة الفقر، وستدفع العائلات الفقيرة إلى ما دون خط الفقر.

وتشير تقديرات السلطة الفلسطينية إلى أن حوالي 100 ألف فلسطيني قد وقعوا بالفعل في براثن الفقر نتيجة تدابير الاحتواء، وستضاف إلى تلك الإعداد إعداد أخرى فيما بعد، وهناك أكثر من 120 ألف عامل فلسطيني وصاحب منشأة أعمال صغيرة (95% من الضفة الغربية) طلبوا بالفعل مساعدة عاجلة من وزارة العمل، التي تبحث عن سبل لمعالجة هذه الخسائر، وتسريع عجلة التعافي بعد الجائحة.

تعتبر النساء، بشكل خاص، معرضات لدورات الصراع والفقر، مع ارتفاع معدلات العنف المنزلي التي ستزداد على الأرجح خلال فترة الإغلاق والحجر الصحي. وقد أظهرت الدراسات أن الصراع والأزمات الصحية يمكنهما التسبب في زيادة المخاطر وتعمّد استخدام العنف، بما في ذلك العنف ضد النساء والأطفال.[56] وتشير استقصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،

55 مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة لمواجهة جائحة كورونا في الضفة الغربية، البنك الدولي، 2020/6/19: bit.ly/3dKb1Bp

56 المصدر السابق.

والبيانات المستمدة من خطوط المساعدة المعنية بالعنف ضد المرأة، إلى ارتفاع معدلات عنف الأزواج ضد زوجاتهم؛ حيث تعرض 24% من النساء بالضفة الغربية، و38% من النساء في قطاع غزة إلى شكل أو آخر من أشكال العنف بين شركاء الحياة في العامين 2018 و2019. ومن بين النساء اللواتي أبلغن عن تعرضهن لشكل من أشكال العنف ضد المرأة، آثرت 60% منهن الصمت. وفيما تفيد بلدان أخرى بازدياد مستويات العنف المنزلي خلال الجائحة، يشهد سكان الأراضي الفلسطينية اتجاهات مماثلة. فقد أظهر تقييم للأسر المعيشية أن رُبع من شملهم الاستقصاء أشاروا إلى أن العنف المنزلي ازداد أثناء الحجر الصحي، وهناك 71% يتوقعون ازدياد هذا العنف مع تمديد الإغلاق.

المسرعات الإقليمية والدولية

سيزيد تعمق الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية في العالم العربي والدولي من احتمال تراجع الدعم الدولي في ظل زيادة الانطباع عن تفشي حالة الفساد في الأداء الحكومي، الأمر الذي أدى إلى تراجع قدرة السلطة على الإيفاء بالالتزامات الاجتماعية بشكل كبير.

بعد مرور أعوام عدة على ثورات الربيع العربي التي عرفت مسارات مختلفة، يرى باحثون عدة أن العرب يواجهون تحديات خطرة بعد هذه الثورات، سواء في سوريا أو اليمن، أو استمرار الصراعات وحالة عدم الاستقرار السياسي في العراق، وإن كانت الكتلة العربية الأكثر تناغمًا لا تزال منطقة الخليج التي ظلت بمنأى عن الاحتجاجات أو الصراعات الداخلية العنيفة (باستثناء البحرين)، رغم الخلافات بين دولها إزاء عدد من ملفات الإقليم؛ وهو أمر أدى إلى تغيير في قائمة الأولويات ضمن سياسات كل من الدول العربية إزاء المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، وما يترتب عليها من تحالفات إقليمية ودولية.

وفي ضوء ذلك، تراجعت مكانة القضية الفلسطينية، بحيث لم تعد القضية المركزية الأولى التي تجمع عليها الدول العربية كافة، وإن ظلت بيانات جامعة الدول العربية تشير إلى ذلك، خلافًا للسياسات الفعلية الخاصة بكل دولة على حدة؛ حتى أن مواقف الدول ضمن ما عرف باسم محوري «الاعتدال» و«المقاومة/الممانعة» لم تُظهر سابقًا خلافات إزاء اعتبار إسرائيل أكبر تهديد للاستقرار في المنطقة، ودعم المقاومة الفلسطينية للاحتلال، لكن اليوم لم يعد هناك إجماع عربي رسمي على هذا الموقف، حيث بات خطر اتساع النفوذ الإيراني يتصدر أولويات بعض الدول، بل ويستخدم كمبرر للتطبيع المعلن وغير المعلن مع إسرائيل. وبغضِّ

النظر عن الموضوع الإنساني الذي يبرز في المواقف العربية المنددة عمومًا بانتهاكات الاحتلال لحقوق الشعب الفلسطيني، إلا أن الإجماع العربي على الموقف الجوهري من عدالة القضية الفلسطينية والحق في مقاومة الاحتلال بات مهددًا، كما وصل الأمر إلى بروز تحديات جديدة تتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، أو حتى وجودهم، في بعض الدول العربية، إلى درجة حدوث ترانسفير داخلي أو خارجي للفلسطينيين في سوريا والعراق.

إن الدول العربية التي كانت تُصنَّف في محور الاعتدال، لم تكن تؤيد القضية الفلسطينية بشدة، بل كانت تؤيد من وجهة نظر محددة ومعينة ومعروفة تتواءم مع رؤية السلطة الفلسطينية. والآن، وفي ظل التحولات التي تعيشها المنطقة، أصبحت الدول العربية معنية بمواجهة التمدد الإيراني، وهو ما يعني أن هناك مشكلة كبيرة تواجهها القضية الفلسطينية، لذلك يجب تحييدها عن الصراعات في المنطقة حتى تظل عادلة ولديها القدرة على المناورة. إن تأييد دول عربية وازنة، بشكل سافر أو على استحياء، لخطوات التطبيع بين مزيد من الدول العربية وإسرائيل، سيشكل خطرًا كبيرًا وسيضعف الموقف الفلسطيني بشكل كبير. وقد تستخدم ضغوطات وإغراءات عربية لتعديل الموقف الفلسطيني الرافض لكل أشكال التطبيع، الأمر الذي قد يجبرها على العودة إلى مفاوضات بشروط مجحفة.

أما الموقف الأوروبي، وإن كان مختلفًا عن الموقف الأميركي في عهد ترامب بشكل خاص، فإنه لم يصل إلى دائرة الفعل السياسي، على الرغم أن مواقفه ما زالت ثابتة في موضوع القدس والاستيطان والدعم الاقتصادي. فقد أكد جوزيف بوريل، الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، في مؤتمر صحافي، عقده عقب اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد، بتاريخ 2020/5/15، أن الاتحاد سيستخدم كل وسائله الدبلوماسية، وسيتصل مع كل الأطراف، بما في ذلك الإسرائيليون والفلسطينيون والشركاء العرب، لتفادي أي ضم، مشددًا على تجنب أي عمل أحادي الجانب، وضرورة العمل لتجنب أي محاولة من إسرائيل لضم أراضٍ من الضفة الغربية المحتلة، إضافة إلى احترام القانون الدولي في كل مكان وعدم تطبيقه بشكل انتقائي، غير أن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، ومن ثم البحريني الإسرائيلي، كان مقلقًا للغاية.

في المقابل، فإن البيئة الإقليمية غير مستقرة، وليس من الضروري أن تستقر لصالح إسرائيل. فعلى الصعيد الإقليمي، هناك بروز لدور كل من تركيا وإيران كقوة إقليمية فاعلة، وبدأت كلتاهما بتوسيع مناطق النفوذ (المحور الإيراني السوري العراقي -حزب الله)، والمحور التركي

الليبي القطري، وتراجع دور مصر الإقليمي، ومحاولة إسرائيل الضغط على مصر في أفريقيا مثل مشكلة سد النهضة، والتفاوض مع السودان بغرض التطبيع. وتشكل كل هذه المحاور عوامل تؤثر سلبًا وإيجابًا على الصراع العربي–الإسرائيلي.

من المؤكد أن هناك اتجاهات سياسية واقتصادية ودولية كانت بدأت التحرك منذ سنوات، لن يفعل وباء الكورونا سوى تسريع وتيرتها؛ متغيرات مستجدة كلية سيولِّدها الوباء؛ وأنظمة وعلاقات وتوجهات لن تشهد أي تغير ملموس. إن العالم يواجه أزمة اقتصادية طاحنة، ستتجلى وطأتها بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى (وفي تناسب مع مقدرات الدولة السابقة على الوباء وليس مع ضراوته)، وقد تفضي إلى اضطرابات سياسة، هو أمر ليس محل جدل. ولكن المؤشرات على عودة الدولة، وتراجع دور الأنظمة الإقليمية وتواضع أهدافها، ومضي النظام الدولي نحو تعددية قطبية، كانت أخذت في البروز منذ سنوات على الأقل.

من جهة أخرى، فالأرجح أن ارتفاع درجة المنافسة والتدافع، إقليميًا ودوليًا، سيستمر على ما هو عليه، وأن الآمال في أن يعمل الوباء على إعادة بناء العلاقات الدولية على أسس أكثر إنسانية وعدالة ستبقى مجرد تمنيات. وكل هذه التغيرات قد توجد نظامًا عالميًا مركزه ليس أميركا، ما سيضر بقدرة إسرائيل السياسية. كما أن البيئة الدولية (الصراع الصيني الأميركي، والروسي الأميركي، والإيراني الأميركي) أيضًا ليس بالضرورة أن تشكل نتائج حسمه بيئة جيدة لإسرائيل، كما أن الموقف الأوروبي الذي يتغير ببطء شديد يكاد يستند إلى رؤية وحيدة تطالب بالعودة إلى المفاوضات، دون اتخاذ مواقف رادعة لإسرائيل، أو طرح رؤية بديلة للاحتكار الأميركي لمقاربات وأسس العملية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي (موقف دول عديدة أوروبية).[57]

أمام هذا الواقع الجديد الذي تمر فيه القضية الفلسطينية، يبرز السؤال حول الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأوروبي تجاه صفقة القرن بشكل عام، وقضية الضم بشكل خاص.

في ظل الوضع المعقّد للقضية الفلسطينية، واستمرار القرارات الأميركية المنحازة لصالح إسرائيل؛ على غرار الاعتراف بالقدس عاصمة لها، وبسيادتها على الجولان، وما تبعها من إعلان صفقة القرن وبنودها التي تتبنى الرواية الإسرائيلية ورؤيتها لحل الصراع، وما يعانيه الاتحاد الأوروبي من انقسام متزايد وأزمات مالية؛ من غير المتوقع أن يلعب الاتحاد دورًا كبيرًا في هذه

57 الموقف الأوروبي الجماعي برفض خطة الضم، وبيان الدول الثماني باحتمال فرض عقوبات على إسرائيل، وموقف ألمانيا وبريطانيا حليفتي إسرائيل تاريخيًا من ضرورة الحفاظ على حل الدولتين، والموقف المتقدم لكل من فرنسا وأيرلندا والسويد وبلجيكا وإسبانيا.

القضية، لا سيما في ظل تركيز جهوده على مشاكله الداخلية، ومعالجة أزمة الهجرة التي تلت الحرب في ليبيا وسوريا، إلى جانب تخوفه من تصاعد التوترات بين المملكة العربية السعودية وإيران.

كرر الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية، من بينها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، معارضتهم لتطلع الحكومة الإسرائيلية إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية في ضوء الاتفاق الائتلافي بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، إذ أشار بوريل عشية اجتماع في الأمم المتحدة للأمن الدولي، بتاريخ 2020/4/23، إلى أن «موقف الاتحاد من وضع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 لم يتغير»، مؤكدًا أن الاتحاد لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة، و«سينظر إلى أي ضم على أنه انتهاك خطير للقانون الدولي».

مما سبق، يتبين أن الحالة الإقليمية والدولية ليست في أفضل حالها، الأمر الذي يزيد من تنامي احتمالية هذا السيناريو، وبخاصة أن معدلات التسارع نحو الأسوأ في العوامل الإقليمية والدولية ذات التأثير السلبي على الفلسطينيين وقضيتهم، إضافة إلى تزايد هشاشة الوضع الداخلي، أكثر بكثير من سرعة عوامل تمكين الصمود الفلسطيني. صحيح أنه ما زال الموقف العربي الشعبي وموقف الصين وروسيا مؤيدًا ومؤازرًا للشعب الفلسطيني، غير أن هذا الأمر لا يمكن المراهنة علية في ظل التحولات الإقليمية والدولية السريعة، وبخاصة أن هناك تناميًا كبيرًا في العلاقات الاقتصادية الصينية والهندية والروسية مع إسرائيل. وتدرك إسرائيل أن الصين واحدة من القوى الصاعدة في النظام الدولي؛ الأمر الذي يقتضي نسج علاقات مع هذه القوة وتطويرها لبناء علاقات وثيقة قد تجعل الصين أكثر اقترابًا من التوجهات الإسرائيلية في المستقبل، على الرغم من الموقف الأميركي الساعي إلى كبح هذا التطور في العلاقات الصينية الإسرائيلية، وكذلك رغم أن الصين تؤيد الحقوق الفلسطينية وترتبط بعلاقات مع كل الأطراف، لاسيما في لحظات الأزمات؛ فالصين دولة نووية، وهي الأكبر في عدد السكان عالميًا، ونموها الاقتصادي يشير إلى أنها ستكون حتى العام 2030 صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، ناهيك عن أنها ذات مقعد دائم في مجلس الأمن، بكل ما لهذه المعطيات من آثار سياسية لا يمكن إغفالها.

نتيجة لهذه المقومات في الصين، يرى المخططون الإسرائيليون ضرورة تعميق العلاقات معها في كل المجالات، بما فيها الثقافي أيضًا، فعلى الرغم من أن عدد اليهود في الصين لا يتجاوز 1500 فرد، فقد تم إنشاء جمعية الصداقة الصينية-الإسرائيلية، وتم فتح أقسام لتدريس اللغة العبرية في جامعة بكين، إلى جانب فتح فروع لتدريس اللغة الصينية في إسرائيل، إلا أن الأخيرة

في الوقت الحاضر تريد موازنة العلاقات بينها وبين أميركا من جهة، وتقاربها مع الصين من جهة أخرى، وهذا أمر ليس سهلًا.

وكذلك الحال مع الهند، إذ يمكن بالنظر المبسط إلى حجم التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل، ومدى تطوره، أن نستنبط حجم التغير والتقارب الذي سارت إليه الهند بالنسبة لإسرائيل، حيث زادت معدلات التجارة البينية بين الدولتين من 200 مليون دولار العام 1992، إلى 4.52 مليارات دولار العام 2016، في حين فتحت زيارة شمعون بيريس العام 1993 الباب على مصراعيه، على الصعيد العلمي، للتعاون في مجالات العلوم المختلفة، وذلك حين وقع الجانبان على اتفاقية تؤسس لذلك. لدى تلك النقطة، انطلقت العلاقات العلمية والتكنولوجية بشكل وثيق ومتسارع، إلى أن بلغت مؤخرًا تعاونًا في علوم الفضاء توج بإطلاق قمر صناعي.

وتشكل إسرائيل المورد الثاني بعد روسيا للسلاح الهندي. وهناك تناغم في كثير من القضايا بين روسيا وإسرائيل، حيث شكلت العلاقات الاقتصادية والتجارية الأكثر أهمية بين البلدين وحققت أكبر تحسن، وبخاصة بعد تحسن وتعزيز العلاقات بين البلدين بتولي بوتين السلطة في روسيا.[58]

ونظمت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين مجموعة من الاتفاقيات، إذ سعى الطرفان إلى التفاهم على تطوير علاقاتهما الاقتصادية لتشمل مجالاتٍ واسعة، وفي مقدّمتها مجالات الطاقة والغاز والتكنولوجيا المتطوّرة، والفضاء، والسّياحة، والزراعة. وكانت روسيا وإسرائيل قد وقّعتا على أكثر من عشر اتفاقيّات تعاون بينهما منذ العام 1994 وحتى 2010. ففي العام 1994، وقّعت الدولتان ستّ اتفاقيات للتعاون في مجالات: العلم والتكنولوجيا؛ والسياحة؛ والثقافة والتعليم؛ والصحة، والزراعة، والصناعة الزراعية؛ والطّيران. ووقّعت الدولتان في العام 1996، اتفاقية تعاون في مجاليَ البريد والاتصالات. وفي العام 1997، وقعتا اتفاقيّة في مجال الحرب ضد الجريمة. وفي العام 2000، وقّعت الدولتان اتفاقيّتين؛ واحدة في مجال منع الازدواج الضريبي وأخرى في مجال إقامة مراكز ثقافيّة في الدولتين. وفي العام 2010، وقعتا اتفاقية تعاون أمني وعسكري بينهما.

وتم إنشاء ما عرف بالمجلس الاقتصادي الروسي الإسرائيلي، ويقوم المجلس بإقامة مؤتمرات بحضور العديد من الخبراء في المجال الاقتصادي للتشاور بشأن المشروعات والاهتمامات

58 Seth J. Frantzman, New joint ventures hint at 'burgeoning relationship' between Israel and India, Defense News, 18/2/2020: bit.ly/3dLH18e

المشتركة، حيث تحولت العلاقة بين البلدين من ثقة متبادلة إلى التعاون في مجالات عدة، كما أن إنشاء المجلس وتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية، مهد ذلك للتعاون في المجال التكنولوجي. وروسيا بمثابة سوق للسلع التكنولوجية التي تنتجها إسرائيل، والتي يصعب تصرفها في الأسواق العربية لأسباب سياسية.

وفيما يخص التبادل التجاري بين روسيا وإسرائيل، قال الوزير الإسرائيلي المشارك في اللجنة الحكومية المشتركة الروسية الإسرائيلية للتعاون التجاري والاقتصادي، زئيف إلكين؛ إن روسيا وإسرائيل تعملان على رفع حجم التبادل التجاري إلى مستوى «ما قبل الأزمة، وهي أزمة الطائرة الروسية» الذي يبلغ 3 مليارات دولار. وقال إلكين: «سنترك الأزمة في الماضي ... نحن لم نبدأ بعد في تلخيص 2018، لكننا نسعى جاهدين لتجاوز الرقم الذي وصلنا إليه العام 2014». وتشير مستندات اللجنة الحكومية المشتركة إلى أن حجم التبادل التجاري الروسي الإسرائيلي في العام 2017 بلغ 2.5 مليار دولار، بزيادة قدرها 14 بالمئة، وبنسبة نمو بلغت 13 بالمئة في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام، ليصل إلى 1.6 مليار دولار.[59]

من هنا، نستخلص أن الجانب الاقتصادي له انعكاس كبير ودور ليس بالهين على سيرورة العلاقات بين إسرائيل والدول المعروفة تقليديًا بقربها من الموقف الفلسطيني، وهذا لا بد له من إضاءة اللون الأحمر أمام الفلسطينيين لإعادة ترميم علاقاتهم مع العالم، الأمر الذي قد يساعدهم في الصمود، وبخاصة بعد تنامي التطبيع العربي، حيث إن 50% من الدول العربية إما تقيم علاقات مباشرة وإما غير مباشره وإما مؤيدة للتطبيع، وهذا مؤشر مقلق.

احتمالية السيناريو

من خلال فحص المسرعات الاقتصادية والاجتماعية (الفقر، البطالة، الهجرة، العنف)، والمسرعات السياسية (التنافس بين قيادات فتح، تعمق الانقسام، الضم، تطرف إسرائيل، رؤية ترامب، وبخاصة إذا استمر الشلل في الفعل السياسي الفلسطيني، وتراجع الحاضنة العربية، وانشغال العالم بالأزمة الاقتصادية ... وغيرها)، فإن الاتجاه العام يساعد على تسارع نمو هذه المسرعات بالاتجاه السلبي، كما أشارت الأوراق المرجعية كافة، وبالتالي فإن احتمالية

59 انظر حول العلاقات الروسية الإسرائيلية:
محمد البنداري، العلاقات الروسية الإسرائيلية في ضوء الربيع العربي والأزمة السورية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2019/5/6: bit.ly/3aJWyET
وروسيا وإسرائيل تعملان على رفع حجم التبادل التجاري إلى مستوى «ما قبل الأزمة»، سبوتنيك عربي، 2018/10/9: bit.ly/2QyHoeQ

هذا السيناريو ستكون نتيجة طبيعية لمسار السيناريو الأول، إلا إذا حدث أمر قليل الاحتمال عالي التأثير، مثل قرار لدول كبرى بالتدخل المباشر في حل الصراع، أو اندلاع انتفاضة فلسطينية عارمة، أو تغير سياسي إيجابي يخدم الفلسطينيين في دولة عربية وازنة.

ولا شك أن فوز بايدن والتزامه بحل الدولتين، وإعادة والمساعدات والعلاقات مع السلطة الفلسطينية سيقلل من إمكانية حدوث هذا السيناريو.

وقد يكون هذا السيناريو نتيجة تراكم سلبي لمؤشرات تنتج سيناريوهات فرعية تساهم في تردي الصمود الفلسطيني مثل:

- تسارع التطبيع العربي، فهو بالتأكيد سيضعف الموقف الفلسطيني، وبالتالي فإن حالة الصمود الفلسطيني ستضعف وتصبح أكثر قابلية لضغوط السياسية والمالية. وقد يشكل تسارع التطبيع عاملًا ضاغطًا على الجانب الفلسطيني للعودة إلى طاولة المفاوضات كطرف ضعيف في مواجهة إسرائيل المنتشية من توسع تحييدها لأطراف عربية كثيرة.

- تنامي العنف ومظاهر الفوضى لأسباب عديدة، وأهمها ضعف السلطة المركزية لصالح قوى محلية.

- تمكن إسرائيل من تغيير مواقف دول معروفة تاريخيًا بتأييدها لفلسطين، كما حدث مع الهند، وقد يحدث ذلك مع دول أفريقية عديدة نظرًا لحجم الاستثمارات الإسرائيلية في أفريقيا.

- استمرار الانقسام وآثاره وارتفاع مستويات الفقر والبطالة.

ستدفع هذه السيناريوهات الفرعية وتراكمها المجتمع الفلسطيني نحو الانهيار والفوضى، وهذا سيوجد بيئة مناسبة لإحياء فكرة قيادات محلية، أو استدعاء لدور أردني أمني، أو من الممكن أن يكون هذا الحال بيئة مناسبة لاندلاع انتفاضة جديدة.

السيناريو الثالث: استمرار وتنامي الصمود

على الرغم من كل المؤشرات السلبية في الحالة الفلسطينية، فإن هناك بيئة إسرائيلية ودولية وإقليمية بحاجة إلى العمل المكثف لاستغلالها لكي تمنع الانهيار الفلسطيني، وتعزز الصمود إلى حد ما.

البيئة الفلسطينية

على الرغم من الصورة القاتمة في الوضع الفلسطيني، فإن هناك عوامل لا تزال صالحة لاستغلالها في تدعيم الصمود الفلسطيني، تستند إلى عدالة القضية الفلسطينية وتفوقها الأخلاقي، وإلى تمسك الشعب بقضيته واستعداده لمواصلة الكفاح لتجسيدها، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال خطوات مثل: إنهاء الانقسام، إعادة بناء التمثيل الوطني في إطار منظمة التحرير، من خلال إجراء الانتخابات على كل المستويات المحلية والعامة، حيثما يمكن ذلك، واستنهاض طاقات جميع الفلسطينيين، وبخاصة في الشتات، ومعالجة مشكلاتهم، وتغيير شكل السلطة ووظائفها وموازنتها، والتوافق على إستراتيجية وطنية شاملة، وتطوير أشكال المقاومة، وتوسيع المقاطعة، ودعم القطاعات الاقتصادية التنموية والإنتاجية وغير ذلك. ويمكن في هذا الجزء التطرق إلى الدعوات إلى حل السلطة، أو تغيير وظائفها، أو تحويلها إلى دولة، وتشكيل مجلس دستوري. ومن المهم الإشارة إلى أشكال الصمود القائمة فعلًا؛ مثل الهبات، والمقاومة الشعبية، ومعركة بوابات الأقصى، ومسيرات العودة، ودور لجان العودة في فلسطين والشتات، والتكافل وأشكال العمل الطوعي والمبادرات الشبابية ... وغيرها، والعودة إلى الزراعة والاقتصاد المنزلي، وترشيد التعليم، وإعادة الثقة بين النظام السياسي والشعب، والتركيز على الطاقات الشبابية وإشراكهم في الحياة السياسية، والاهتمام بنموذج القائمة العربية المشتركة في أراضي 48 ودعمها، والاهتمام بتثبيت وتمكين مخيمات لبنان وسوريا وتعزيز الهوية الوطنية، لأنه سيساهم في تعزيز حالة الصمود الفلسطيني.

البيئة الإسرائيلية

تعاني إسرائيل من ثغرات وثقوب في المجتمع قد تجعلها أضعف من أن تنفذ كل ما تريد، ومن هذه الثغرات كما ذكر سابقًا: فقدان العمق الإستراتيجي، ضيق الحيز الجغرافي، الخلل الديموغرافي، التخوف من تحول موقف الدول الكبرى اتجاه إسرائيل، انعكاسات التحولات

الإقليمية، مشاعية التكنولوجيا وإمكانات امتلاكها من تنظيمات صغيرة، إنهاء الاحتكار النووي في الشرق الأوسط، الخوف من انعكاسات العولمة، التباينات الطبقية في المجتمع، اختفاء فكرة الاحتلال التقليدي في العالم، غياب القيادات الكاريزمية، تزايد نسب الفساد، الحساسية ضد خسائر العنصر البشري في الحروب، القلق من الصورة الذهنية لإسرائيل واليهود في العالم، المكانة الدينية للقدس، تدني مستوى الاستقرار السياسي.

إن تضافر هذه المؤشرات، أو بعضها، سيزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي (إسرائيل أجرت 3 انتخابات في عام واحد، وقد تذهب إلى انتخابات رابعة. وفي العام 2019، كانت هناك اضطرابات مجتمعية على أسس عرقية. وتقع إسرائيل في المرتبة 163 من بين 195 دولة في مؤشر الاستقرار السياسي، حيث بلغ المؤشر في إسرائيل (-0.93).

كما أن ثبات فلسطينيي 48 داخل إسرائيل، وتعزز مكانتهم السياسية في الانتخابات الأخيرة نتيجة تشكيل قائمة مشتركة، وتعزز دور لجنة المتابعة العليا، يمكن أن يساهم -إلى حد ما- في خلق حالة تدعم صمود الفلسطينيين في أراضي 48، وهذا بالضرورة سينعكس إيجابيًا على حالة الصمود العام.

البيئة الدولية والإقليمية

هناك حالة واسعة من التضامن الشعبي العربي والعالمي مع القضية الفلسطينية، وهناك تراجع في صورة إسرائيل في العالم، كما أن نجاحات حركة المقاطعة (BDS) أمر يؤشر على أن هناك بيئة دولية يمكن استغلالها والبناء عليها لمزيد من تكريس عزلة إسرائيل. كما أن هناك رغبة أوروبية ودولية ومواقف دولية لا تزال تتمسك بأسس ومرجعيات حل الصراع على أساس إقامة الدولة الفلسطينية، مثل مواقف روسيا والصين وأوروبا وغيرها من أجل الانتهاء من الصراع الفلسطيني والإسرائيلي، الأمر الذي يمكن أن يشكل فرصة لديبلوماسية فلسطينية فاعلة لتعزيز الجبهة الدولية في مواجهة صفقة القرن المرفوضة تقريبًا من كل دول العالم.

إن التغيرات الإقليمية والدولية تتدحرج نحو اصطفافات إقليمية ودولية، وهناك إرهاصات تعدد الأقطاب في النظام العالمي، الأمر الذي يشكل فرصة سانحة للفلسطينيين لإعادة النظر في تحالفاتهم والاستفادة من مصالح الدول لصالح قضيتهم، وبخاصة أن العامل الفلسطيني مهم جدًا في الاستقرار الإقليمي والدولي، ويشكل نقطة قوة فلسطينية يمكن استغلالها.

من المفيد الإشارة -كما في الجدول أدناه- إلى مؤشر العولمة الذي تتفوق فيه إسرائيل على فلسطين، وهذا يعطيها ميزة في الاستفادة من البيئة الدولية، حيث لديها قدرة اجتماعية وسياسية واقتصادية تجعلها أكثر قدرة على التكيف من فلسطين.

جدول (4): مؤشر العولمة لدى إسرائيل وفلسطين[60]

مؤشر العولمة	إسرائيل	فلسطين
العولمة الاقتصادية	76.48	35.44
العولمة السياسية	62.56	49.01
العولمة الاجتماعية	77.12	6.72
المعدل	72.88	30.39

المصدر: KOF Index of Globalizatio, 2017

وهناك عوامل عدة يمكن الارتكاز عليها في حالة تعزيز الصمود، فسيناريو الصمود وتحسن الأوضاع الفلسطينية يمكن في حالة حدوث أي من السيناريوهات الفرعية الآتية:

- **سيناريو فرعي (1) تغير محلي:** إنهاء الانقسام، وتشكيل نظام سياسي يشمل الجميع، وتنفيذ خطة لإعادة إحياء دور منظمة التحرير، وتقوية العلاقات مع الشتات، وإحياء الاتحادات والنقابات والهيئات الشعبية في الخارج، وإعادة الثقة بالمجتمع المدني، وإعادة دور التنظيمات في تعزيز الانتماء الوطني.

- **سيناريو فرعي (2) تغير إقليمي:** حدوث تغير إيجابي في العامل الإقليمي، وبخاصة العربي (في مصر أو العراق أو سوريا).

- **سيناريو فرعي (3) تغير دولي:** تنامي الرغبة الدولية في حل الصراع العربي الإسرائيلي، وبخاصة في ظل مظاهر تشكل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

60 KOF Index of Globalization, 2017: bit.ly/36mxumd

احتمالية السيناريو

الشعور بالخطر الكبير على القضية الفلسطينية، وتنامي حالة المطالبة بتحسين الأداء السياسي والاقتصادي، ودخول حراكات شبابية إلى العمل الوطني، والخوف على مستقبل الهوية الفلسطينية والحالة الهشة للاجئين. كل هذا قد يدفع بالسيناريو الفرعي رقم (1)، وهو التغير المحلي الذي بالضرورة سينعكس إيجابيًا على رفع نسبة احتمالية هذا السيناريو، ولكن هذا يحتاج في الحد الأدنى 5 سنوات.

الخلاصة

يبين الجدول رقم (5) ملخصًا لتطور السيناريوهات بفعل العوامل التي تدفع وتؤثر في حدوث السيناريو.

الجدول بني على منهجية أوزان العوامل والتحليل الكيفي الذي ذكر سابقًا، والحدس من النقاشات في ورش العمل المختلفة. فقد تم تجميع العوامل وفقًا لتقنية (PESTEL) واستخدم الحساب الكمي لعدد العوامل (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية)، ووفقًا لأوزان هذه العوامل في التأثير (وزن تأثيرها هو معدل التأثير الذي اقترح من كل ورش العمل) تم احتساب نسبة كل عامل في كل سيناريو، ومجموع كل العوامل، وهو الوزن الحقيقي للسيناريو. وبناء على هذه المنهجية **يمكن استخلاص الآتي:**

- السيناريو الأقوى احتمالًا من حيث قوة العوامل التي تدفع باتجاه ترجيحه، هو سيناريو الوضع القائم؛ أي مجتمع هش منقسم وتعميق في انفصال غزة. والعوامل الأساسية في هذا السيناريو تتلخص في الانقسام، وانعدام الفعل السياسي الفلسطيني، وتراجع دور منظمة التحرير. ولهذا، نلاحظ أن نسبة العوامل السياسية في هذا السيناريو هي (43.3%)[61]، وهذا السيناريو سيستمر من 2-3 سنوات (مؤشرات الأزمة تشير إلى أنه قد يستمر فترة أقل). وفي حالة تعمّقه، سيتم الانتقال إلى سيناريو الانهيار والفوضى، حيث ستكون العوامل السياسية والاجتماعية هي المحرك الأساسي لهذا السيناريو، فهو سيحدث كنتيجة لتعمق وتدهور سيناريو المجتمع الهش المنقسم. وفي حال حدوث مؤشرات إيجابية، ستتعزز احتمالية حدوث سيناريو الصمود.

- يلاحظ أيضًا من الجدول أن هناك تقاربًا في وزن العوامل التي تؤثر في كل من سيناريو الصمود وسيناريو الفوضى، وهو منطقي جدًا، حيث إن العوامل التي ستؤدي إلى الفوضى

61 نسبة العوامل السياسية من مجموع العوامل لهذا السيناريو (143/62)، ووزنها النوعي هو 19.8 (حاصل ضرب مجموعها في وزنها 62*0.32).

هي تقريبًا العوامل نفسها، فإذا تم وضع سياسات لمنع الفوضى، فهنا بالضرورة ستحدث حالة صمود فلسطيني (على سبيل المثال إعادة الوحدة الوطنية هي أهم عوامل الصمود، وفي حال غياب هذا العامل، فإن الآثار السياسية والاجتماعية مع عوامل أخرى تقود إلى حالة الفوضى).

جدول رقم (5): أوزان السيناريوهات وفق العوامل المؤثرة (من حساب الباحث)

السيناريو/ المؤشر	سياسي	اجتماعي	اقتصادي	تكنولوجي	بيئي	مجموع	الوزن
مجتمع منقسم هش وزيادة عزلة غزة	62	36	37	5	3	143	
	%32	%19	%26	%12	%11		
	19.8	6.8	9.6	0.6	0.30		36.3
الصمود	11	11	15	7	1	39	
	%32	%19	%26	%12	%11		
	3.5	2.9	2.6	0.84	5.1		14.9
السيناريو الفوضى	11	19	50	5	9	89	
	3.5	3.6	1.3	5	1		14.4

يتم استخدام أكثر من أداة في الدراسات المستقبلية للتأكد وزيادة درجة التعيين في الاستنتاجات، وحيث إنه تم لأغراض هذه الدارسة استخدام أدوات عدة (التوزين، مصفوفة التأثير المتبادل، بناء السيناريوهات)، فقد تم الوصول إلى استخلاصات متوافقة وتلامس الواقع الذي تمت الإشارة إليه في التقارير المرجعية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والسياسية، حيث يبين الجدول رقم (6) أن العامل السياسي هو الأكثر أهمية في التأثير على الصمود الفلسطيني بواقع (2.36) أي (عالي التأثير سلبًا)، يليه العامل الاقتصادي فالاجتماعي وهما في درجة سلبية على التوالي (0.6) و(0.63)[62]. في المقابل، فإن العامل السياسي هو العامل الذي إذا تم استخدامه يعطي مردودًا إيجابيًا على حالة الصمود، حيث حصل المكون السياسي على أعلى معدل 3.07 في القدرة الكامنة لدى الشعب الفلسطيني على الصمود سياسيًا، وفي حال تم العمل على العاملين الاقتصادي والاجتماعي خلال سياسات جديدة وتوافق وطني يمكن

62 الدرجة هي معدل المؤشرات الفرعية المؤثرة على الصمود - المؤشرات الفرعية الداعمة للصمود.

أن تدعم الصمود الفلسطيني، ونزيد من الوزن النوعي للعوامل المؤثرة في الصمود وخاصة المكون السياسي في الدرجة الأولى.

وقد جاءت نتائج مصفوفة التأثير المتبادل التي تم احتسابها من خلال معدلات المؤشرات كافة لكل المكونات، وتأثير كل مؤشر على باقي المؤشرات، حيث أشارت المصفوفة كما هو في الشكل (4) أن العامل السياسي هو الأكثر تأثيرًا، وأن العامل الاجتماعي هو الأكثر تأثرًا.

جدول (6): نسبة القدرة على الصمود بالنسبة إلى أوزان معدلات عوامل التأثير

المكون	معدل المؤشرات الفرعية المؤثرة على الصمود	معدل المؤشرات الفرعية الداعمة للصمود	نسبة القدرة على الصمود	وزن المؤشر	القدرة الحقيقية (%)
سياسي	5.43	3.07	56.5	0.32	18.08
اقتصادي	4.6	4	86.9	0.26	22.59
اجتماعي	4.6	3.97	86.9	0.19	16.51
بيئي	6.6	3.9	50.1	0.12.	6.01
تكنولوجي	3.99	3.97	101.1	0.11	11.1
المعدل	5.24	3.78	76.3		14.86

1) القدرة على الصمود = معدل المؤشرات الفرعية الداعمة للصمود/معدل المؤشرات الفرعية المؤثرة على الصمود.

2) القدرة الحقيقية (%) = نسبة القدرة على الصمود* وزن المؤشر.

3) التأثير = معدل المؤشرات الفرعية المؤثرة على الصمود - معدل المؤشرات الفرعية الداعمة للصمود.

شكل (3): مصفوفة العوامل المؤثرة والمتأثرة

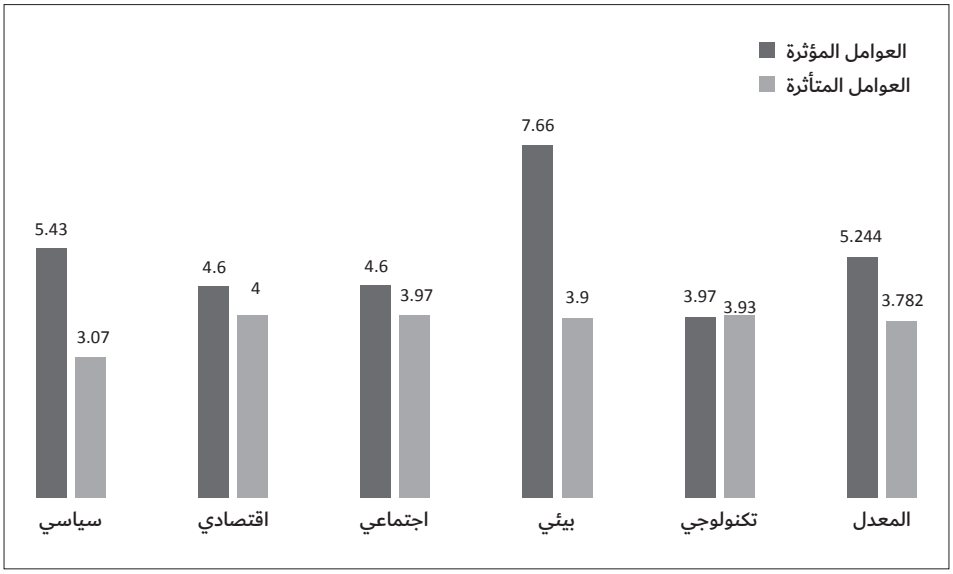

يلاحظ من الشكل رقم (3)، (وهو معتمد على المؤشرات وأوزانها ومعدلاتها) أن القدرة على الصمود الفلسطيني في ظل المؤشرات الحالية هي منخفضة (14,86%) وذلك بسبب أن المؤشرات الرئيسية في صنع الصمود (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) هي الأكثر تأثيرًا، ولها ثقل تأثيري كبير، وهي ذات أوزان سلبية في تأثيرها على الصمود.

وهذا أيضًا ما يمكن ملاحظته في الأوراق المرجعية وفي الأدبيات، حيث إن الفقر والبطالة والتفتت الاجتماعي هي نتاج المكون السياسي: الانقسام، بروز حراكات اجتماعية، ضعف الصورة الذهنية للسلطة الوطنية بين المواطنين وانعدام الثقة فيها، والإجراءات الإسرائيلية، وإغلاق قطاع غزة. وفي تقنية توزين المؤشرات، وفق استبيان استكشاف الآراء، تبين أن مؤشر الانقسام هو الأعلى تأثيرًا من بين المكونات.

ومن خلال جدول المستقبل (future table)، تبين أن أهم العوامل التي تؤثر على سيناريو المجتمع الهش على التوالي (الانقسام، هيمنة الحزب الواحد، التطبيع، حصار غزة)، وبدون العمل على هذه العوامل، فإن سيناريو الصمود سيضعف بشكل كبير وتزداد مؤشراته السلبية (البطالة، التفتت الاجتماعي، ارتفاع معدلات الجريمة) ... وغيرها.

كل ما ذكر أعلاه هو مرهون بالعامل الإقليمي (الاستقرار السياسي، الضعف في الدول العربية،

التطبيع، الدعم العربي، المالي والمعنوي)، والعامل الدولي (صفقة القرن، موقف الاتحاد الأوروبي، موقف الصين وروسيا).

كما يتضح من الجدول أدناه أن إمكانية المناعة الفلسطينية في إطار تعزيز الصمود تعتمد بشكل كبير على العوامل الداخلية، حيث تكون قدرة العوامل التي إن تم العمل على تدعيمها 2.2 ضعف العوامل التي تؤثر سلبا على الصمود. أي أن إمكانية الصمود موجودة، ولكن بشروط تدعيم العوامل الداخلية والعمل على تسخير العوامل الدولية من خلال مؤشرات معينة (صورة إسرائيل، التضامن العالمي)، وهذا يتطلب العمل على إنهاء الانقسام وإعادة الوحدة وتنشيط الديبلوماسية الفلسطينية وتغيير العامل الدولي لصالح دعم الصمود الفلسطيني.

جدول (7): العوامل التي تؤثر على الصمود والعوامل التي تزيد من المناعة والصمود

معدل العوامل التي تؤثر على الصمود		معدل العوامل التي يمكن أن تزيد المناعة والصمود	
الداخلية	1.94	الداخلية	3.04
العالمية	0.57	العوامل الدولية	2.4
الإقليمية	0.93	الإقليمية	1.1
الإسرائيلية	0.92	الإسرائيلية	1.3
المعدل	1.09		1.96

يتبين من الجدول أعلاه أن العوامل الكامنة التي من الممكن أن تزيد في مناعة المجتمع الفلسطيني، وتعكس الوضع، هي العوامل الداخلية والإقليمية والدولية إذا ما أحسن استخدامها، إلى جانب إعادة إصلاح العوامل الداخلية التي تشكل 40% من عوامل تحصين الصمود؛ أي إن سيناريو الفوضى والهشاشة ليس قدرًا، بل إن عوامل الصمود، وإن كانت قليلة، يمكن تعظيم تأثيرها شريطة التقاط اللحظة المؤاتية من حيث توفر العوامل الداخلية والدولية الداعمة للصمود، غير أن هذا الوضع غير ثابت ويتحرك بسرعة؛ أي إن الأمر مرهون بنسبة التسارع في هذه العوامل.

شكل (4): معدلات عوامل الصمود مقارنة مع العوامل المؤثرة

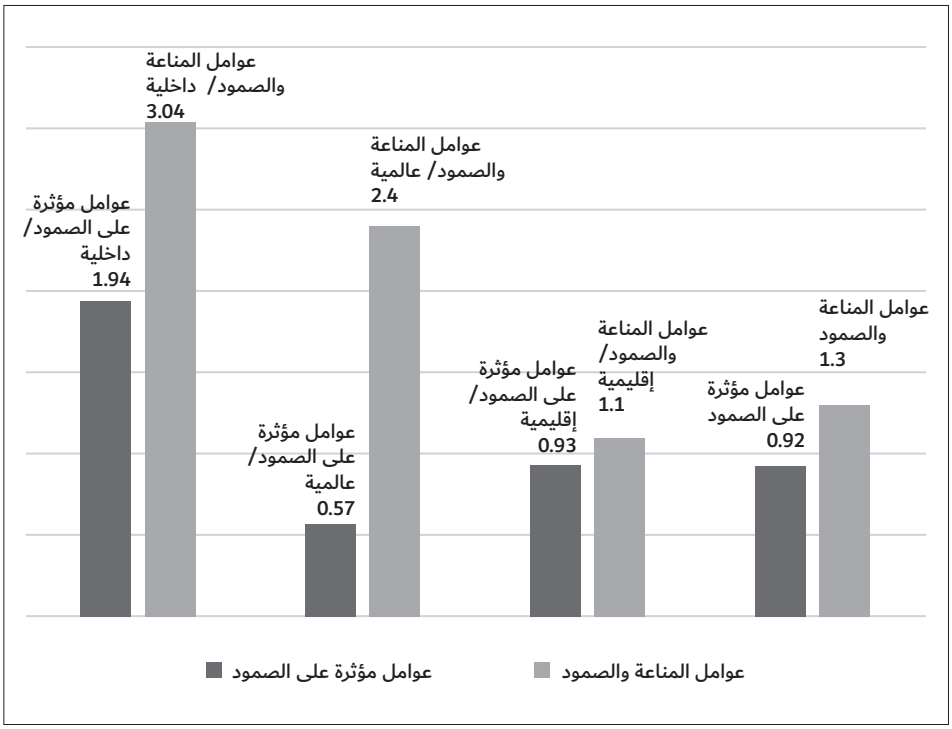

الخاتمة والتوصيات

على الرغم من هشاشة الوضع الفلسطيني وسوء الحال، فإن الأوضاع الإقليمية والدولية والإسرائيلية في حال ديناميكية سريعة التغير، حيث هناك عوامل قوة فلسطينية على الصعيد المحلي يمكن الارتكاز عليها في تحسين مؤشرات الوضع الفلسطيني، ومنها:

أولًا. على الصعيد الفلسطيني

سياسيًا:

- الشراكة الوطنية الكاملة، وترتيب أحوال منظمة التحرير، والتركيز على اقتصاد الصمود، والعمل على سد الثغرات الاجتماعية.
- الاستعجال في تطوير العلاقات الوطنية الداخلية نحو وحدة وطنية قادرة على اتخاذ القرار المناسب بالنسبة إلى مستقبل السلطة، والاتفاق على الخطة الرافعة لهذا القرار، والبرنامج الوطني الذي ينهض بعبئه الجميع، بما في ذلك تطوير منظمة التحرير، بنيةً وبرنامجًا، من خلال انضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي إليها.
- إعادة الترابط وتعزيز الهوية الوطنية بين الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم.
- إعادة هيكلة الأحزاب والتنظيمات السياسية عبر إشراك الشباب في العمل القيادي والهيئات العليا.
- العودة للحديث عن انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية قد يكون سلاحًا ذًا حدين، فليس هناك أي ضمانات أو مؤشرات بأن الانتخابات ستكون العلاج الشافي ما لم تتوفر مستلزمات ضرورية لمشكلة الانقسام، وفي أحسن الأحوال سيكون هناك إدارة للانقسام وتقاسم مصالح بين طرفيه.
- ربط قطاع غزة والضفة الغربية والشتات بنشاطات سياسية واجتماعية واقتصادية مشتركة.

- تشكيل حكومة وحدة وطنية تدير الشأن العام، وتعزيز دور المنظمة في الشأن السياسي.
- ديبلوماسية فلسطينية واضحة وفاعلة وقادرة على فهم العلاقات الدولية وتعقيداتها.

اقتصاديًا:

- أثر وباء كورونا على الاقتصاد الفلسطيني بصورة لم تشابهها حالة سابقة بمفردها، وربما أقرب ما يكون هو ممازجة حالة اجتياح الاحتلال الإسرائيلي للمدن الفلسطينية في العام 2002، مضافًا إليها حالة تراجع كبير في المساعدات الدولية. يمكن أن تتناغم نتائج هذه الدراسة مع بعض الأمثلة من الإجراءات التي عمدت الحكومة إلى اتباعها في الفترة السابقة، بهدف استنتاج سياسة يمكن أن تؤدي إلى زيادة كفاءة إدارة الحالة، وبخاصة في الفترة المقبلة.
- أعاد هذا الوباء الاقتصاد الفلسطيني إلى الوراء خمس سنوات سابقة، وبالتالي تتطلب حالة الوباء إدارة فعالة تتجنب قدر الإمكان الإجراءات الشاملة، بمعنى تقليل الخسائر إلى أدنى درجاتها على الاقتصاد الفلسطيني مع السيطرة القصوى على انتشار الوباء.
- تتطلب ممارسة الأنشطة الاقتصادية إعادة التفكير في خلق أجواء استثمارية وبيئة حاضنة لا يشوبها الشك وعدم اليقين.
- إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- حث صناع القرار والمؤسسات المانحة ومؤسسات الدعم الاجتماعي على توجيه أموال المساعدات إلى الطبقة الفقيرة والمهمّشة.
- وضع خطط لتقليل الاعتماد الاقتصادي على إسرائيل، وحماية السوق المحلي من المنتجات الإسرائيلية.

اجتماعيًا:

- تعزيز دور الأسرة؛ إذ تعدّ الأسرة الفلسطينية أحد مقومات الصمود الفلسطيني، وهي القادرة على التكيف المقاوم، ولديها شبكة علاقات وخبرات قادرة على الصمود من أجل البقاء بقدرة تفوق مؤسسات المجتمع المدني والنقابات وبعض الأحزاب السياسية الفلسطينية.

- تعزيز دور الشباب في العمل التطوعي، حيث تراجعت نسبة العمل التطوعي بين الشباب منذ العام 2000 وحتى 2017 بنسبة 33%.
- خلق برامج تخفف من حدة البطالة، عبر رعاية الأفكار الإبداعية وخلق فرص عمل تعزز دور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية.
- العمل على تعزيز السلم الأهلي ومحاربة العنف.
- تغيير السياسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية التي أرادت منذ الانقسام الفلسطيني تحييد الجماهير عن القيام بواجبها النضالي، وإعادة الاعتبار للمجال العام، على مستوى حرية العمل الحزبي، والطلابي والنقابي، وما يتصل بذلك من منابر ومنصات ميدانية مؤثرة، والعودة إلى خطاب التعبئة الوطنية.
- تعزيز الحركات الاجتماعية، وهي من أهم التيارات القادرة على التغيير والفعل والصمود في المجتمع الفلسطيني التي يمكن التعويل عليها في التغير؛ كونها تتسم بالقوة والفاعلية، وهي عابرة للأحزاب والطوائف والطبقات الاجتماعية والعشائرية والمناطقية، فربما إذا توحدت بعض الحركات الاجتماعية مع مؤسسات المجتمع المدني في حراك شعبي ديمقراطي لأهداف وطنية مقنعة للجمهور الفلسطيني، ستكون قادرة على التحرك والتغيير والصمود. من الصعب في الظروف الفلسطينية الراهنة ولادة أحزاب فلسطينية، لكن يمكن ولادة حركات اجتماعية جديدة أو حراكات لتحقيق أهداف مطلبية أو نقابية أو وطنية، غير أن المطلوب ديمومة الحركات الاجتماعية بأن تأخذ مبنى أكثر تنظيميًا وصلابة وجماهيرية، مثل الحركة الطلابية التي لها شكلها شبه المؤسسي، والتي تخرج كوادر باستمرار، وهي مرتبطة ببنى مؤسسية. وهنا من الجدير قوله إن الحركات الاجتماعية هي التي يقودها ويكون جمهورها الشباب، والطبقة الوسطى، والفئات المهمشة، والأكثر تضررًا في المجتمع.

ثانيًا. على المستوى الإسرائيلي

- الاستفادة إلى حد كبير من الثغرات الموجودة في المجتمع الإسرائيلي التي أشير إليها سابقًا.
- تعزيز دور فلسطينيي 48 من خلال دعم وحدتهم الاجتماعية والسياسية.

ثالثًا. على المستوى الإقليمي والدولي

- بناء تحالفات جديدة، وفهم التغيرات الإقليمية والدولية وتسخيرها لمصلحة القضية الفلسطينية.
- التغير والتكيف قدر الإمكان مع المتغيرات العالمية والإقليمية. فالجمود الفلسطيني وعدم قدرة هياكله على التغير أو التكيف سيجعل المجتمع الفلسطيني في حالة الانتظار وعدم القدرة على الفعل.
- تعزيز الديبلوماسية الفلسطينية في شرق آسيا والصين وأفريقيا.
- دعم وتعزيز حملة المقاطعة الدولية ضد إسرائيل.
- تعزيز الديبلوماسية الشعبية والتواصل مع الجمعيات والاتحادات والجامعات ومراكز التفكير العالمية.

يتكيّف الوضع الفلسطيني دائمًا مع الظروف السلبية دون محاولة استخدام مؤشرات القوة الكامنة لديه لتغيير نحو الأفضل، وتحقيق مؤشرات صمود أكفأ.

خلاصة القول: إن مربط الفرس لصمود الفلسطيني، كما يتبين من كل المؤشرات، مرهون بالأداء الفلسطيني الداخلي أولًا، وفهم شبكة العلاقات الدولية والإقليمية على أنها أعقد بكثير مما نتصور، ومما تتخيله عقلية العربي العاطفية الخادعة ثانيًا.

الحال في العام 2025

على الرغم من المؤشرات الضعيفة لإمكانية ترميم الوضع البائس، فإن الحال الفلسطيني سيبقى هشًّا وسيكون الصمود مرهونًا -إلى حد كبير- بالعمل على عكس اتجاه المؤشرات السلبية.

من خلال التحليل الكمي والكيفي للمؤشرات السلبية سياسيًا (الانقسام، خطة ترامب، سياسة بايدن، عدم وجود رؤية وإستراتيجية نضالية موحدة، ضعف منظمة التحرير وتراجع صورتها، أداء الأحزاب الضعيف، عدم مشاركة الأجيال الجديدة)، واجتماعيًا (الفقر، البطالة، العنف)، واقتصاديًا (آثار الكورونا، تراجع المساعدات الدولية، القطاع الخاص)، وبيئيًا (الإجراءات الإسرائيلية البيئية، عدم قدرة البلديات على القيام بمهامها)؛ يتبين أن كل هذه العوامل لا يمكن عكس اتجاهها في وقت قريب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تسارع الفعل الفلسطيني يكون منخفضًا دائمًا في حل الإشكاليات. وبالتالي فإن المجتمع الهش سيستمر على الأغلب في السنوات الخمس القادمة، وبخاصة أن نسبة المناعة لدى المجتمع الفلسطيني -كما أشارت المعطيات الرقمية- تتجه نحو السلبي (عزوف الشباب عن العمل السياسي، الفقر، البطالة)، في حين أن عوامل الضغط لصالح إضعاف الصمود (خطة الضم، سياسة بايدن، تراجع الدعم المعنوي والمالي الدولي، ... وغيرها) ترجح احتمالية بقاء المجتمع الفلسطيني هشًّا، وبخاصة في ظل العوامل أدناه:

- نتائج الانتخابات الأميركية.
- تطبيق خطة الضم.
- تسارع التطبيع العربي.
- الانقسام وإمكانيات استمراره.
- حدوث تغير عربي دراماتيكي.

أما عن فترة احتمالية وقوع السيناريوهات وفقًا لتحليل تقنية دلفي وسلوك المؤشرات كما هو موضح في الجدول أدناه، فإن الأعوام بين 2023-2026 ستكون حاسمة في المستقبل الفلسطيني، وستكون أواسط السنة 2024 إلى 2025 الأكثر حسمًا ربما.

جدول 8: احتمالية وقوع السيناريوهات وفقًا لتحليل تقنية دلفي وسلوك المؤشرات

السيناريو	قبل العام 2025	بعد العام 2025	السنة الوسطى	التعليل
خيار تمتين الصمود	2023-	2025	2024	قبل إذا توقف اتجاه تعميق الانقسام، وعكس اتجاهه إلى حد ما، من خلال شكل من التعاون في إدارة الانقسام، وبعد إذا اتُفق على شكل من الوحدة وبرنامج نضالي مشترك في إطار نظام سياسي موحد.
الهشاشة العميقة	2022	2026	2023	قبل في حالة استمرار الانقسام وتعمق الفقر والبطالة والهجرة وتنامي الانقسام.
الفوضى	2024	2028	2026	قبل في حالة اختفاء الرئيس، الضم الفعلي وتعمق سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة تنامي الجهوية، وضعف شديد في منظمة التحرير والأحزاب.

بقي القول إن الأخطر في الدراسات المستقبلية هو كيفية إدراج المتغير «قليل الاحتمال عظيم التأثير» (Low Probability –High Impact)، وبخاصة عندما يشكل هذا المتغير نقطة تحول في اتجاه (Trend) معين للظاهرة موضوع البحث، أو نقطة تحول للاتجاه الأعظم (Mega-Trend) للظاهرة.

ويتم تقسيم هذا المتغير إلى ثلاثة نماذج:

- نموذج الأوزة السوداء (Black Swan) وهو الحدث غير المتوقع نهائيًا. وبالتالي ليس هناك خطط لمواجهته، وهو على سبيل المثال ماذا لو اندلعت حرب إيرانية إسرائيلية وتدخلت فيها قوات المقاومة الفلسطينية؟ في هذه الحالة قد تكون كل الخيارات مفتوحة، ويصبح هناك تعقيد يصعب تخمين نتائجه صعبًا جدًا.

- النموذج المتوقع بدون استعداد لمواجهته (Known but unprepared for)؛ أي متوقع، ولكن لا توجد استعدادات مسبقة لمواجهته. ماذا لو إسرائيل أعلنت تطبيق خطة الضم

وفق صفقة القرن من جانب واحد؟ إذا ما عادت السلطة الفلسطينية إلى المفاوضات بدون ضمانات أهمها وقف الاستيطان، ستسرع إسرائيل في خلق واقع جديد لا تملك السلطة في هذه الحالة أي أدوات أو أوراق لمواجهة هذا الواقع، وستبدأ بالتفاوض من أضعف حال.

- نموذج المتوَّصوسيفتح الطريق أمام مزيد من الحركات الاحتجاجية والفلتان الذي نشهد شواهد كثيرة لبداياته.

Timeline of Scenarıos Development

Status	Indicators trends	**Results**
1995-2000 Beginning of the state building process	Increasing international support Economy improved National institutions formed	Good resilience
2000-2007 Failure of Camp David Negotiation Eruption of Al-Aqsa intifada	Postponing the peace process Decreasing international fund Disappearing of Arafat leads to weak leadership	weak resilience Increased settlement Separation wall
2007-2019 Palestinian division Siege on Gaza	Poverty increased Unemployment increases International support decreased Postponing the democracy Arab political support decreased	Fragmented society
2020-2025	The negative impact of division increased Poverty and unemployment increased Arab spring negative impact Weak Palestinian Authority No political process Corona crises Social fragmentation	Fragmented society CHAIOS

قائمة المراجع

دراسات ومقالات

- إبراهيم أبراش، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 78، ربيع 2009.
- أحمد أسعد، الأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين، ورقة مرجعية غير منشورة، مركز مسارات، 2020.
- أكرم أبو عمرو، الاحتلال الإسرائيلي والتدهور البيئي في فلسطين، مجلة رؤية، 2001.
- التقرير الإستراتيجي «فلسطين بعد رؤية ترامب»، مقدم إلى المؤتمر السنوي التاسع لمركز مسارات، آب/أغسطس 2020.
- جهاد حرب، التداعيات السياسية لجائحة كورونا على الوضع الفلسطيني، (ورقة غير منشورة قدمت خلال حلقة نقاش)، مركز مسارات، 2020/5/13.
- رازي نابلسي، فلسطينيو 48 والصمود الفلسطيني، ورقة مرجعية غير منشورة، مركز مسارات، 2020.
- رندة حيدر، الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2017.
- سمر البرغوثي، السلطة الفلسطينية وبنية النخبة السياسية، (رسالة دكتوراه)، جامعة القاهرة، 2008.
- طلال أبو ركبة، مراجعة أدبية لسيناريوهات مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، ورقة مرجعية غير منشورة، مركز مسارات، 2020.
- عاطف أبو سيف، النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير، مجلة سياسات، العدد 8، ربيع 2009.
- عبد الرحمن التميمي، آثار الضم الإسرائيلي على المصادر الطبيعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، أيار/مايو 2020.
- علي الجرباوي، السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 106، ربيع 2016.
- مازن العجلة، الاقتصاد الفلسطيني: التطورات والمؤشرات ومتطلبات الصمود، ورقة مرجعية غير منشورة، مركز مسارات، آذار/مارس 2020.

- محمد البنداري، العلاقات الروسية الإسرائيلية في ضوء الربيع العربي والأزمة السورية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2019/5/6: bit.ly/3aJWyET
- نادية أبو زاهر، متغيرات النظام السياسي الفلسطيني، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، 2013.
- نصر عبد الكريم وعبد الله مرار، التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء كورونا في فلسطين، (ورقة غير منشورة قدمت خلال حلقة نقاش)، مركز مسارات، 2020.
- هاني المصري، ما بعد مؤتمر الرجوب–العاروري؟، مركز مسارات، 2020/7/7: bit.ly/2PkvCUm
- وليد عبد الحي، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية: نظرة مستقبلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2017.
- وليد عبد الحي، ثقوب في بيت العنكبوت: عناصر الضعف في الكيان الإسرائيلي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020/2/5: bit.ly/3shoMxs

تقارير

- الإحصاء الفلسطيني يستعرض مؤشرات واقع سوق العمل والمنشآت في دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/4/13: bit.ly/3sh33FV
- الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/6/20: bit.ly/3tOzXxY
- الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح الضحية 2016، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017:/3/16 bit.ly/397sHFH
- الأراضي الفلسطينية: الآفاق الاقتصادية، البنك الدولي، نيسان/أبريل 2020.
- اشتية: 137 مليون دولار تكلفة خطة مواجهة «كورونا» و3.8 مليار دولار خسائر، وكالة معا، 2020/4/9: bit.ly/3vVtbs2
- الاقتصاد الفلسطيني يعاني وجائحة فيروس كورونا تكبده الخسائر، البنك الدولي، 2020/1/6: bit.ly/2P0iwfd
- الأونروا، موقع وكالة الأونروا: bit.ly/2QyPi7G
- البطالة في فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا): bit.ly/31bwzkM
- تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز/يوليو 2017: bit.ly/317HA6y
- تقرير: 35 ألف فلسطيني غادروا غزة العام الماضي دون رجعة، الشرق الأوسط، 2019/5/20: bit.ly/3d0zr9p
- روسيا وإسرائيل تعملان على رفع حجم التبادل التجاري إلى مستوى «ما قبل الأزمة»، سبوتنيك عربي، 2018/10/9: bit.ly/2QyHoeQ

- عوض تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية العام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني2020، 2020/12/31: bit.ly/3zF4wKo
- فلسطينيو 1948 واقع وتحديات، موقع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير، 2018/8/4: bit.ly/3nLB7rF
- مشروع الحماية الاجتماعية الطارئة لمواجهة جائحة كورونا في الضفة الغربية، البنك الدولي، 2020/6/19: bit.ly/3dKb1Bp

بالإنجليزية

- Bernice Lee, Felix Preston and Gemma Green, Preparing for High-impact, Low-probability Events, Lessons from Eyjafjallajökull, A Chatham House Report (London: Chatham House (The Royal Institute of International Affairs), January 2012): bit.ly/3lHh11i
- Betselem; home demolotions data base: bit.ly/3j7VUpZ
- Democracy Index 2020: In sickness and in health?, THE ECONOMIST: bit.ly/3vMZZDP
- .Humanitarian Response Plan, ocha, 2020: bit.ly/39bmzvY
- KOF Index of Globalization, 2017: bit.ly/36mxumd
- Political stability - Country rankings, The Global Economy: bit.ly/2PiF4b0
- Scenario forecasting, otexts: bit.ly/3tFBsi6
- Transparency international, Palestine: www.transparency.org/en/countries/palestine#
- Yi Fan, Kai Zhao, Zheng-Li Shi and Peng Zhou, “Bat Coronaviruses in China,” Viruses /210/3/11/4915-www.mdpi.com/1999 ,2019/3/journal, MDPI, vol. 11, Issue 3, 2 htm; and Hillary Hoffower, Bill Gates has been warning of a global health threat for years. Here are 11 people who seemingly predicted the coronavirus pandemic, site of Business Insider, www.businessinsider.com/people-who- ,2020/4/10 3-seemingly-predicted-the-coronavirus-pandemic-2020

CMI MARTTI AHTISAARI PEACE FOUNDATION

المحتوى الوارد في هذا الإصدار
لا يعكس الرأي الرسمي لمؤسسة مارتي أهتيساري للسلام (سي أم أي)

MASARAT

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المحتوى الوارد في هذا الكتاب
لا يعبر بالضرورة عن موقف مركز مسارات

This Project is Funded by

EUROPEAN UNION

المحتوى الرسمي في هذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن موقف الاتحاد الأوروبي